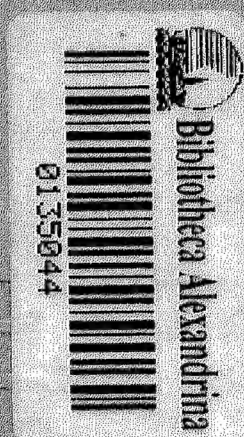


النظم المالية فحى الإسلام

قطب ابراهيم محمد



فائق

النظم المالية في الإسلام

النظم المالية في الإسلام

قطب إبراهيم محمد

الطبعة الرابعة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

لعل النظم المالية في الاسلام لم تحظ حتى الآن بالجهد الكافي لايبرازها وتوضيح معالمها وأركانها ، ولذلك رأيت من واجبي بعد أن زاولت الأعمال المالية زهاء ثلث قرن في وزارة المالية بجمهورية مصر العربية ، أن أحاول خوض هذا المجال قربة لله وخدمة للعلم ومساهمة في مساندة اتجاه المجتمع نحو تطبيق الشريعة الاسلامية في بعض النواحي

وكان لا بد في هذه الدراسة أن أستعين بكتاب الله الكريم وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرة الخلفاء الراشدين وأتقّب في التاريخ الاسلامي لأقتبس منه ما يساند موضوع البحث ، وذلك بجانب الاطلاع على ما يكون قد صدر من مؤلفات تعالج بعض نواحي الموضوع .

وقد كان تتاج هذه الدراسة هذا الكتاب الذي يتناول في أبوابه سمات المالية العامة في الاسلام والموارد العامة في الاسلام والتنفقات العامة في الاسلام والتنظيمات المالية في الاسلام والادارة الاسلامية للمالية العامة والرقابة المالية على الأموال العامة في الاسلام .

واتماما للفائدة وكى يكون لدى القارئ المادة التى تمكنه من
اعمال الفكر واجراء المقارنة واستنباط امكانيات التحول من النظم
المالية الحالية للنظم المالية الاسلامية ، صدرت كل باب من أبواب الكتاب
بما يقابله من أصول فى علم المالية الحديثة .

وسيجد القارئ بعد فراغه من قراءة هذا الكتاب أن للاسلام
نظاما ماليا تتوفر فيه سائر الأركان التى تتوافر فى النظم المالية
الحديثة وأن ذلك النظام قد زاول وظيفته فى المجتمع الاسلامى كما
تزاول النظم المالية الحديثة وظيفتها فى المجتمعات الحديثة وأن النظام
المالى فى أوج الاسلام كان نظاما محكما منضبطا ساعد على ازدهار
الاسلام وترسيخ مبادئه وحقق توازن المجتمع الاسلامى وكفل قدسية
المال العام وحرمة ونشر ألوية الرخاء .

ولعلنى بهذا المؤلف أكون قد ألقيت بعض الضوء على طريق
البحث فى الفن المالى الاسلامى ، وما كان ذلك الا بتوفيق من الله
نور السموات والأرض .

قطب ابراهيم محمد

تنويه الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية

عن هذا الكتاب

الكتاب موازنة موقفه بين المالية في الاسلام والنظم الوضعية المعاصر منها والقديم وقد أبان السيد المؤلف موارد الدولة واتفاقها في كل من النظامين وأظهر عدالة الاسلام في الموارد وأنها تتنوع وتختلف ويختلف معها أيضا جهات صرفها .

فمن زكاة ما يدخر الى زكاة زروع وثمار الى زكاة نعم وعروض تجارة الى ما يؤخذ من كنوز الأرض (الركاظ) ثم الخراج والعشور ومقدار النصاب في كل وتدرجه في بعضها ، واتفاقها في جهات البر والخير والنفع العام كالطعيم والعلاج والحفظ والقضاء والغزو وشق الأنهار واصلاح الأرض واعانة المحتاج في سداد دينه أو الاسهام معه في اذكاء مكارمه وتخليص الرقاب من الرق والأخذ بيد أصحاب الحاجات والضروريات .

والمؤلف - جزاه الله خيرا - تناول بالدراسة والموازنة كل جزئية بالدرس والتحليل وكان مرجعه في هذا - فضلا عما لديه من ثروة طائلة وحصيله كبيرة من الاطلاع والقراءة والجانب التطبيقي الذي عايشه زمنا طويلا - أنه فهل من المعين الاسلامي كتاب الله وسنة رسوله وأقوال الخلفاء الراشدين وأمرأ المؤمنين ومن أتى بعدهم كآبي يوسف والماوردي وأبي عبيد ومن المعاصرين كالشيخ أبي زهرة والدكتور الرئيس والدكتور خلف الله وغيرهم فما زخر به كتابه من أقوال يستشهد بها في بابها .

ولم يفته أنه تناول الاتفاق في الاسلام في تنمية موارد الدولة في كل مجالات التنمية . كما لم يفته أن بين أن الاسلام كان يراقب الصرف

وقائيا وعلاجيا كما أنه يراعى رقابة كفاية الأداء داخليا وخارجيا ورقابة
الانجاز ، وأنه أبان مكانة الوازع الدينى فى توجيه النشاط المالى •
اذن فالمنهج الاسلامى كفىل - اذا طبقه المسلم - بتحقيق الرقابة على
لال العام ، لأنه مال الله والانسان مستخلف فيه •

ثم أتى السيد المؤلف بأمثلة تبين الرقابة السابقة على المال فى
الاسلام وذلك بتأكد الحكم من طيب المال ، وأنهم طلبوا الى عمالهم
ألا يتيمموا أطيب الأموال فى أخذونها بل أمروهم أن يتركوها الى
أصحابها ، كما أوضح أن المالية الاسلامية قد حصنت بالحسبة فى
الاسلام وأن النظام فى الاسلام لا يقف عند التقد السلبى وانما يقدم
الحلول الايجابية والعلاج الناجع للأخطاء •

ونسأل الله أن يوفق السيد المؤلف الى مزيد من الخير والله ولى
التوفيق •

وللمؤلف الفاضل الباحث العالم تحيات وتقدير •

عبد المهيمن الفقى
مدير البحوث بمجمع البحوث
(امضاء)

الحسينى عبد المجيد هاشم
الأمين العام لمجمع البحوث الاسلامية
(امضاء)

البَابُ الأول

عُمُومِيَّات

الفصل الأول أهداف النظم المالية

يقوم النظام المالى داخل نظام سياسى واجتماعى واقتصادى معين
فيكون بذلك انعكاسا للنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى
يقوم فيه . ويتولد عن هذه الانعكاسات سمات عامة يصطبغ بها النظام
المالى ، فيعمل على تحقيق الأهداف والغايات السياسية والاجتماعية
والاقتصادية التى يقوم عليها النظام العام .

وفى قيام النظام المالى بتحقيق هذه الأهداف يستخدم أدواته وهى
النفقات العامة والإيرادات العامة ، فمن طريق اختيار نوع النفقات
العامة والإيرادات العامة وحجمها وأولوياتها يحقق النظام المالى أسلوب
مساندة ودعم النظام العام .

ويؤيد هذه الحقائق تطور النظام المالى بتطور دور الدولة . ففي
ظل نظام الدولة الحارسة التى يقتصر دورها على الدفاع والأمن واقامة
العدالة بين الناس والقيام ببعض الخدمات العامة اللازمة للجماعة ،
يكون دور النظام المالى دورا محايدا يحقق رسالته الأصلية وهى
الرسالة المالية ، فالنفقات العامة تكون نفس أغراضها هى أغراض دور
الدولة وهى الدفاع والأمن والعدالة والخدمات العامة اللازمة للجماعة،

والايرادات العامة تفرض وتحصل لتمويل الاتحاق على الأغراض المذكورة .

فلما تطور دور الدولة من دور الدولة الحارسة الى دور الدولة المتدخلة بدأت الدولة تؤثر على سير الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتعالج آثار الأزمات والحروب وأصبحت مسئولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي مع احترام الملكية الفردية وتركز عملية الانتاج بصفة أساسية لنشاط القطاع الخاص . صاحب هذا التطور في دور الدولة تطور مماثل في النظام المالي ليلائم أهداف الدولة الحارسة ، فالتنقات العامة تخصص لأغراض معينة هادفة الى احداث التأثير الذي تبغيه الدولة تحقيقا للتوازن الاقتصادي والاجتماعي المنشود ، ولم تقتصر رسالة الموارد العامة على تمويل التنقات العامة فقط بل شاركتها في احداث التأثير المطلوب ، فالضرائب حين فرضها يراعى بجانب حصيلتها مثلا أن تحمي الانتاج المحلي وتحد من التفاوت بين الطبقات عن طريق التصاعد في أسعارها بالنسبة للدخول العالية واعفاء الدخل المحدودة وتدرجها على الدخل الوسطى .

أما في ظل الدولة الاشتراكية التي تقوم على أساس الملكية العامة لوسائل الانتاج وقيامها بالانتاج فأصبح غرض النظام المالي بصفة أساسية هو تمويل الخطة القومية الاقتصادية والاجتماعية .

والنظام المالي الاسلامي قام داخل نظام معين وهو الاسلام بنواحيه الدينية والاجتماعية والاقتصادية ، فمكس الاسلام أثره على النظام المالي في الاسلام وفي نفس الوقت يعمل هذا النظام المالي على دعم رسالة الاسلام في النواحي الدينية والاجتماعية والاقتصادية ، وهو في ظل تأثره بالاسلام اكتسب سمات معينة تؤهله للقيام بدوره في دعم أهداف رسالة الاسلام في النواحي المختلفة :

ونبرز فيما يلي السمات المذكورة :

سمات المالية العامة في الاسلام

١ - للمالية العامة في الاسلام جانب معنوي :-

يحيط الاسلام المالية العامة بسياسات من المعنويات فهو يهدف بجانب سلامة النظم المالية الى تحقيق الأخلاق الفاضلة للشعوب ، اذ أن المدينيات الخالدة تبنى على أساس المال والأخلاق .
فالتجارة مثلاً لا تنتهى التجار عن ذكر الله .
« رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله واقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار » .
وزراعة الأرض لا يثاب الزارع عنها بالمحصول والنجاح وتحقيق الأرباح فقط وانما له المثوبة من عند الله جل وعلا .
فقد روى البخارى في صحيحه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة الا كان له به صدقة » .
كما شرف الاسلام العمل تشريفاً كبيراً ، والأحاديث كثيرة في هذا الشأن منها :

« ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يديه »

وأضاف « ان نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » .

« لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحدا فيعطيه
أو يمنعه »

والثروة كما تنمى بالعمل والاستثمار تنمى بالاحسان .

« من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له » .

وليس الهدف من الضرائب هو تحقيق أكبر موارد للدولة الإسلامية
ولكن الدين الإسلامي قصد تحديد مصارف محددة لبعضها تحقيقا
لكفالة طبقات الفقراء والمساكين .

« انها الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم
وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله
عليكم حكيم » .

فتعمل الزكاة بذلك على دعم المصالح الاجتماعية بكفاية
المحتاجين من الفقراء والمساكين والأرقاء والغارمين وأبناء السبيل
والتعاون بين الأفراد في سداد الديون .

ويطبق نفس الاتجاه في مورد هام من موارد الدولة الإسلامية وهو
مورد الغنائم أيام الحروب فقال تعالى :

« واعملوا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى
واليتامى والمساكين وابن السبيل » .

٢ - خلو المالية العامة من المعاملات الربوية :-

جاء الاسلام بالحكم القاطع في تحريم الربا في قوله تعالى :
« يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذبحوا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين »

فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون - واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون » فالمالية الإسلامية لا تقر هذا النوع من المعاملات ولا تسمح بقيام المنشآت التي تتعامل فيها ، لما فيها من ظلم الأغنياء للفقراء والمعسرين وأكل أموال الناس بالباطل ، ولما ينتج عنها من آثار ليس على المعاملات بين الأفراد فقط بل تمتد إلى المعاملات بين الدول ، وقد أوضح الاقتصاديون القدماء بعد الإسلام بقرون أثر التجاء الدول إلى الاقتراض لتغطية عجز موازنتها بأن القروض تحسب عليها فوائد والفوائد تؤدي إلى زيادة أعباء الدين العام وتعقيد مستقبل موازنات الدول المقرضة .

كما أن تكاليف المشروعات أو الانشاءات التي توظف فيها هذه القروض تزداد نتيجة عبء الفائدة خصوصا إذا كانت مرتفعة المعدل .

٣ - تعدد موارد الدولة الإسلامية : -

لا يكفي النظام المالي الإسلامي بمورد واحد ولا بضريبة واحدة بل يجمع بين الضرائب وغيرها من الموارد كما تتعدد أنواع الضرائب التي تنول بيت المال في الدولة الإسلامية فبجانب ضريبة الزكاة فرضت ضريبة الخراج وضريبة العشور وضريبة الجزية وبجانب نظام الضرائب المطبق أخذت المالية الإسلامية بنظام النقيء وهو ما يقابل إيرادات الدومين في العصر الحديث . كما أن هناك موردا هاما ساند المالية الإسلامية في أوائل العهد بالمجتمع الإسلامي وهو مال الغنيمة .

وتعدد الموارد له مزاياه لأنه يضمن غلة وفيرة في موارد الدولة وإذا قلت حصيلة أحد الموارد عوضته الزيادة في الموارد الأخرى ، كما أن تعدد الضرائب يزيد غلتها ويمكن من توزيع العبء الضريبي على

طوائف المجتمع المختلفة « فيساهم كل على قدر طاقته فيتحقق للنظام الضريبي شموله وتتوفر له المرونة ويمنع المغالاة في سعر الضريبة وهو ما يحدث اذا أخذ بنظام الضريبة الواحدة »
وفي ذلك يقول احد الكتاب :

« لم تأخذ التشريعات الحديثة بالنظرية القائلة بالضريبة الواحدة فقرضت الضرائب على الدخل فأخضعت لها ايراد العقار وايراد الاستغلال الزراعي والتجاري والصناعي وكسب العمل والمهن الحرة. وسنت كذلك الضرائب غير المباشرة من ضرائب جمركية وضرائب على الاتاج وعلى الاستهلاك وفرض بعضها ضرائب على رأس المال »

« ولم يأخذ أيضا التشريع الاسلامي بفكرة الضريبة الواحدة وفرض عدة ضرائب منها الضرائب المباشرة ومنها الضرائب غير المباشرة منها الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال وعرف الضرائب على الدخل في زكاة الزروع والثمار والخراج ، والضرائب على رأس المال في زكاة الأنعام والذهب والفضة وعروض التجارة وفرض الضرائب الجمركية فيما جباه من عشور الضرائب على الاتاج في زكاة المعادن وبذلك يكون الاسلام قد وضع نظاما ضريبيا كاملا يداني النظام القائم في الدول الحديثة » (١)

٤ - انضباط المالية الاسلامية :-

تمتاز المالية الاسلامية بأنها مالية منضبطة ولعل مرجع ذلك الى اهتمام الاسلام بتهذيب النفس وتربية الضمير « فضلا عن حرص الرسول صلى الله عليه وسلم ومن بعده الخلفاء الراشدين على المال العام وهم في ذلك قدوة لسائر المسلمين ، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يراقب من يستعملهم من الولاة والعمال ويكشف عملهم

(١) الاسلام وضع الاسس الحديثة للضريبة للدكتور احمد ثابت عويضة ص ٢١

فقد روى في الصحيحين عن أبي سعيد الساعدي قال : استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الأزديين على الصدقة فلما قدم قال « هذا لكم وهذا أهدي الى » فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا أهدي الى فهلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أهدي الى أم لا » .

ووقف أبو بكر موقف الشدة والحزم من مانعي الزكاة بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قائلا : « والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها » .

وبذلك قاوم المتهمين من أداء ضريبة الزكاة بحمد السيف باعتبارها أحد قواعد الاسلام الخمس التي بنى عليها ودعامة من دعائم المالية الاسلامية .

وإذا كانت الدول تعمل حديثا على ترشيد الاتفاق العام فان القرآن قد سبقها في ذلك فقال تعالى : « والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » . (سورة الفرقان آية ٦٧) .

فمنعت الآية الاسراف في المال العام واتفاقه دون مبرر ومنعت التقدير لأن التقدير في المال يؤدي الى سوء أداء الخدمات العامة بسبب حاجتها الى الأموال فلا تحقق بذلك الأهداف المرجوة من أدائها .

والمال العام يتعرض حديثا للاختلاس بسبب عموميته وفقدان الرقابة الشخصية لصاحبه كما في حالة المال الخاص . ولذلك نجد أن العاملين بالدولة من ضعاف النفوس يستغلون الثغرات الموجودة في النظم القائمة وتمتد أيديهم الى الأموال العامة ، وينتهك الاسلام على ذلك فيشير الخازن الأمين أي القائم على الخزائن أي الصيارف ومن معهم بأن الأمين منهم له ثواب المتصدق بالمال تماما .

فمن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان الخازن المسلم الأمين الذى يعطى ما أمر به كاملا موفرا ، طيبة به نفسه حتى يدفعه الى الذى أمر له به ، أحد المتصدقين » (١)

وينطبق هذا على جميع أرباب العهد كامناء المخازن وكل من فوض اليه تصرف الأموال العامة وأداها الى من يستحقها في أوقاتها كاملة موفورة دون مظل ولا نقص ولا تعب ولا مشقة ، وبصدها تميز الأشياء فكل من فوض اليه أمور مالية وقصر في أدائها أو تسبب في عنت مستحقها أو نقص منها شيئا أو غير فيها يكون هذا الشخص مأزورا ومعاقبا من الله تعالى

ويحرم الاسلام الأموال العامة التى يأخذها العاملون خلسة ولا تكون مقررة لهم ويعتبرها مالا حراما يأثم به فلا يحل لعامل أخذ زيادة على ما فرض له ،

فمن بريدة الأسلمى رضى الله عنه ، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذ بعد فهو غلول » (٢)

ومعنى الحديث من جعلناه عاملا على أى عمل سواء كان جمع الزكاة أم غيره من الأعمال فرزقناه أى أعطيناه أجرا على عمله سواء كان مشروطا أم غير مشروط فما أخذه من غير إذن فهو غلول أى حرام يأثم به أخذه .

وقد وضع عمر بن الخطاب دستور الانضباط المالى في أول خطبة له بعد توليه الخلافة فقام فحمد الله وأثنى عليه ثم صلى على النبى صلى

(١) للتصديق من السنة النبوية الشريفة عدد ٣٦ المجلد الثانى ص ١٠٠٠ ص ١٠٠١
معدة منبر الاسلام -

(٢) للربيع السابق ص ١٠٠٢

الله عليه وسلم وذكر أبا بكر فاستغفر له ثم قال « أيها الناس انه لم يبلغ
ذو حق في حقه أن يطاع في معصية ، واني لا أجد هذا المال (يقصد
مال المسلمين) يصلحه الاخلال ثلاث :

أن يؤخذ بالحق

ويعطى في الحق

ويمنع من الباطل

ثم استطرد يقول « انما أنا ومالكم كولي اليتيم ، ان استغثت
استعفت وان افتقرت أكلت بالمعروف ولست أدع أحدا يظلم أحدا
أو يتعدى عليه حتى أضع خده على الأرض وأضع قدمي على الخد
الآخر حتى يذعن للحق ولكم على أيها الناس خصال أذكرها لكم
فخذوني بها :

لكم على الا اجتبي شيئا من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم الا من
وجهه ولكم على اذا وقع في يدي أن لا يخرج مني الا بحقه .
ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم ان شاء الله وأسعد
نفوسكم (١) :

٥ - مرونة المالية العامة في الاسلام :-

مصادر التشريع في الاسلام هي القرآن الكريم والسنة النبوية
الشريفة والاجماع والقياس ، وقد جاء الاسلام بأحكام مجملة وأجملها
قصدا اذ لو أتى بها مفصلة لثم التزام الأجيال بها في كل عصر وزمان ،
وبذلك توفر المالية العامة في عصر الاسلام عنصر المرونة وبذلك يمكن
في ظل الأحكام العامة التي وردت تطويع التفاصيل وتكييفها لتلائم
ظروف وأحوال كل عصر .

(١) الاتفاق العام في الاسلام

دكتور ابراهيم فؤاد احمد عل (١٦ ، ١٧)

وفورد فيما يلي أمثلة على مرونة المالية العامة في الاسلام :

— فرض القرآن الجزية بقول الله تعالى « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » فطبق الرسول عليه الصلاة والسلام المبدأ طبقا لظروف كل حالة فأخذت الجزية في بعض الأحيان ذهابا وفي بعض الأحيان الأخرى كانت تؤخذ من الحلل والثياب والسيارات والبقر والابل والأخشاب ونحو ذلك ، وكانت توضع على القرية تارة وعلى الرؤوس أخرى وتزيد وتنقص بحسب حاجة المسلمين واحتمال من تؤخذ منه الجزية وعين مقاديرها ، ومع ذلك خرج الخليفة عمر عن هذه القواعد فيما بعد في الحالات التي استوجبت هذا الخروج ، فقد مر عمر بن الخطاب بباب قوم وعليه سائل يسأل وكان ضرر البصر فضرب عمر عضده وقال له : « من أى أهل الكتاب أنت ؟ فقال « يهودى » . قال : « فما الجأء الى ما أرى (قال « اسأل الجزية والحاجة والسن » ، فأخذ عمر يده وذهب به الى منزله وأعطاه مما وجدته ثم أرسل به الى خازن بيت المال وقال له : « أنظر هذا وضرباه فو الله ما أنصفناه أن آكلنا شيبته ثم نخذه عند الهرم ، انما الصدقات للفقراء والمساكين والفقراء هم الفقراء المسلمون وهذا من المساكين من أهل الكتاب » ثم وضع عنه الجزية (١) .

— ومن أمثلة المرونة ما حدث عندما طلب نصارى العرب من عمر رضى الله عنه أن يطبق عليهم نظام الزكاة بدلا من خضوعهم لنظام

(١) الخراج للقاتنى ابى يوسف ص ٧١

الجزية وأن يضاعف عليهم القدر المعين للزكاة على المسلمين لأن
الجزية تجعلهم يشعرون أنهم في منزلة أقل من المسلمين وهم
جميعاً أبناء وطن واحد فأجابهم عمر إلى ذلك ثم أخذ يخطط لهذا
الأمر وينسق بين الزكاة المفروضة شرعاً والزكاة التي يطلب
دفعها النصارى (١) .

٦ - المالية العامة في الاسلام ذات اتجاه اشتراكي : -

تنبهت الدول أخيراً إلى أهمية النشاط الاجتماعي في تحقيق
توازن المجتمع ورصدت لذلك بموازنتها الاعتمادات اللازمة للنشاط
الاجتماعي سواء لتحقيق نظام للتأمينات الاجتماعية أو لتحقيق نظام
الضمان الاجتماعي أو لتمويل وجوه البر والخير والاحسان .

ومن دراسة المالية العامة في الاسلام يتضح انها تحقق هذه الاتجاهات
الاجتماعية وذلك على النحو التالي :

— الزكاة ركن هام من أركان الاسلام وبجانب هدفها المالي فلها
هدف اجتماعي . فقد خصص القرآن المستحقين لها وهم الفقراء
والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة قلوبهم (وهم الذين دخلوا
الاسلام حديثاً) وفي الرقاب (وهم الأرقاء المكاتبون) والفارمون
(وهم الذين استغرق الدين ثروتهم) وفي سبيل الله (كتهجير
المجاهدين وعلاج المرضى) وابن السبيل (وهو المنقطع عن
ماله الذي لا يجد ما ينفق كالمهاجرين من الحروب والفترات

(١) الادارة في سطور الاسلام - دراسة مقارنة

تأليف الدكتور محمد عبد المنعم خيس (ص ٧٥)

الذين خلفوا أموالهم وراءهم) • فالزكاة وقاية للمجتمع وتأمين
لأصحاب الدخل المحدودة •

— يأخذ بعض فقهاء الشيعة بنظرية المصالح المرسلّة وتقضى هذه
النظرية أن المصالح التي ليس فيها نص خاص يشهد لنوعها بالاعتبار
تسمى المصالح المرسلّة ومن أشهر الآخذين بها الإمام مالك رضى
الله عنه • فقد وجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقومون بأمور من بعده لم تكن في عهده • ومن أمثلة الأخذ
بالمصالح المرسلّة أنه إذا خلا بيت المال أو احتاجت الجنود وليس
في بيت المال ما يكفيهم فللإمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه
كافيا لهم في الحال إلى أن يظهر مال في بيت المال هذا ما رآه
جمهور الفقهاء المسلمين • وفي ذلك محافظة على كيان المجتمع عن
طريق مشاركة الأغنياء في سد حاجات الدولة (١) •

ومن مظاهر التكافل الاجتماعي للمالية في الإسلام معاونة كل
معرض فقد قال الله تعالى : « وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة »
« وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون » وكان النبي صلى الله عليه
وسلم وهو دعامة الدولة الإسلامية يطبق هذه النظرية أسمح تطبيق •
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما من مؤمن الا وأنا أولى به
في الدنيا والآخرة اقرءوا ان شئتم (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم)
فان من مات وترك مالا فليرثه عصبته ما كانوا ومن ترك دينا أو ضياعا
فليأتني فأنا مولاه » رواه البخاري •

وكان على الحكومة الإسلامية أن تدفع كل دين ثابت بعقد صحيح
عجز الدين عن سداذه (٢) •

والإسلام يقسم الثروة بنظام التوريث ويأمر بتقسيم الثروة بين

(١) الدعوة الإسلامية دعوة عالمية للاستناد على عبد الحليم محمود ص ٢٤٢

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٢

الوارثين على أسس ديمقراطية تطبيقا للآية القرآنية « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروفا » .

ويقوم هذا النظام على أساس تقسيم الوارثين الى طبقتين الأولى طبقة الأولاد والآباء والأزواج والأخوات .. وجميع من ذكروا في الطبقة الأولى هم الوارثون المباشرون اما من ذكروا في الطبقة الثانية فلا يرثون الا اذا لم يكن ثم أحد أو لم يكن ثم أفراد من الطبقة الأولى . وقد تتفرع الطبقتان الى طبقات أخرى فحل الأخفاد وسلالتهم محل الأولاد ويحل الجدود وأصولهم محل الآباء ويحل الأعمام والعمت والخالات والأقارب محل الاخوة والأخوات (١) .

كما عمل الاسلام على التقريب بين الطبقات بإعادة توزيع الدخل عن طريق الصدقة في مال الفنى بما يزيكها ويطهرها لأن المال مال الله والانسان أمين عليه يتفقه حيث أمره الله - قال تعالى « وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (سورة الحديد آية رقم ٧) وقال أيضا « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » (سورة النور آية رقم ٣٣) .

٧ - المالية العامة فى الاسلام مقننة ١ -

للسلطة التشريعية فى العصر الحديث دور أساسى فى المالية العامة . فهى تعتمد الموازقات العامة للدولة بعد تحضيرها بمعرفة السلطة التنفيذية فتناقشها مصروفا وإيرادا ثم تقرها ، كذلك فإن فرض أى ضرائب على الشعب ينبغى أن تعتمد على المجالس التشريعية ، كما تناقش تلك المجالس القروض العامة وتجزئها قبل تنفيذها بمعرفة الحكومات . وأساس حق المجالس التشريعية فى المناقشة والرقابة والاعتماد

(١) المرجع السابق ص ٢٢٢

هو أن تلك المجالس تضم ممثلى الشعب الذين يدفعون الضرائب ويساهمون فى موارد الدولة ، فمن المتعين أن يؤخذ رأى ممثلى الشعب فيما يراد فرضه من أعباء على أفراد الشعب ، ولهذا السبب يكون لممثلى الشعب حق مناقشة أوجه الاتفاق العامة لهذه الأموال .

والتأمل فى الموارد الاسلامية يتضح له أنها قد فرضت بالقرآن فالزكاة والجزية وقسمة الغنائم نزل بشأنها آيات قرآنية على النحو الذى ستوضحه تفصيلا فيما بعد . . . والخراج قرره عمر بن الخطاب استنتاجا من آيات القرآن ، وبعد أن جمع الناس وعرض عليهم وجهة نظره فأقروه عليها . والعشور تقررت طبقا لمبدأ المعاملة بالمثل عند ما فرضت فى أراض أجنبية على التجار المسلمين ولم يقتصر الأمر على الموارد بل ان بعض أوجه الاتفاق كان يؤخذ فيها رأى الصحابة وأولى الراى ، وفى ذلك تطبيق لمبدأ اعتماد الثقة قبل صرفها فلم يكن لأمير المؤمنين عمر حين آلت اليه الخلافة حق معلوم فى مال المسلمين فقد كان تاجرا يقوت نفسه وأهله من أعمال فى التجارة وظل كذلك حتى فتحت القادسية ودمشق ، فجمع الصحابة وشاورهم فى التفرغ لأموال المسلمين وأن يفرضوا له من بيت المال ما يكفيه وأهله فاجتمعوا على أن يفرضوا له فى السنة ستة آلاف درهم (١) وكان قد سبق تطبيق هذا المبدأ بنفس الطريقة بالنسبة للخليفة أبى بكر .

ومن ناحية أخرى فإن النظام المالى فى العصور الوسطى لم يفصل بين مالية الحكام ومالية الدولة وكان الحكام يوجبون الاتفاق حسب أهوائهم ولبس هناك دستور معين أو قواعد محددة للاتفاق وقد نشأ النظام المالى الاسلامى فى العصور الوسطى فى القرن السابع الميلادى ومع ذلك فلم يجعل لمالية الحاكم صلة بمالية الدولة فمثلا فيما

(١) العنظم المالى الاسلامى المقارن

الدكتور بنبوى عبد اللطيف عوض ص ١٠٢

يتعلق بالزكاة كان الرسول يوزعها برأيه واجتهاده « ومع مراعاة العدالة في التوزيع فلم يرض ذلك المنافقين فعاوبوه في التوزيع » وعندئذ أعفاه الله من ذلك ونزلت آية تقسيم الصدقات « انما الصدقات للفقراء والمساكين .. الخ » فاستراح الرسول وقال قوله المشهورة « ان الله تعالى لم يرض في قسمة الأموال بملك مقرب ولا بنبي مرسل حتى تولى قسمتها بنفسه » : وكان للرسول وحكام المسلمين مخصصات حددت على أسس معينة وبأوضاع معينة فمثلا مخصصات الرسول في الفنائم حددها القرآن الكريم وأعطيات الحكام حددها المسلمون على النحو السابق ايضاحه .

٨- المالية الاسلامية مالية مستقلة وصالحة لكل زمان ومكان :

تقوم المالية الاسلامية على أساس الملاءمة والتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة « وبذلك تختلف عن المالية في ظل النظام الرأسمالي التي تجعل مصلحة الفرد هدفها الأول وان رعاية مصلحة الفرد تحقق بطريقة غير مباشرة مصلحة المجتمع وتختلف عن المالية في ظل النظام الاشتراكي الذي يجعل مصلحة الجماعة هي هدفه الأول ويقدمها على مصلحة الفرد ، فمالية الاسلام مالية متميزة لها أهداف مختلفة عن المالية الرأسمالية أو الاشتراكية وان اتفقت أو تداخلت مع غيرها في بعض الحلول فهو تداخل عارض لا يذهب باستقلال المالية في الاسلام (١) .

والمالية الاسلامية لا تعبر عن مرحلة تاريخية معينة فهي وان ارتبطت بأصول مالية معينة سواء من ناحية الموارد العامة أو أوجه انفاقها وتحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي الا أن كل مجتمع يمكن

(١) ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية

• • محمد شوقي اللنجرى

من بحوث المؤتمر السابع لمجمع البحوث الاسلامية

أن يتبع أسلوب التطبيق الذي يراه متقنا وصالحه حسب ظروفه المتغيرة ما دام أسلوب التطبيق منبثقا من آيات القرآن والسنة . ويكون الخلاف بين النماذج والتطبيقات الإسلامية هو اختلاف الفروع والتفاصيل لا في المبادئ والأصول .

٩ - المالية العامة في الإسلام الهية من حيث اللعب وتطبيقية من حيث النظام :

المبادئ والأصول المالية التي وردت بنصوص القرآن والسنة مبادئ عامة ومحدودة ومن ثم فقد استلزم الإسلام الاجتهاد في تطبيقها بما لا يخالف القرآن والسنة والعمل على ملاءمة تطبيقها باختلاف ظروف الزمان والمكان ، فعمل الباحث في المالية الإسلامية شأن أى باحث في كافة المجالات الإسلامية هو تطبيقى لا انشئائى ذلك لأنه لا ينشئ حكما من عنده وإنما هو يظهر ويكشف حكم الله تعالى في المسألة المطروحة ومن أمثلة ذلك :

ما قرره المؤتمر الأول للبحوث الإسلامية سنة ١٩٦٤ ان لأولياء الأمر ان يفرضوا من الضرائب على الأموال الخاصة ما يفي بتحقيق المصالح العامة وان من حق أولياء الأمور في كل بلد أن يحدوا من حرية التملك بالقدر الذى يكفل درء المفاسد البيئية وتحقيق المصالح الراجعة وان المال الطيب الذى أدى ما عليه من الحقوق المشروعة اذا احتاجت المصلحة العامة الى شئ منه أخذ من صاحبه نظير قيمته يوم أخذه وان تقدير المصلحة وما تقتضيه هو من حق أولياء الأمر وعلى المسلمين أن يسدوا اليهم النصيحة ان رأوا في تقديرهم غير ما يرون (١) .

(١) نرى المرجع السابق .

البَابُ الثَّانِي

الموارد العامة في الإسلام

الفصل الأول

الموارد في النظم المالية الحديثة (١)

تتكون الموارد العامة في النظم المالية الحديثة من المصادر التالية :

الضرائب :

الضريبة فريضة تقدية تفرضها الدولة جبرا على الأفراد كل على قدر طاقته بما لها من حقوق السيادة ويدفعونها دون مقابل بقصد تغطية النفقات العامة .

ومن التعريف السابق يمكن استنتاج عناصر الضريبة على النحو التالي :

- الضريبة فريضة أى تتسم بعنصر الجبر لاخيار للممول فيها تنفرد الدولة بوضع النظام القانوني لها دون اتفاق سابق مع الممول .
- وتعرض على ممثلى الشعب فى النظم البرلمانية قبل فرضها .
- ويترتب على عنصر الجبرانه اذا امتنع الممول عن ادائها تلجأ الدولة الى وسائل التنفيذ الجبرى .

(١) كتاب الموازنة العامة للدولة - طبعة ثالثة - تأليف، قطب ابراهيم محمد ص ٢٤٥

وما بعدها

الضريبة تؤدي بصورة نقدية وكانت قديما تؤدي بصورة عينية فكان الأفراد يلزمون بإداء الضريبة في شكل جزء من المحصول، ومن مميزات الأداء النقد الضريبة ان تكاليف جبايتها أقل من الضريبة العينية وأنها تنسج الاتفاق العام للدولة وهو يتخذ صورة نقدية •

تدفع الضريبة دون مقابل مباشر يحصل عليه الممول • وان كان الممول يحصل على قمع من الخدمات العامة فهو قمع غير مباشر لا ينظر فيه الى دافعي الضرائب وانما يقدم للمجتمع ككل سواء من يدفعون الضرائب أو المعفون منها •

والضريبة تستخدم لتغطية النفقات العامة بقصد تحقيق النفع العام واذا كان يصيب بعض الأفراد مبالغ مباشرة من النفقات العامة كمبالغ الضمان الاجتماعي والاعانات التي تقدمها الدولة للأفراد في وقت النكبات والكوارث ، فلا يقصد النفع الخاص في حد ذاته وانما الهدف من ذلك هو مشاركة الدولة قطاعات الشعب ورفع المعاناة عنهم في مثل هذه الظروف •

تقسيمات الضريبة

جرى العرف المالي على تقسيم الضرائب من زوايا مختلفة - فقد تقسم الضرائب من ناحية وحدتها أو تعددها على الوعاء الخاضع لها أو من ناحية فرضها على رأس المال أو الإراد أو على الأشخاص أو الأموال ومن ناحية حصول الدولة عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وما اذا كان يلحظ في فرض سعرها الثبات أو التصاعد وفيما يلي التقسيمات المختلفة للضرائب :

ـ الضريبة الواحدة والضرائب المتعددة :

قد يقتصر نظام الضرائب في الدولة على فرض ضريبة واحدة أو على ضريبة رئيسية للحصول على ما يلزمها من موارد مالية وهو اتجاه نظري بحت لأن الضريبة الواحدة لا تصيب بطبيعتها إلا جزءا من الثروة فهي بذلك تكون قليلة الحصيلة فلا يمكن أن تغطي النفقات العامة فضلا عن أن قصرها على نوع واحد من الثروة دون باقي الأنواع لا يحقق العدالة الضريبية ولوانها من مزاياها الاقتصاد في تعقيدات الجباية فضلا عن انها توافق مزاج الممول .

— وإذا كان وعاء الضريبة هو المال الذي يملكه الممول فهل تفرض الضريبة على رأس ماله أم على دخله أى هل تفرض الضريبة على مجموع ما يملكه الفرد في وقت معين أم على ما يحصل عليه الفرد بصفة دورية على نحو مستمر من مصدر معين .

والواقع ان النظم الضريبية الحديثة تعتمد أساسا على ضرائب الدخل وان كانت تتضمن بعض أنواع طئيفة من الضرائب على رؤوس الأموال كالأراضي غير المبنية القريبة من المدن أو على التركات والهبات أو على انتقال الملكية .

ـ الضريبة على الأشخاص والضريبة على الاموال :

الضريبة على الأشخاص هي الضريبة التي تفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في اقليم الدولة بصرف النظر عن امتلاكهم للثروة وهي بذلك لا تعتمد بالمقدرة التكاليفية للممول. ولعل ذلك هو السبب في اختفائها في النظم الضريبية والاتجاه الى فرضها على الأموال .

- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة :

وقد تكون الضريبة مباشرة فتقتطع الدولة مباشرة الضريبة من ثروة الممول ودخل الممول وهي تحت يده ، وقد تكون غير مباشرة فتفرض الضريبة على تداول واستعمالات عناصر الثروة .

ولكل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة مزايا وعيوب :

فالضرائب المباشرة تمتاز بالثبات والمتانة وتصيب المادة الخاضعة لها مباشرة فتحقق أهداف الضريبة غير أنه مما يعاب عليها أنها محدودة الحصيلة وهي لا تتسم بالعمومية الكاملة بسبب ما يتقرر فيها من إعفاءات .

وتستاز الضرائب غير المباشرة بأنها سهلة الدفع ولا يشعر بها الممول وأنها تتناول ذوى الإيرادات الصغيرة فتمتاز بالعمومية وانها غزيرة الحصيلة ، غير أن من عيوبها انها تعرقل المعاملات والاتساج لأنها تنصب على اتاج وتداول واستهلاك الأموال فضلا عن انها لا تتناسب مع مقدرة الممولين .

ولذلك فان النظم الضريبية تجمع عادة بين النوعين .

- الضرائب الشخصية والضرائب العينية :

وهناك تقسيم آخر للضرائب طبقا لمدى مراعاة شخصية الممول في الضريبة فيقال ان الضريبة ذات صبغة شخصية أى أن شخصية الممول تراعى في تقرير قواعد ربطها كالضريبة العامة على الإيراد الكلى اما اذا لم تراعى شخصية الممول في تقرير قواعد الربط فلا ينظر الا للمادة الخاضعة للضريبة من أموال أو قيم منقولة أو إيرادات فتكون الضريبة ذات صبغة عينية ومن أمثال هذه الضرائب الجمركية .

والضرائب الشخصية بمراعاتها لظروف الممول تجعل المبع متناسبا مع قدرته فتحقق العدالة بخلاف الضريبة العينية التى تتجاهل

هذه المقدرة فهي لا تحقق العدالة ولذلك يراعى عادة في الضرائب الشخصية اعفاء حد الكفاف وهو مقدار الايراد الضروري لحاجة الفرد .

ويتصل بموضوع حد الكفاف الخصم للأعباء العائلية فيزيد الاعفاء كلما زادت أعباء الممول نتيجة زواجه أو من يعولهم من الأبناء .

الضرائب التناسبية والضرائب التصاعدية :

وقد تقسم الضرائب طبقا لطريقة تحديد سعر الضريبة فإذا كان سعر الضريبة ثابتا تكون الضريبة تناسبية اما اذا تغيرت النسبة فزادت بازدياد المادة الخاضعة للضريبة كانت الضريبة تصاعدية .

وتتميز الضرائب النسبية بالبساطة وسهولة حسابها بتطبيق السعر على المادة الخاضعة للضريبة فضلا عن انها تحقق العدالة النسبية .

وتتميز الضريبة التصاعدية بأنها أكثر تحقيقا للعدالة في توزيع الأعباء العامة وقد أثار التناسب والتصاعد في الضريبة الكثير من الآراء حول أفضلية كل منها وأنواع الضرائب التي يسرى عليها والأشكال المختلفة للتصاعد .

شروط الضريبة الجيدة :

وقد وضع الاقتصادي « آدم سميث » قواعد للسلمات التي تراعى عند فرض الضرائب لتمويل الموازنات العامة للدول وهذه القواعد هي العدالة ، اليقين ، الملاءمة والاقتصاد .

وقاعدة العدالة تعنى وجوب مساهمة كل شخص في النفقات العامة في حدود طاقته على الدفع .

اما قاعدة اليقين فيعنى بها أن تكون الضريبة محددة ومعروفا

قدرها للمول وألا يشوب القوانين المطبقة للضرائب أى لبس أو غموض .

وقاعدة الملاءمة يقصد بها ملاءمة الضريبة للممول من حيث الوقت وطريقة الدفع اما اجراءات التقدير والجباية فيجب أن تكون ميسرة غير تمسفيه أو تحكيمية .

والقاعدة الأخيرة وهى قاعدة الاقتصاد فتعنى انخفاض تكاليف الجباية الى الحد الأدنى .

الرسوم :

وهى مبالغ نقدية تحصلها الحكومة من بعض الأفراد جبرا مقابل مزايا تمنحها لهم أو خدمات من نوع خاص تؤديها لهم .

وبمقتضى التعريف السابق يمكن تحليل عناصر الرسم الى الآتى:

١ - الرسم مبلغ نقدي : شأنه فى ذلك شأن الضريبة وهذا يساير الصورة العامة لنفقات الدولة وهى الصورة النقدية .

٢ - الرسم يدفع جبرا : شأنه فى ذلك شأن الضريبة الا أن الجبر فى حالة الرسم يختلف عن الجبر فى حالة الضريبة فى بعض الوجوه ، فهما يتفقان مثلا فى أن الدولة تستقل بوضع النظام القانونى لكل منهما من حيث تحديد وعاء الضريبة ووعاء الرسم وسعر وطرق تحصيل كل منهما ، وغير ذلك ، ويختلفان فى أن الفرد فى الضريبة لا خيار له فى دفعها من عدمه متى توفرت شروطها ، بينما فى حالة الرسم فان للفرد حرية الاختيار فى طلب الخدمة أو عدم طلبها ودفع الرسم أو عدم دفعه وان كان نطاق هذا الخيار محصورا فى طلب الخدمة فقط من عدمه ولكن اذا ما قرر طلبها فيتحقق عنصر الجبر .

٣ - الرسم يدفع مقابل مزية او خدمة تؤديها الدولة للفرد :

فالرسم بخلاف الضريبة اذ لا يوجد مقابل مباشر لمن يدفعها ، وهذه المزايا التي يحصل عليها الفرد نظير ما يؤديه من رسم قد تكون في صور عمل تتولاه الدولة لصالح الفرد كخدمات الشهر العقاري او امتياز تمنحها له كالتراخيص المختلفة أو استعمال الشخص لبعض المرافق العامة كوسائل المواصلات .

٤ - يترتب على الرسم تحقيق نفع عام بجانب النفع الخاص فبجانب انتفاع الشخص بالخدمة التي تؤدي يتحقق نفع عام يعود على المجتمع ككل فرسوم التعليم مثلا بجانب انها تحقق نفعاً خاصاً مباشراً للفرد فهي تحقق نفعاً عاماً ممثلاً في واجب الدولة نحو نشر التعليم بين أفراد المجتمع ومحو الأمية ورفع مستوى ثقافة الشعب

التفرقة بين الرسم والضريبة :

مما سبق يتضح ان الضريبة تختلف عن الرسم في أن الأولى تفرض بدون مقابل للمساهمة في الأعباء العامة أما الرسم فيُفرض نظير مقابل .

ولذلك فانه يراعى في تحديد قيمة الضريبة المقدرة المالية للفرد ويراعى في تحديد الرسم أن يوازى تكلفة الخدمة ، بصرف النظر عن مقدرة الممول المالية . ولكن يحدث أحيانا ان يتم تحديد الرسم بأكثر من قيمة الخدمة وبذلك يتشابه الرسم مع الضريبة بالنسبة للجبرء الذى يزيد عن التكلفة الفعلية للخدمة ، وقد أدى ذلك الى الخلط بين الرسوم والضرائب في بعض الأحيان ، ففى مصر مثلا يطلق المشرع أحيانا لفظ الرسم على الضريبة . كرسوم الأيلولة على التركات المفروض بموجب القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وهذا الرسم في حقيقته عبارة عن ضريبة من الناحية الفنية .

ـ الأثمان العامة : يدفع الأفراد للحكومة مبلغا تقديما مقابل الخدمات التي تقدمها لهم بدون الزام من الحكومة وبذلك تختلف الأثمان عن الرسوم كما هو الحال عندما تقوم الحكومة بإدارة المرافق العامة كالمياه والكهرباء وينتفع بها الأفراد طواعية نظير دفع الثمن .

ايرادات الممتلكات العامة : يمكن أن يكون للدولة ممتلكات كالأراضي والمساكن أو غيرها وتستغلها فتساهم مواردها الجارية في التمويل العام .

الأتاوات : هي عبارة عن مبلغ من المال يفرض جبرا نظير تنازل الدولة عن حق من حقوقها كحق استغلال محجر أو منجم .

فوائض وحدات القطاع العام : ـ

تتجه لتدخل الدول في النشاط الاقتصادي يقوم بعضها بإنشاء شركات عامة بقصد مزاولة الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والفنادق والنقل وغيرها وتكون رؤوس أموال هذه الشركات أما مملوكة كاملة للحكومات أو بالاشتراك مع القطاع الخاص وفي نهاية السنة يؤول فائض هذه الوحدات الاقتصادية للدولة إذا كانت الدولة تملك رأس المال جسيما أو نصيب الدولة من هذا الفائض في الشركات المشتركة ، ويعتبر الفائض في كلتا الحالتين من الموارد العامة للدولة .

موارد الدول من القروض : ـ

أنواع القروض العامة :

ـ يمكن تقسيم القروض العامة من ناحية مدى التزام المقرض بها الى قروض اختيارية وقروض اجبارية فاذا كان القرض اختياريا بالنسبة للمقرض سواء كان فردا طبيعيا أو اعتباريا فيكون القرض اختياريا .

أما إذا لجأت الدولة الى اجبار المقرض على اقراضها فتكون القروض فى هذه الحالة اجبارية ، ومن أمثلة القروض الاجبارية فى مصر اجبار الدولة الأفراد على ادخار التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية وقيام الدولة باقتراض هذه المدخرات من الهيئات التى تمبىء هذه المدخرات ، وكذلك فان الشركات فى مصر ملزمة بتخصيص ٥٪ من أرباحها لشراء سندات الحكومة .

ويمكن تقسيم القروض من حيث مصدر القرض الى قروض داخلية وقروض خارجية فاذا كان القرض مطروحا للاكتساب فى السوق المحلى اعتبر قرضا دخليا حتى ولو اكتب فيه بعض الأجانب وحتى لو كان بالعملة الأجنبية .

أما القروض الخارجية فيتم اصدارها فى الأسواق الأجنبية أى خارج حدود الدولة ويكتب فيها الأجانب ويكون الاكتساب عادة بالعملات الأجنبية .

— ويمكن تقسيم القروض من حيث مدة القرض الى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ، والقروض قصيرة الأجل عادة لا تزيد مدتها عن سنة وأوضح مثل على ذلك أذون الخزانة وبمقتضاها تقرض الدولة مبلغا معينا لفترة قصيرة لتغطية عجز طارئ أو موسى للموازنة العامة ويمكن تغطيته قبل نهاية السنة المالية عن طريق ما يتحقق من موارد خلال السنة المالية .

والقروض متوسطة الأجل هى التى تزيد مدتها عن سنة ولا تتجاوز عشر سنوات أما القروض طويلة الأجل فتزيد مدتها عن عشر سنوات . ويتم الالتجاء للنوعين الأخيرين من القروض لتمويل مشروعات

التنمية أو لمعالجة عجز هيكل في الموازنة العامة لا يمكن تغطيته خلال سنة مالية .

ومن الواضح أن القروض قصيرة الأجل لا تلقى إعفاء على الموازونات العامة في السنوات المالية التالية بخلاف القروض المتوسطة وطويلة الأجل فإن الفوائد المستحقة على هذه القروض وأقساطها تخصص لها الاعتبارات اللازمة في الموازنة العامة في سنوات استحقاقها .

ضمان الحكومة للقروض التي تحصل عليها بعض الجهات :

تقوم الدولة بضمان بعض الجهات فيما تحصل عليه من قروض وهذه الضمانات قد تكون محدودة القيمة وبمقتضاها تضمن الدولة الجهات في الاقتراض في حدود قيمة معينة لا يجوز تجاوزها . وقد تكون الضمانات غير محددة القيمة وبمقتضى هذا النوع من الضمانات تعتمد الحكومة ممثلة في وزارة المالية بسداد التزامات غير محدودة القيمة لبعض الجهات وعموما فإن هذه الضمانات لا تظهر لها اعتمادات بالموازنة العامة للدولة إلا إذا ترتب على عدم الوفاء بالقرض الرجوع على الضامن وفي هذه الحالة تظهر قيمة العبء بجانب الاستخدامات بالموازنة العامة للدولة .

اقتراض المدخرات القومية لتمويل الموازنة العامة :

تكون المدخرات القومية مصدرا هاما من مصادر تمويل الموازونات الاستثمارية في كثير من الدول خصوصا في الدول النامية التي تعمل على زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة عن طريق ما تتضمنه خططها القومية من مشروعات إنتاجية تظهرها موازاناتها الاستثمارية فتساهم المدخرات في تمويل تلك المشروعات فتقوم الدولة باقتراضها لهذا الغرض .

انواع المدخرات :

وتقسم المدخرات من حيث طريقة تكوينها الى نوعين اساسيين :

الادخار الاختيارى : ويتمثل فى ذلك الجزء من الدخل الذى يقطعه الأفراد طواعية من دخولهم ويجنبونه عن الاستهلاك . فالفرد يحدد طبقا لرغباته ووعيه وتوقعاته للمستقبل مقدار المبلغ الذى يدخره والوقت الذى يدخر فيه ومدى الاستمرار فى هذا الادخار وأهداف الادخار . ويتمثل هذا النوع من المدخرات الاختيارية فى ودائع التوفير سواء فى صناديق توفير البريد أو البنوك وأقساط بوالص التأمين على الحياة وقد يمثل الادخار الاختيارى فى حيازة أصول مالية كقيمة الأسهم والسندات التى يشتريها الأفراد أو قد يكون ممثلا فى أصول عينية كسراء الأراضى والمباني وغير ذلك .

الادخار الاجبارى : ويتمثل فى ذلك الجزء من الدخل الذى يقطع من دخول الأفراد بطريقة جبرية لا خيار لهم فيها نتيجة قوانين أو تعليمات تصدرها الدولة تحدد القدر الذى يستقطع ومدة الاستقطاع والمزايا التى تتحقق مقابل ذلك وشروط وتاريخ استحقاق هذه المزايا ومن أمثلة ذلك المدخرات التى تتحدد بمقتضى قوانين المعاشات والتأمينات الاجتماعية والتأمين ضد اصابات العمل والشيوخه وغيرها .

ويعتبر البعض أن الضرائب هى نوع من أنواع المدخرات الإجبارية وقد سبق معالجتها .

وتقسم المدخرات كذلك من حيث مصادر تكوينها الى نوعين اساسيين :

مدخرات القطاع العائلى : ويتمثل فى مدخرات الأفراد ويرتبط ذلك بعدة عوامل منها كيفية توزيع الدخل القومى ومتوسط دخل الفرد ودرجة الوعي الادخارى .

ويتوقف حجم هذه المدخرات على مدى انتشار الشركات وسياستها في توزيع الأرباح على المساهمين وتغطية الاحتياطات المختلفة وفئات وأنواع الضرائب التي تخضع لها .

مدخرات الحكومة : وتتمثل في الفسائض الجارى أى زيادة الإيرادات الجارية الدورية التي تتكرر كل عام على المصروفات الجارية الدورية فلا تشمل المصروفات والإيرادات الرأسالية .

تمويل الموازنة العامة عن طريق التضخم :

ينشأ عجز الموازنة العامة نتيجة لزيادة النفقات عن الموارد فتلجأ الدولة للاقتراض من مدخرات حقيقية لتغطية عجز الموازنة السامة ، الا أنه قد تلجأ الدولة لتمويل عجز الموازنة العامة عن طريق اصدار نقدى جديد وذلك يخلق كمية اضافية من النقود الورقية وتستخدمها الدولة لتمويل نفقاتها العامة ولا يستند هذا الاصدار الى مدخرات حقيقة ، فبذلك يخلق زيادة في الطلب نتيجة اتفاق الدولة وشرائها للسلع والخدمات دون أن يقابله زيادة في عرض السلع والخدمات مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار .

وقد يتم التمويل التضخمى بخلق كمية اضافية من النقود عن طريق الاقتراض من نقود الودائع بالبنوك التجارية وبالتالي زيادة وسائل الدفع فيكون لها من الآثار ما للاصدار النقدي الجديد .

التمويل التضخمى بين مؤيديه ومعارضيه في البلاد النامية :

يسند مؤيدو الالتجاء للتضخم كوسيلة من وسائل التمويل الى أنه يمثل مصدراً من مصادر تمويل الاستثمارات في البلاد النامية بجانب وسائل التمويل الأخرى . وبذلك يعمل على تحريك الامكانيات المعطلة في البلاد النامية سواء كانت امكانيات بشرية أم مادية . وأن

ارتفاع الأموال لتوجيهها نحو الاستثمار يسبب ارتفاع عائد الاستثمار مما يزيد معدل النمو ، كما أن التضخم يمكن أن يشجع على تكوين المدخرات ، فالارتفاع في معدلات الأرباح نتيجة للتضخم يشجع أصحاب هذه الدخول على مزيد من الادخار .

أم المعارضون فيرون أن البيان الاتاجي للدول النامية يتم بالجمود ، فليس هناك ما يضمن أن توجه الأموال نحو الاستثمار ، وليس هناك ما يضمن كذلك أن تؤدي زيادة الأرباح الى تشجيع الادخار ، فقد توجه نحو الاستهلاك كما أن أصحاب الدخول المحدودة قد يحبون مدخراتهم السابق تكوينها لمقابلة الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية التي اعتادوا استهلاكها بعد أن هبطت القوة الشرائية للنقود .

هذا ويؤدي التضخم عادة الى عجز في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار الصادرات المنتجة محليا مما يقلل الإقبال عليها ، فضلا عن أن ارتفاع أسعار السلع الاستثمارية المستوردة تساهم في نشوء هذا العجز ولا يشجع ارتفاع الأسعار الداخلية الاستثمار الأجنبي الى الانتقال لداخل البلد .

ومن المعلوم أن ارتفاع الأسعار المصاحب للتضخم يؤدي الى معاناة أصحاب الدخول الثابتة بسبب ثبات دخولهم كالأجور والمهايا أو زيادتها ببطء لا تسير الارتفاع في الأسعار .

ومن ناحية أخرى فانه اذا اتشرت الآثار التضخمية يصعب مقاومتها .

وأيا كان الرأي فانه اذا رؤى استخدام التمويل التضخمي فينبغى أن يوجه لاستثمارات تؤدي الى نمو حقيقى للطاقة الاتاجية للدولة وينبغى العمل بكافة الوسائل على توجيه أرباح التضخم التى يجنيها

القطاع الخاص نحو الاستثمارات ، كذلك العمل على تطبيق السياسات
التي من شأنها أن تحد دون اضطراب الزيادة في الأسعار كزيادة العبء
الضريبي والرقابة على أسعار السلع الاستهلاكية والحد من الائتمان
المصرفي وغير ذلك .

الفصل الثاني

الزكاة

الزكاة شريعة الانبياء قبل ظهور الاسلام : -

فرضت الزكاة قبل ظهور الاسلام كما تدل على ذلك الآيات

القرآنية (١) .

فقد ثبت أن اسماعيل عليه السلام كان يأمر أهله بالصلاة والزكاة .

« واذكر في الكتاب اسماعيل أنه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا
وكان يأمر أهله بالصلاة والزكاة وكان عند ربه مرضيا »

واوحى الله الى اسحق ويعقوب اقام الصلاة وايتاء الزكاة بقوله : -

« ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة وكلا جعلنا صالحين وجعلناهم
ائمة يهنون بأمرنا وأوحينا اليهم فعل الخيرات واقام الصلاة وايتاء
الزكاة وكانوا لنا عابدين » .

(١) النظم المالبة في الاسلام دكتور عيسى عيسى ص ١٦٠

وكذلك في عهد موسى عليه السلام : -

« واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة انا هدنا اليك ، قال
عذابي اصيب به من اشاء ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون
ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون » .

وحين اخذ الله ميثاق بنى اسرائيل قال تعالى :

(انى معكم لنن اقمتم الصلاة واتيتم الزكاة وآمنتكم برسلى) :

وقال عيسى عليه السلام (انى عبد الله اتانى الكتاب وجعلنى نبيا
وجعلنى مباركا اينما كنت واوصانى بالصلاة والزكاة مادمت حيا) :

فرض الزكاة فى الاسلام : -

فرضت الزكاة فى السنة الثانية من الهجرة ودليل فرضها الكتاب
والسنة والاجماع . أما الكتاب فقد وردت فيه آيات كثيرة منها قوله
تعالى « واقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » وقرنت بالصلاة فى القرآن فى
أكثر من موضع وقال الرسول عليه الصلاة والسلام

بنى الاسلام على خمس « شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده
ورسوله وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان » فالزكاة
ركن من اركان الاسلام الخمسة :

وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه
وسلم لما بعث معاذ الى اليمن قال « ادعهم الى شهادة أن لا اله الا الله
وأنى رسول الله . فان هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم
خمس صلوات فى كل يوم وليلة ، فان هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله
قد افترض عليهم صدقة فى أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على
فقرائهم » وأما الاجماع فقد اتفقت الأمة على أنها ركن من أركان
الاسلام ومن هجرها كان كافرا وقد وقف الخليفة أبو بكر وقتته
المشهورة من مانى الزكاة ، فقد امتنع كثير من العرب بعد وفاة

الرسول صلى الله عليه وسلم من دفعها لأنهم اعتبروا أو فهموا خطأ -
أن الزكاة المتفق عليها مع الرسول هي ضريبة لشخصه يجوز لهم
الامتناع عن أدائها بعد موته ، ولكن أبا بكر نشط لقتال المتنعبين
عن دفعها ولم يتركهم حتى اتصر عليهم وخضعوا لحكمه وأذعنوا
لسلطانه وأدوا من الزكاة ما كانوا يؤدونه أيام الرسول •

من تجب عليهم الزكاة : - (١)

المسلم الحر : مالكا ملكا تاما لنصاب من المال خال من حوائجه
الأصلية وأن يحول عليه الحول - في غير الزروع والثمار - كما اشترط
الحنفية في زكاة المال أن يكون المزكى بالغا عاقلا •

فلا تجب على غير المسلم ولا يصح جبايتها عن الماضي ممن أسلم
حديثا ولا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون عند الحنفية لأن الزكاة
عبادة محضة والصبي والمجنون لا يخطبان بها • وحكم المعتوه عندهم
كحكم الصبي فلا تجب الزكاة في ماله ، وعند الأئمة الثلاثة لا تجب
الزكاة على الصبي والمجنون ولكن تجب في مالهما •

ولا تجب الزكاة على العبد والمكاتب لأن الأول لا يملك والثاني
ملكه ضعيف •

ملكية المال :

ويجب أن يكون المال مملوكا ملكا تاما لمن وجبت عليه الزكاة
رقبة وسدا فإن كانت رقبته له وحيازته نقيضه وهو ما يسمى بمال
الضمار كالعين المنصوبة أو الضائعة والدين المحجود فعند الحنفية
لا تجب الزكاة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا زكاة في مال
الضمار) •

(١) النظم المالية في الاسلام - دكتور عيسى عبيد ص ١٦٢ وما بعدها

ويشترط أن يكون المال فارغا من الدين والحوائج الأصلية
فمن كان عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه فلا تجب عليه الزكاة .

حولان الحول :

لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول واشتراط الحول لأن
الزكاة لا تؤخذ الا من نماء العين وهو بمرور زمن جرت المادة
بتحديده بحول كامل ويستثنى من ذلك زكاة الخارج من الأرض لأن
النماء يتحقق ببيعاد الزرع وجنى الثمر ووقت اداء زكاتها هو يوم
حصاد الزرع والثمر لقوله تعالى « وآتوه حقه يوم حصاده » (١) .

ثمار المال :

يجب أن يكون المال تاميا حقيقة كالسوائم والخارج من الأرض .
أو تقديرا كالذهب والفضة وأموال التجارة ، والنماء قد يكون
خلقيا أى قابلا للنماء بطبيعته كالسوائم والذهب والفضة .
ويكون تاميا فعليا اذا كان معدا للتجارة .

النصاب :

هو القدر الذي اذا بلغه المال وجبت فيه الزكاة وما دونه عفو وهو
على النحو التالي : -

هـ أوسق (٢) : في الزرع والثمار عند مالك والشافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة أن الزكاة تجب في قليل الزرع والثمار وكثيره .

(١) الفنادى الجزء الاول فضيلة الامام الاكبر عمن مأمون ص ١٨١
(٢) الأوسق : جمع وسق وهو سقون صاعا والصاع أربعة أمداد والمذ رطل وثلاث
والرطل المرافى ١٣٠ درهما فيكون المذ ١٧٤ درهما فيكون الصاع بالبرامم ٦٩٦
المنتخب من السنة النبوية الشريفة هدية مجلة منبر الاسلام المجلد الثانى عدد ٢٣

(تحدد بالوزن)

في النقود	{	٢٠ ديناراً
		أو ٢٠٠ درهم
في الابل والبقر والغنم	{	٥ من الابل
		٣٠ من البقر
		٤٠ من الشياه

الأموال الخاضعة للزكاة : -

الذهب والفضة والبنكنوت :

— تجب الزكاة في الذهب والفضة ومقدار الزكاة ربع العشر ويشترط فيها الوزن .

— ونصاب الزكاة عشرون ديناراً من الذهب أو مئتا درهم من الفضة .

— وان كانت معدناً غير مضروب فنصابها عشرون مثقالاً من الذهب أو خمس أواق من الفضة .

— ولا زكاة في الذهب والفضة المخلوطين بشيء آخر كالنحاس والنيكل حتى يبلغ ما فيها من الذهب والفضة نصاباً كاملاً .

— تجب الزكاة في الحلبي عند الحنفية وعند الأئمة الثلاثة تجب الزكاة في الحلبي المحرم دون المباح والمعتبر في زكاة الحلبي عندهم جميعاً الوزن دون القيمة .

— تجب الزكاة في البنكنوت عند الأئمة الثلاثة .

وخالف الحنابلة في زكاتها وقالوا لا تجب زكاة الورق النقدي الا اذا صرف ذهباً أو فضة وتحققت فيه شروط الزكاة .

النظم المالية في الاسلام — ٤٩

عروض التجارة : -

عروض التجارة هي مال التجارة وهو كل ما قصد به الاتجار عند شرائه ووعاء زكاة عروض التجارة هو الأصول المتداولة فقط ، ووعاء الزكاة في هذه الحالة هو ما يطلق عليه في المحاسبة الحديثة صافي رأس المال العامل (١) •

وتخرج الزكاة بنسبة ٢٥٪ من صافي رأس المال العامل على أساس تقويم عروض التجارة يوم وجوب الزكاة على أساس ثمن البيع في ذلك اليوم •

زكاة الزروع والثمار : -

يشترط لزكاة الزروع والثمار أن تكون الأرض عشرية كالأرض الجزيرة العربية (عند الاحتاف) فلا زكاة عندهم في الزرع الناتج من الأرض الخراجية (أى الأراضى التى منحها الاسلام كأراضى مصر) لأن وعاء الزكاة عندهم هو الأرض • ولكن الجمهور على وجوب الزكاة في الأراضى العشرية والأراضى الخراجية (٢) لأن وعاء الزكاة هو الزرع الخارج من الأرض ولأن وعاء الخراج هو الأرض أو بمعنى أصح هو حق الانتفاع بالأرض ويشترط أن يكون الخارج نصابا عند غير أبى حنيفة والنصاب خسين كيلة بعد تصفية الحب من التراب والغلت أما أبو حنيفة فيرى الزكاة في كل ما يخرج عن الأرض بدون اشتراط النصاب وقد اختلف العلماء في الزروع والثمار الواجب الزكاة فيها واختلف العلماء كذلك في وعاء الزكاة هل هو اجمالى الاراد أم صافى الاراد بعد خصم جميع النفقات وقد أوجب النبى الزكاة في الذى يروى بالمطر أو بالبل (٣) بنسبة ١٠٪ وفى الذى يروى بالعمالة بنسبة ٥٪ لأن صاحبها في الحالة الأولى لم يتعب في ربيها

(١) النظام المالى فى الإسلام تأليف د- ابراهيم نؤاد أحمد على ص ٤٩ وما بعدها

(٢) الاطيان الخراجية هي ما تخضع للشربة الخراج أما الاطيان المشورية هي ما يجب

فيها عشر ما يخرج منها •

(٣) البل : أى ما تستقى من جوف الأرض

زكاة النعم :

وهي الإبل والبقر والغنم

وتجب الزكاة إذا بلغت نصابا وحال عليها الحول وكانت سائمة (وهي التي تكتفى بالرعى في كل أمباح في أكثر السنة) .

والماشية المملوكة والعاملة لا زكاة فيها ولكن الإمام مالك أوجب الزكاة فيها متى بلغت نصابا .

• ويعفى من الزكاة الخيل والبغال والحمير لأنها عاملة أما أن اتخذت للتجارة ففيها زكاة التجارة .

وقواعد خضوعها للزكاة هي على النحو التالي :

تقسم المواشي إلى الإبل والبقر والغنم (١) :

أما الإبل :

أما الإبل : فأول نصابها خمس وفيها إلى سبع شاة جذعه (٢) من الضأن أو ثنية المعز (٣) فإذا بلغت عشرا ففيها إلى أربع عشرة شاتان وفي خمس عشرة إلى سبع عشرة ثلاث شياه وفي العشرين إلى أربع وعشرين أربع شياه فإذا بلغت خمسا وعشرين عدل عن فرضها من الغنم وكان فيها إلى خمس وثلاثين بنت مخاض (٤) فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون (٥) وهكذا كلما تغيرت الزيادة تغيرت الزكاة فإذا بلغت مائتين ففيها أحد فرضين أما أربع حقات (٦) أو خمس بنات لبون وعلى هذا القياس فيما زاد في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة .

(١) الموارد المالية في الإسلام بحث بقلم فضيلة الشيخ عبد الرحمن حسن من بحوث

مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية الجزء الثاني من ١٠

(٢) شاة جذعة : الجذعة من الضأن من الذي يتبع أمه في أول سنة

(٣) ثنية المعز : هي ما كانت في السنة الثانية

(٤) بنت مخاض : هي الإبل التي دخلت السنة الثانية

(٥) بنت لبون : هي الإبل التي دخلت السنة الثالثة

(٦) حقات : جمع حقة وهي ما أتى عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة

واما البقر : فأول نصابها ثلاثون وفيها تبيع (١) ذكرها فإذا بلغت أربعين ففيها منه (٢) أثني وما زاد على الأربعين من البقر فقال الشافعي لا شيء فيها بعد الأربعين حتى تبلغ ستين ففيها تيمان ثم فيما بعد الستين في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين منه فيكون في سبعين منه وتبيع وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة أتبعه وفي مائة تيمان ومنه وفي مائة وعشرين أحد فرضين كالمائتين من الإبل — أما أربعة أتبعه أو ثلاث سنوات ثم على هذا القياس فيما زاد : في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين سنة .

واما الغنم : فأول نصابها أربعون وفيها إلى مائة وعشرين شاة جذعة : فإذا صارت مائة واحد وعشرين ففيها شاتان إلى مائتي شاة فإذا صارت مائتي شاة وشاة ففيها ثلاث شياه إلى أن تبلغ أربع مائة شاة فإذا بلغت ففيها أربع شياه ثم في كل مائة (تبلغها بعد الأربع مائة) شاة .

ويضم الضأن إلى المزم — والجواميس إلى البقر — والبخاتي (٣) إلى العراب (٤) لأنها من جنس واحد ولا يضم الإبل إلى البقر ولا البقر إلى الغنم لاختلاف الجنس .

وزكاة المواشي كما ذكرنا تجب بشرطين وحكمتهما كما يلي :

احدهما : أن تكون سائمة ترعى الكلأ فتقل مئوتها ويتوفر درها ونسلها فإذا كانت عاملة أو معلوفة لم تجب فيها الزكاة وأوجبها مالك كالسائمة .

والثاني : أن يحول عليها الحول الذي يستكمل فيه النسل — لنقله صلى الله عليه وسلم « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ».

(١) تبيع ذكر : هو ما كان في أول سنة من البقر

(٢) سنة اثني : هو ما كانت في السنة الثانية من البقر

(٣) البخاتي : جمع بخية وهي بئال طوال الأعناق

(٤) العراب : الجمال المنسوبة للعرب

والسخال : (١) تزكى بحلول امهاتها اذا ولدت قبل الحول .

الأموال المستحدثة :

اتتهت الآراء الى خضوع الأموال المستحدثة للزكاة كالأسهم والسندات وكسب المثل والمحال الحرة والدور والأماكن المستفلة .

الغسل عن الحاجات الأصلية : -

هذا ويعنى من الزكاة كل الحوائج الأصلية كدار السكنى وأثاث المنزل ودواب الركوب والسلاح وأدوات العمل وأسلحة الدفاع وكتب المهنة والعلم وما يتجمل به من الأواني ان كان من غير الذهب والفضة وكذلك لا تجب فى الجواهر كاللؤلؤ والياقوت والزبرجد ونحوها اذا لم تكن للتجارة وكذلك آلات الصناعة . (٢)

الزكاة غير الصدقة :

الزكاة هى الركن الثالث من أركان الاسلام بعد الشهادتين والصلاة وترد فى الأموال على النحو السابق إيضاحه انما الصدقة فيتسع مدلولها فكل اعطاء صدقة مالا كان أو غير مال وهى تشمل الزكاة المفروضة حسبما قال الله تعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » (٣)

انفاق الزكاة محلياً :

تسم الزكاة بأنها محلية أى ينبغى أن تنفق على أهل البلدة التى جمعت منها فان لم يجد من يستحقها نظر الى أقرب البلاد فقسمت

(١) السخال : جملة سخلة ومى أولاد المنز

(٢) النظم المالية فى الاسلام - د/عيسى عبيد ص ١٧٠

(٣) حديث للدكتور عبد الرحمن النجار جريدة الأهرام الجمعة ٢ نوفمبر ١٩٧٩ ص ١٣

فيهم فإن لم يجد فالأقرب فقد كتب عمر بن عبد العزيز الى عماله «أن
ضعوا شطر الصدقة في مواضعها وابتشوا الى بشرطها » ثم كتب في
العام المقبل أن ضعموها كلها » ومعنى ذلك في ظروفنا الحاضرة أن
صدقات كل بلد تقسم على أهل بلدها فإن فاض فائض أرسل للحكومة
المحلية لارسالها الى البلاد المجاورة هذا ويكره أن تخرج الزكاة من
بلد الى بلد الا لذى قرابة (١)

ويقول أبى عبيد أن الأصل في ذلك سنة النبي صلى الله عليه
وسلم في وصيته لمعاذ حين بعثه الى اليمن يدعوهم الى الاسلام
والصلاة قال « فإذا أقرأوا لك بذلك فقل لهم أن الله فرض عليكم
صدقة أموالكم تؤخذ من أغنيائكم فترد في فقرائكم » (٢)

وأن جهل المصدق فحمل الصدقة من بلد الى آخر سواء وبأهلها
فقر اليها ردها الامام اليهم وقد فعل عمر بن عبد العزيز ذلك .

واذا قسم الامام الصدقة في غير أهلها أو فعل ذلك بعض عماله
ثم علم بما فانه يضاعف لهم الصدقة في العام المقبل ليعوضهم عما فاتهم
من صدقة العام الذى قبله .

هل يجوز فرض ضرائب أخرى بجانب الزكاة لصالح الفقراء :-

تدفق المال في عهد الفتوح الاسلامية التى بدأت في عهد أبى بكر
ثم استمرت في خلافة عمر وعثمان ، وهنا نشأت الظاهرة الاجتماعية
المروفة وهى انقسام المجتمع طبقتين طبقة الفقراء وطبقة الأغنياء ، أثار
ذلك عددا من المفكرين للبحث عن حل له وقام أبو ذر الغفارى بدعوة
عامة في هذا الشأن واجه بها الأغنياء وانضم تحت لوائها جمهور الفقراء
وتقوم هذه الدعوة على أساس أن الزكاة ليست كل واجب الأغنياء

(١) الاموال لأبى عبيد ص ٧٠٨

(٢) الاموال لأبى عبيد ص ٧٠٩ ، الاموال لأبى عبيد ص ٧١٢

نحو الفقراء ، وكان يستند الى الآيات التى تنهى عن كنز المال وعدم اتعاقه فى سبيل الله بعد أداء الزكاة .

ولكن دعوته لم تلق قبولا فى هذا الشأن .

نظرية ابن حزم فى فرض الضرائب على الأغنياء : -

تساند هذه النظرية المبدأ السابق وهو أن الزكاة ليست كل الواجب وأن الواجب الاسلامى لا يتم الا بتحقيق وسائل الحياة الكريمة للطبقة الفقيرة ، وفيما يلى أركان هذه النظرية وأسايدها :
يقول ابن حزم : -

« وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك ان لم تقم الزكوات بهم » .

ويوضح المستوى الذى يجب أن تحدده الدولة للفقراء والذى يحق لها من أجله أن تتخطى حدود الزكاة المفروضة فتفرض الضرائب اللازمة ونجيبها لتنفقها فى هذا السبيل فيقول :

« يقام لهم بما يأكلون من القوت الذى لا بد منه ومن اللباس للصيف والشتاء بمثل ذلك وبمسكن يكنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة » وبذلك تكون أركان النظرية كالآتى :

— حق الفقراء فى أموال الأغنياء بصورة عامة غير محدودة بحدود الزكاة .

— أنه اذا لم تكف الزكاة لسد حاجات الفقراء والمساكين فللسلطة العامة أن تأخذ منهم بعد الزكاة ما يسكنها من سد هذه الحاجات .

— هذه الحاجات تتحدد بالمرافق التالية : -

✽ تحقيق المساكن الضرورية للفقراء .

✽ تحقيق الأغذية الكافية .

✽ تحقيق الملابس الضرورية .

ويستند ابن حزم في دعواه بالأدلة المستمدة من الكتاب والسنة والآثار المروية عن كبار الصحابة والتابعين الذين يرون هذا الرأي على النحو التالي :

أدلة مستمدة من القرآن الكريم :

« وات ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل »

وقوله تعالى : -

((وبالوالدين احسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل)) .
(ما سلككم على سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين) -

فقد أوجب الله حق المساكين وابن السبيل مع ذوى القربى واقترض الاحسان الى الأبيين وذى القربى والمساكين والجار وما ملكت اليمين مع ذوى القربى .

وقرن تعالى طعام المسكين بوجوب الصلاة .

أدلة متممة من الاحاديث : -

« من لا يرحم لا يرحم »

« ومن كان على فضلة من المال ورأى أخاه جائعا عريانا ضائعا فلم ينفه فما رحمه بلا شك » .

« المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يسله » .

أى من تركه يجوع ويمرئ - وهو قادر على اطعامه وكسوته فقد أسله .

« من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن

كان له فضل زاد فليعد به على من لازاد له » وذكر الرسول صلى الله عليه وسلم من أصناف الزاد ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل

أدلة من رأى السابقين : -

روى ابن حزم عن ابن عمر أنه قال « في مالك حق سوى الزكاة » ثم قال « وصح عن الشعبي ومجاهد وطاوس وغيرهم كلهم يقول : في المال حق سوى الزكاة » •

ويساند هذا الرأي على بن أبي طالب رضى الله عنه فقد روى عنه ابن حزم أنه قال « ان الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفى الفقراء فان جاعوا أو عروا فبمنع الأغنياء وحق على الله ان يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه » •

كيفية تطبيق نظرية ابن حزم فى العصر الحاضر :-

- ١ - تجبى الدولة الزكاة وتقوم بتوزيعها على المستحقين •
- ٢ - تفرض ضريبة مكملية للضريبة الأصلية وهى الزكاة •
- ٣ - يسكن فرض الضريبة الاضافية على أوعية ضريبة الزكاة أو غيرها تحنيقا للهدف •
- ٤ - يحدد سعر الضريبة الاضافية بحيث تمكن الحفيلة من سد النقص الذى يتخلف عن ضريبة الزكاة •

٥ - الحاجيات التى حلدها ابن حزم كانت فى ظل المجتمع الذى يمشى فيه فبعض الحاجيات كانت تعتبر من الكماليات وأصبحت الآن من الضرورات كالتعليم والعلاج وغيرها ويكن أن تمتد نظرية ابن حزم لتشمل هذا المستوى الجديد فى المجتمع المعاصر (١)

(١) من بحث حق الفقراء فى أموال الأغنياء للدكتور ابراهيم اللبان
من بحوث مؤتمرات مجمع البحوث الاسلامى الجزء الاول ص ٨٢ وما بعدها •

تحليل الزكاة في ضوء مالية العصر الحديث :

الزكاة ضريبة : -

يرى البعض انه تتوافر في الزكاة أركان الضريبة الحديثة ذلك استنادا
لما يلي : - .

فالضريبة تعرف بأنها فريضة من المال تفرضها الدولة على الأفراد
بمالها من سلطة بدون مقابل للإتفاق على الخدمات العامة .
وإذا حللنا التعريف السابق الى عناصره يتضح لنا أن الزكاة تتوافر
فيها هذه العناصر ..

— فالضريبة فريضة لا اختيار للممول في تحديد فئتها ولا موعدها،
ولا في كيفية الدفع والزكاة فريضة وأداؤها واجب على كل من
بلغ النصاب وليس لمن يتوفى شروط أدائها أن يتحلل من
دفعها بل انها أحد أركان الاسلام الخمسة وحينما امتنع بعض
المسلمين عن دفعها حاربهم أبو بكر في حرب الردة .

— وتعرض الدولة الضريبة أى لا يجوز لغير الدولة فرضها وتلجأ
الدولة في ذلك الى استصدار القوانين ، والزكاة فرضها الله
سبحانه وتعالى ويقوم الولاة بجبايتها .

— لا يوجد مقابل لما يدفع من الضرائب وان كان الممول يحصل
على ثمن من الخدمات العامة فهو ثمن غير مباشر لا ينظر فيه الى
دافعي الضرائب وانما يقدم للمجتمع ككل سواء من يدفعون
الضرائب أو المعفون منها ، وكذلك الزكاة فانها تجبى وتصرف
في أغراض معينة هي مصارف الزكاة وهي مصارف تتلاءم مع
طبيعة الدولة الاسلامية ، هذا وتقوم الدول حديثا بمد أن تعددت
أوجه نشاطها في صرف بعض حصيلة الضرائب الحديثة في مثل
هذه الأغراض كالأغراض الدينية التي تقوم بها الجامعات
الاسلامية ووزارة الأوقاف .

ولا يقلل من الطابع الفنى للزكاة أن حصيلتها تنفق في أغراض محدودة فإن بعض الضرائب الحديثة تنحو هذا النحو فتخصيص إيراداتها لأغراض محددة بالذات ففي مصر صدر القانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن تخصيص حصيلة الضريبة الإضافية على صحة الدعاوى والأوراق القضائية في المحاكم لانشاء دور المحاكم وتأثيثها - وقد فرضت في بعض المحافظات في مصر ضريبة للنظافة تخصص حصيلتها للاتفاق على النظافة

لا يخضع للضريبة حديثا حد الكفاف وهو القدر من الإيراد اللازم لمعيشة الممول وأسرته وهذا هو ما تأخذ به ضريبة الزكاة فتعفى كل الحوائج الأصلية للممول وتعفى كذلك ما كان أقل من النصاب وهو القدر الذى اذا بلغه وجبت فيه الزكاة .

ويراعى في تطبيق الزكاة منع الازدواج الضريبي « فمن المعروف أن الازدواج الضريبي معناه خضوع الإيراد الواحد لأكثر من ضريبة في وقت واحد وللازدواج مضار لأنه يؤدي الى تآكل الوعاء الخاضع للضريبة بسبب تطبيق سعرى ضريبة في وقت واحد كما يساعد على التهرب الضريبي بسبب ارتفاع العبء الضريبي نتيجة لريان ضريبتين على وعاء واحد في وقت واحد ، كما أن الازدواج يؤدي الى عرقلة استثمار رؤوس الأموال ولذلك فإن الدول تعقد حديثا معاهدات لمنع الازدواج الضريبي الذى ينشأ نتيجة تراحم دولتين على اخضاع وعاء واحد للضريبة .

وقد اتفق في تطبيق الزكاة أنه اذا اشترى للتجارة نصابا من السائمة تركى زكاة التجارة فقط ، بهذا قال أبو حنيفة وقال مالك يزكياها زكاة السوم ولا تجب الزكاتين في حوّل واحد بسبب

واحد فلا يجوز ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا تثني في الصدقة » .

هذا والضريبة الحديثة قد تكون ضريبة على الدخل أو ضريبة على رأس المال والدخل هو كل ثروة جديدة نقدية أو مقومة بالنقود يتلقاها فرد أو جماعة بصفة دورية في وحدة زمنية ويمكنه اشباع حاجاته باستهلاكها دون مساس بماله الأصلي .

ورأس المال هو الأموال المادية والمعنوية القابلة للتقويم بالنقود التي يملكها شخص في وقت معين أو هو الفرق بين حقوقه وديونه أو أصوله وخصومه .

ويتميز رأس المال بالبقاء في حين يتميز الدخل بالهلاك .

والضريبة على أيهما هي اقتطاع جزء منه ولما كان رأس المال لا يتجدد دوريا كالدخل بل يستغرق تجددده إذا أريد وقتا طويلا يتراكم فيه جانب من الدخل لتعويض ما ينقص من رأس المال فإن أكثر الكسب يجذون فرض الضريبة على الدخل لا رأس المال إلا في حالات معينة لكيلا يعطلون مصدر إنتاج الدخل . وإن كان بعض الباحثين الماليين يؤيد فرض الضريبة على رأس المال لأنه يستمد وجوده من الدخل الذي يتراكم على الزمن فلا ضرر إذا أصابت الضريبة جزءا منه يعوض بالادخار (٢) .

وإذا حللنا ضريبة الزكاة في ضوء ذلك نجد أنها تفرض على رأس المال المتداول كالنقود وعروض التجارة (السلع المعدة للتجارة) ولا تجب في رأس المال الثابت كالمباني والأرض وأدوات الحرفة التي يستعملها الصناع والحرفيون .. الخ .

(١) الاقتصاد في ضوء الإسلام : الكتاب السنوي لجسبة الدراسات الإسلامية للاقتصاد والمال النجلية ص ٢٥ (جزء ١)

(٢) الضريبة على الشركات أحمد عبد القادر ص ١٢ .

والزكاة تعتبر بالنسبة للنقود وعروض التجارة ضريبة على رأس المال المتداول والدخل معا حيث أنها تفرض في نهاية العام على هذه الأموال بالنسبة لأصلها والدخول التي تولدت عنها أما بالنسبة لرأس المال الثابت فإنها لا تجب فيه إنما تجب على الدخل الناشئ عنه فقط فلا تجب على الأراضي الزراعية وهي أصل ثابت بل تجب على المحصول الناتج منها بنسب خاصة.. (١) ولعل الحكمة من فرضها على رأس المال المتداول دون رأس المال الثابت هو أن رأس المال المتداول كالنقود مثلا قابل للنماء والغرض من فرض الزكاة هو حث أصحاب الأموال على استثمار أموالهم وعدم تركها عاطلة فإذا لم يستثمروها واكتنزوها وجبها عن التداول فمن حق الدولة والمجتمع أن يأخذ منها نصيب وأنه إذا استمرت الأموال عاطلة فإنها تتناقص حتى تصل في النهاية إلى النصاب المعين فيعنى صاحبها من أداء الضريبة « خصوصا وأن الإسلام يحرم الاكتناز » والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرهم بعذاب اليم يوم يعصى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم ههنا ما كنزتم لأنفسكم فأنفقوا ما كنتم تكنزون » .

وبذلك تحقق الزكاة بجميعها لأكثر من ضريبة لمزايا نظام الضرائب المتعددة ليس بسبب أنه يجمع بين ضريبة واجدة على الدخل وضريبة على رأس المال ولكن في الحقيقة تتكون من أكثر من ضريبة على الدخل وضرائب غير مباشرة فزكاة الزروع والثمار الواجب على الخارج من الأرض ما هي إلا ضريبة على دخل الاستغلال الزراعي والأصل فيها الكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى « يأبى الذين آمنوا أنفقوا من طيات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض » وقوله

(١) النظام المال في الإسلام الدكتور إبراهيم مؤاد أحمد على ص ٤٢

تعالى « وآتوا حقه يوم حصاده » ومن السنة قوله صلوات الله عليه
« ليس فيما دون خمسة أوسق صدقه » وما روى عن الرسول صلى الله
عليه وسلم « فيما سقت السماء والعيون وكان عشرين العشر وفيما سقى
بالنضج نصف العشر » (١) .

وتعتبر زكاة النعم مماثلة للضريبة التي تفرض في بعض البلاد على
ايراد الثروة الحيوانية .

كما تقابل زكاة عروض التجارة الضريبة التي تفرض في العصر
الحديث على الأرباح التجارية .

كما عرف تشريع الزكاة من ضرائب الانتاج في الزكاة التي تفرض
على ما يستخرج من الأرض اذا بلغ بعد تصفيته وسبكه نصابا .

هل يفنى عن زكاة المال ما تحصله الحكومة من ضرائب مباشرة وغير مباشرة :-

ومع ذلك يرى البعض أن الضرائب غير الزكاة — لأن الزكاة
فرض ديني وهي أحد أركان الاسلام الخمسة : شهادة ألا اله الا الله
وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان
وحج البيت لمن استطاع اليه سبيلا ، أما الضرائب فهي من وضع الحاكم
على الأمة يأمر بها لإقامة المصالح العامة للمجتمع اذا لم تف مالية الدولة
بالقيام بها — والزكاة مقدرة بتقدير الشارع لها لا تزيد ولا تنقص عما
حدده الشارع كالعشر ونصفه بالنسبة للزروع والثمار وربع العشر
بالنسبة للنقد وعروض التجارة وقدره ٢٥٪ والزكاة لا تلغى أبدا
أما الضرائب فليست محددة بل قابلة للزيادة والنقصان بحسب الظروف
وقد تلغى أصلا اذا انهدمت الحاجة اليها . والزكاة لها مصارف
خاصة بها حددها القرآن الكريم في آية « انما الصدقات للفقراء

(١) الاسلام وضع الاسس الحديثة للضرائب معاشره الدكتور احمد ثابت عويضة ص ٣

والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الزكّاء والفارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله » .

ومن هنا يتبين أن الضرائب غير الزكاة من حيث مصدر التشريع ومن حيث التقدير والدوام والاستمرار • ومن حيث المصرف كذلك •

وإذا كانت الضرائب غير الزكاة فيجب اذن اخراج الضرائب التي أوجبها الحاكم لمصالح المجتمع والباقي بعد الضريبة أن بلغ نصابا وبحال عليه الحول فارغا عن الحاجة الأصلية • وجب عبادة اخراج الزكاة فيه طهرة لنفوس الأغنياء من خلق الشح •

فالضرائب لا تغنى عن الزكاة بحال ما • (١)

خصم الزكاة المؤداء من وعاء الضرائب : -

وإذا كنا قد اتهمنا أن الضرائب التي يدفعها المواطنون لا تغنى عن أداء الزكاة • إلا أنه من الرأى أيضا أن تعتبر الزكاة التي يخرجها الممول سواء على أمواله أم على إيراداته من أعباء الوعاء الخاضع للضريبة لأنها ركن من أركان الاسلام ملزم بها المسلم وبذلك تعتبر تكليفا على الإرادة وليس استعمالا له • وذلك الى أن ينظم تحصيل الزكاة بمعرفة الدولة على الوجه الذى سنوضحه فيما بعد •

رأى الباحثين الاجانب فى رسالة ضريبة الزكاة : -

يقول ماركس ولهم « وكانت ضريبة الزكاة فرضا دينيا يتحتم على المجتمع أدائه • فضلا عن هذه الصفة الدينية فالزكاة نظام اجتماعى عام ، ومصدر تدخر به الدولة المحمدية ما تمد به الفقراء وتعينهم به وذلك على طريقة نظامية قومية لا استبدادية تحكيمية ، ولا عرضية طارئة • وهذا النظام البديع كان الاسلام أول من وضع أساسه

(١) الفتاوى الجزء الأول فضيلة الامام الاكبر حسن مامون ص ١٨٥ ، ١٨٦

في تاريخ البشرية عامة ، فرضية الزكاة التي كانت طبقات الملوك والتجار والأغنياء تجبر على دفعها لتصرفها الدولة على المعوزين والمعجزين من أفرادها ، هدمت السياج الذي كان يفصل بين جماعات الدولة الواحدة ووحدت الأمة في دائرة اجتماعية عادلة وبذلك برهن " هذا النظام الاسلامي على أنه لا يقوم على الأثرة البغيضة (١) » .

ويقول ليود روبروش لقد وجدت في الاسلام حل المشكلتين اللتين تشغلان العالم طرا الأولى في قوله القرآن « انما المؤمنون اخوة » . فهذا أجمل ميادين الاشتراكية والثانية في فرض الزكاة على كل ذى مال (٢)

ويقول يول ديورانت : « اذا حكمنا على العظمة بما كان للعظيم من أثر في الناس قلنا : أن محمدا كان من أعظم عظماء التاريخ ، فقد أخذ على نفسه أن يرفع المستوى الروحي والاخلاقي لشعب كان في دياجير الهجبة » . ولنا نجد في التاريخ كله معسلا فرض على الأغنياء من الضرائب ما فرضه عليهم محمد (عليه وعلى آله الصلاة والسلام) لاعانة الفقراء » (٣) .

ويتعرض ما سينون في كتاب « وجهة الاسلام » للزكاة باعتبارها نظاما اقتصاديا دقيقا فيقول :

« للإسلام الفضل في أنه يبذل لنا فكرة عادلة عما يقوم به كل فرد من أبناء الوطن بدفع عشر ريع الارض للخزانة العامة » . انه يشن الغارة على المبادلة المطلقة ورأسمالية المصارف وقروض الدولة

(١) الاقتصاد الاسلامي مذمبا ونظاما

دراسة مقارنة الجزء الاول تأليف الدكتور ابراهيم الطحاوي ص ١٤٥

(٢) المرجع السابق ص ١٤٦ نقلا عن الاسلام والحضارة لكردي علي

(٣) المرجع السابق ص ١٤٦

والضرائب غير المباشرة على الأشياء ذات الأهمية الجوهرية ويقف
وسطا بين الرأسمالية والبورجوازية والشيوعية والبولشفية « (١) » .

تنظيم طريقة استئناد الزكاة في مصر :-

— الزكاة هي الركن الثالث من أركان الاسلام التي بنى عليها
خلا يكمل الاسلام الا بأدائها وقد قاتل الخليفة أبو بكر الصديق
الذين منعوها ، فالمسلم ملزم بها متى استوفيت شروطها .

— ومن ناحية أخرى فان مصارف الزكاة محددة في القرآن وهي
للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب
والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل .

— كذلك تسم الزكاة بأنها محلية بمعنى أنه ينبغي أن تنفق على
أهل البلدة التي جمعت منها فان لم يوجد من يستحقها قسمت
بين المستحقين لها في أقرب بلد .

— مادامت الزكاة الزامية على المسلم فيجب عليه أدائها متى توافرت
شروطها « وقد ينظم الأداء بمعرفة الدولة فترسل العاملين بها
لجمع الزكاة كما حدث أيام الرسول صلى الله عليه وسلم وأيام
الخليفة أبي بكر الصديق والخليفة عمر بن الخطاب رضى الله
عنهما أو يعهد الى أرباب الأموال في اخراج زكاتهم بأنفسهم
ودون أن يكون لها حياة مخصوصون وهذا ما حدث في أيام
الخليفة عثمان بن عفان رضى الله عنه لأنه رأى أن لأصحاب
النقود وعروض التجارة وهي ما يعرف بالأموال الباطنة الحق
في اخراجها بأنفسهم واعطائها للفقراء مباشرة لأن في تحرى

(١) الاسلام في نزوة جديدة للفكر الانسانى تأليف أنور الجندي . ص ٨٦

(٢) مقال للمؤلف بجسر بجريدة الامم ١٩٧٩/١٢/٢٢ ص ١٣

وجودها في أيدي أربابها حرج لهم واكتفى بجباية الأموال الأخرى التي تفرق بالأموال الظاهرة وهي السائمة والزروع والثمار لأنه لا حرج عليهم في تعقبها بين أيديهم . وقد خرج الفقهاء ذلك على أنه آتية من ولي الأمر لأصحاب الأموال وإذا ثبت أنهم لا يخرجونها أخذت منهم جبرا .

وفي ضوء ما سبق أرى أن تنظم عملية أداء الزكاة على النحو التالي :

يصدر تشريع بأدائها يكون مطابقا لأحكام الشريعة الإسلامية (١) تؤدي من الممول طوعية كخطوة أولى دون تدخل من الحكومة وتعتبر موردا من الموارد العامة لمجلس القرية أو المركز أو المدينة التي تجمع فيها ولا تعتبر من موارد الحكومة المركزية لأنها لها طبيعة محلية ويترك للممول المسلم تقديرها وأداؤها لأن الإسلام لا يكمل إلا بأدائها ولأنها تطهر نفسه وتؤدي إلى تنمية المال وزيادته وحفظه فضلا عن أن الطوعية في أدائها يجعلها مغنا لمؤديها يستحق عليها الثواب .

يحق للممول خصمها مما يدفعه من ضرائب للدولة لأن معظم أوعيه الأموال التي تخضع لها الزكاة تخضع للضرائب النوعية ثم تخضع لضريبة الإيراد العام متى تجاوزت حدودا معينة للاعفاء ، وتقضى الأصول الضريبية بمنع الازدواج الضريبي فلا يخضع وعاء واحد لأكثر من ضريبة لأن ذلك يجعل العبء ثقيلا على الوعاء مما يؤدي إلى تناكله فيكون خصم الزكاة من الضرائب استنادا لهذا المبدأ .

يمكن لغير المسلم أن يؤديها طوعية تضامنا مع باقي أعضاء

(١) موضح بملحق الكتاب نموذجاته لتفريع الزكاة

المجتمع الذى يعيش فيه ، ولا غرابة فى ذلك فقد حدث أن طلب بعض كفار العرب دفع الزكاة بدلا من الجزية فأجابهم الخليفة عمر رضى الله عنه الى ذلك .

المبدأ فى الموارد العامة أن تكون غير مخصصة وشائعة لتغطية الاتفاق العام ككل دون تخصيص إيراد عام معين لنفقة عامة بالذات ولكن الزكاة مخصصة ، ويجب تنفيذ ذلك فتخصص لمصارفها المحددة بالقرآن ، ويكون ذلك بأعداد موازنة مستقلة للزكاة تخصص مواردها لأوجه انفاقها ، وليس هذا بجديد فهناك بعض موارد تخصص لأغراض محددة كضريبة النظافة فهى تصرف مواردها لأغراض النظافة .

يمكن تطوير مصارف الزكاة بحيث توظف أموالها فى إنشاء مؤسسات للفقراء والضمان الاجتماعى وتقديم الخدمات الطبية والتعليمية مجانا للفقراء والمساكين وتحل هذه الأوجه من الاتفاق فى الموازنة العامة محل الاعتمادات العامة التى تدرج لهذا الغرض أو تزداد عليها اذا كانت ظروف الموازنة العامة تسمح بذلك .

قوانين فى الغرب مقتبسة من تشريع الزكاة : -

كان للمبادئ التى تقوم عليها الزكاة أثر كبير فى تطوير التشريع المالى الاشتراكى فى الغرب ، فقد أدرك أنه لا بد من ضريبة اجتماعية للقضاء على الفقر فى المجتمع وأنه لا بد لهذه الضريبة أن تتضمن مبادئ أساسية تهدف الى تقدير الجباية تقديرا يحدد ما يجب تحديدا واضحا وأن تتولى الدولة جباية هذه الضريبة وتوزيعها على مستحقيها وأن تعين أصناف من توزع عليهم حصيلة هذه الضريبة .

فقد صدر في إنجلترا في سنة ١٦٠١ « قانون الفقراء » ويستطيع من ينظر الى المعالم الكبرى لهذا القانون أن يرى أن التشريع الاسلامي فيه واضحا فقد اقتبس المبادئ الأساسية لفريضة الزكاة الاسلامية . يقوم هذا القانون على فكرة الاعتراف بحق الفقراء في أموال الأغنياء وهو ما تقرره الزكاة ويحدد الأصناف التي تؤول اليهم حصيلة هذه الضريبة ويكادون يتطابقون مع من خصصت لهم مصارف الزكاة .

فيقسم القانون المذكور المستحقين الى سبع طوائف وهم :

- ١ - الأطفال الذين يعجز أبائهم عن القيام بشئون حياتهم
- ٢ - الرجال الذين ليس لهم مورد رزق من صناعة أو تجارة أو سواها .
- ٣ - العاجز
- ٤ - الأعمى .
- ٥ - الأعرج .
- ٦ - الهرم
- ٧ - السجين سجنًا مؤبدا .

وقد نفذ هذا القانون منذ صدوره وأدخلت عليه تعديلات وكان له أثر في حياة المجتمع الانكليزي ففي ١٩٢٥ وصل عدد الذين يتأول المعونة طبقا لهذا القانون ١٤٧ر٩٠٦ر١ أى نحو مليونين وهو ما يعادل واحدا من كل ٢٤ من السكان . ووضعت الجباية الى ٨٠١ر٨٧٠ر٧ ملايين من الجنيهات ولم يكن عدد السكان في ذلك الحين يزيد عن أحد عشر مليونا .

وقد اقتبست الولايات المتحدة من إنجلترا قانون الفقراء المذكور فأصبح قانونا للبلاد تنفذه الولايات المختلفة (١).

(١) من بحث بعنوان حق الفقراء في أموال الأغنياء - بقلم الدكتور ابراهيم الدبان
بحوث مؤتمرات مجمع البحوث الاسلامية - الجزء الأول ص ٧٦ وما بعدها .

الفصل الثالث

خمس الغنائم

الغنائم وتحديد خمسها : -

كان قد أذن للمسلمين قبيل الهجرة بالقتال بصد ما لاقوا من أذى خصومهم وعتهم بمسكة وكان الأذن حين نزلت الآية الكريمة « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير ، الذين أخرجوا من ديارهم بغر حرق إلا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت ضوامع ويبع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا » (الحج ٣٩ - ٤٠) .

فما كاد الاسلام يستقر في المدينة وتظهر دعوته حتى بدأ في الالتحام مع اعدائه وكان لا بد أن تنتج عن الحروب مغانم وأن يستولى المسلمون نتيجة انتصاراتهم - على أموال وأرضين ، وتروى كتب السيرة أن أول غنيمة غنمها المسلمون كانت بعض أبل لقرش محملة أدما وتجارة أصابتها بمكان يقال له نخلة بين مكة والطائف سرية قليلة العدد مؤلفة من ثمانية أشخاص أو اثني عشر على رأسهم « عبد الله بن جحش الأسدي » إذ وجهه رسول الله صلى الله عليه

وسلم في جمادى الآخرة من السنة الثانية للهجرة ليرصد قرشنا ويعلم من أخبارهم .

وفي رمضان من نفس السنة الثانية حدثت موقعة بدر الكبرى ففتم المسلمون أموالا وسلاحا ولكنهم اختلفوا في تقسيمها ، وهنا أنزل الله الآيات الأولى من سورة الأنفال « يستلونك عن الأنفال ، قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم واطيعوا الله ورسوله ان كنتم مؤمنين » .

وقد قسم الرسول الغنائم بين المسلمين على سواء ولم تخمس غنيمة بدر (١) .

توالى الغنائم وازديادها : -

كانت أول غنيمة غنم بها المسلمون من الأعداء في سرية عبد الله ابن جحش كما سبق الايضاح ثم تلا ذلك كثير من الغنائم والغزوات واتسع ايرادها في عهد أبي بكر على أثر توجيهه الجيوش لغزو العراق والشام . وقد واصل عمر بن الخطاب الفتح فتم الاستيلاء على مصر والشام والعراق وكانت نتيجة ذلك ان غنم المسلمون من الأعداء القناطير المقنطرة من الذهب والفضة وغير ذلك .

ويمكن القول على وجه الأجمال أن هذا المورد كان مصدرا يمن وبركة لتخفيف عبء البضائقة المالية الشديدة في أيام الأسلام الأولى وأنه كان من الموارد الهامة في الدولة الاسلامية في عصر عمر وأن توالى الانتصارات وكثرة الغنائم كان فوزا للمسلمين من الناحية الأدبية والمادية (٢) .

(١) الشراج والنفوس المالية للعمولة الاسلامية

تأليف الدكتور محمد نبيه الدين الرئيس من ١٢

(٢) النظام المالي الاسلامي للقارئ

الدكتور يعقوب عبد اللطيف المحض من ٣٠

وبعد موقعة بدر تقض يهود بنى قينقاع العهد وناصبوا
المسلمين العداء بالرغم من العقد الذى كتبه معهم الرسول صلى الله
عليه وسلم فأجلاهم الرسول عن المدينة فغنم المسلمون أموالهم ولم تكن
لهم أرض إنما كانوا صاغة •

وفي هذه المناسبة أو عقب بدر أنزل الله الآية

« وأعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي
القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على
عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان » : (الأتفال ٤١) فقسم
رسول الله الغنيمة وخمسها وكانت أول غنيمة خست في الاسلام
له ولرسوله ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل الخمس
والأربعة أخماس الباقية للمقاتلين الذين استحوذوا على تلك الغنائم (١) •

كيف تقسم الغنائم بين المحاربين :-

- للمحاربين في الغنائم أربعة أخماس •
- في غزوة بدر جعل رسول الله للفارس سهمين وللراجل سهما •
- في غزوة حنين جعل رسول الله للفارس ثلاثة أسهم وللراجل
سهما واجدا •

والرأى في هذا أو ذاك يرجع لتقدير الامام وما يراه مناسبا لكل
حال فيرى الامام أبو حنيفة رضى الله عنه أن يكون للرجل سهم وللفرس
سهم أى سهمان للفارس وسهم للراجل ويقول لا أفضل بهيمة على رجل •
ويفضل أبو يوسف الرأى الثانى أى للفرس سهمان وللرجل
سهم ترغيبا للناس في ارتباط الخيل في سبيل الله •

(١) السياسة المالية في الاسلام بقلم عبد الكريم الخطيب ص ٨٣

كيف يقسم خمس الفئيمة :

— منطوق الآية الكريمة « واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله
خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل » :
يفيد ان هذا الخمس يقسم الى خمسة أقسام قسم لله ولرسوله وقسم
لذوى القربى وقسم لليتامى وقسم للمساكين وقسم لابن السبيل *
ويقصد بذوى القربى لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثم قسمه أبو بكر وعمر وعثمان على ثلاثة أسهم وأسقطوا الباقي
ثم قسمه على كما قسمه أبو بكر وعمر وعثمان . ذلك ان السهمين
اللذين فرضهما الله سبحانه وتعالى لله ولرسوله ولذوى القربى كان
أمرهما الى النبي صلى الله عليه وسلم قلما لحق صلوات الله وسلامه
عليه بالرفيق الأعلى ارتفع هذان السهمان وصار الخمس كله للثلاثة
الباقية اليتامى والمساكين وابن السبيل (١) .

وجوب الخمس فى المعادن والركاز :

هذا وفيما يجب فيه الخمس — فى غير حرب — ما يوجد من
المعادن من الذهب والفضة والتحاس والحديد والرصاص وما أخرج
من البحر من حلية كلؤلؤ ومرجان أو غير فهذه الأشياء التى يصيبها
الناس أفرادا وجماعات هى غنائم يجب فيها الخمس لبيت المال (٢) .

مصرف الخمس بعد وفاة الرسول :

وقد أجمع الناس بعد وفاة الرسول على رفع سهم الرسول وسهم
ذوى القربى على أن يكون مصرف هذين السهمين فى الكراع والسلاح
الكراع : الخيل) .

(١) السياسة المالية فى الاسلام عبد الكريم الخطيب ص ٨٥

(٢) السياسة المالية فى الاسلام عبد الكريم الخطيب ص ٨٧

وأما ما كان لليتامى والمساكين وابن السبيل فيرى بعضهم أن
حكمة حكم الصدقات فيوضع في أهله المسلمين •

ويرى بعضهم أن حكمة حكم المغانم فهو للمسلمين عامة يضعه
الامام في مصالح المسلمين وحاجتهم •

حكمة توزيع المغانم وتخصيصها :

يتضح أهمية تخصيص جزء من هذه المغانم للمحاربين الذين
ساهموا في النصر من أن هذا الجزء وهو أربعة أخماس جعل نصيب
الفارس سهان أو ثلاثة بينما الراجل سهما وذلك لترغيب الناس
في تقديم الخيل للجهاد في سبيل الله •

أما الخمس الذي خصص فيه أسهم اليتامى والمساكين وابن
السبيل فهو يؤدي إلى ترابط المجتمع وتضامته ويوثق الروابط بين
فئات المسلمين •

من لا يسهم لهم :

١ - لا يسهم للمريض عاجز عن القتال كالمفلوج والأشل لأنه لا تقع
فيهم إلا إذا كان المريض لا يمنع من القتال فيسهم للمريض •

٢ - لا يسهم لغير مسلم وعبد لم يؤذن لهما بالقتال فإن أذن لهما
أسهم لغير المسلم ورضخ للعبد •

٣ - ولا يسهم لمن لم يستعد للقتال من التجار وغيرهم لأنه لا تقع
فيهم للقتال •

٤ - ولا يسهم لمن نهى الامام عن حضورها للقتال أو غزا بلا اذنه
لعميائه ولا لطفل ومجنون لأنها ليسا من أهل الجهاد ولا لمخذل
ومرجف يروم فتنه ولا لمن هرب خوفا من الكافرين • ومن مات

من المجاهدين أثناء الحرب ثبت حقه في أربعة أخماس الغنيمة (١) .

مضى تقسم الفنائم : -

تملك الغنيمة بالاستيلاء عليها في دار الحرب ولا تقسم الغنيمة والحرب قائمة حتى تنجلي ليعلم بانجلائها بتحقيق النصر ولئلا يتشاغل المقاتلة بها فيهزموا فإذا انجلت الحرب كان تمجيل قسمتها وجواز تأخيرها الى دار الاسلام بحسب ما يراه أمين الجيش (٢) .

مثال حسابي على توزيع الغنيمة في الاسلام :

إذا فرض أن قيمة الفنائم التي توزع هي ١٥٠.٠٠٠ دينار فيكون الخمس ٣٠.٠٠٠ ج ويوزع كالآتي :

دينار	
لنبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته ومصالح المسلمين	٦٠٠٠
لذوى القربى	٦٠٠٠
لليتامى	٦٠٠٠
للمساكين	٦٠٠٠
لأبناء السبيل	٦٠٠٠
	<hr/>
	٣٠٠٠٠

وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم يوزع الخمس كالآتي : -

دينار	
للكراع والسلاح وثنون الدولة	١٢٠٠٠
لليتامى	٦٠٠٠
للمساكين	٦٠٠٠
لأبناء السبيل	٦٠٠٠
	<hr/>
	٣٠٠٠٠

(١) الاتفاق العام في الاسلام ص ١١٩ للدكتور ابراهيم فؤاد اسعد على

(٢) المرجع السابق ص ١٢٠

والباقي وقدره ١٢٠٠٠٠ دينار يوزع بين المحاربين للفارس ضعف
الراجل .

فاذا فرض أن عدد كل منهم ٨٠٠ راجل ، ٨٠٠ فارس
فإن نصيب الراجلين ٤٠٠٠٠ دينار ويكون نصيب الفرد ٥٠ دينارا
ونصيب الفرسان ٨٠٠٠٠ دينار ويكون نصيب الفرد ١٠٠ دينار
أو يوزع على أساس ٣ أسهم للفارس وسهم للراجل ويكون التوزيع

دينار	دينار
٣٠٠٠٠ للراجلين	٩٠٠٠٠ للفرسان
ويكون نصيب الراجل	٣٧٥ دينار
ويكون نصيب الفارس	١١٢٥ دينار

ولا يجوز النفل من جملة الغنيمة حتى تخمس وانما جاز أن يعطى
الأولاد والرعاة من ضلّب الغنيمة قبل الخمس لحاجة أهل المعسكر
لهذين الصنفين (١)

ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى المرأة والمملوك اذا
حضرا القتال سهما ولكن يرضخ لهما (أى يعطيه شيئا قليلا) (٢) .

تحليل النظام المالى للفنائم فى الاسلام :

يثور التساؤل عند دراسة هذا النظام ، لماذا لم يطبق النظام المالى
الذى يسرى فى العصور الحديثة والذي يقوم على أساس أن تتحمل
الدولة جميع ثقات الحروب والمعارك الحربية وتمتبر الفنائم من مواردها
التي تؤول الى الخزانة العامة ولا يطبق فى نظم المالية العامة الحديثة

(١) كتاب الاموال لابن عبيد س ٤٠٤

(٢) كتاب الاموال لابن عبيد س ٤١٨

أسلوب التوزيع الممول به في المالية العامة في الاسلام ؟ وللد على ذلك نقول أن النظام الذي طبق في الاسلام هو خير النظم الذي كان يتعين تطبيقه للمبررات التالية :

كانت دولة الاسلام دولة ناشئة لم يكن لديها الأموال التي تمكنها من الاتفاق على الجند والسلاح فكان لابد أن تعتمد على التطوع والجهاد في سبيل الله بالمال والأتقى ، وقد أمر الله بالجهاد المالي والبدني في آيات كثيرة :

« انفروا خفافا وثقالا ، وجاهدوا بأموالكم وانفسكم في سبيل الله ، ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون »

وحض على البذل في سبيل الله ورغب في الثواب العظيم الذي أعد له للباذلين :

قال تعالى :

« مثل الذين يتفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة ، والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم »

« سورة البقرة ٢٦١ »

وقال تعالى :

« الذين آمنوا وعاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وانفسهم اعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان وجنات لهم فيها نعيم مقيم خالدين فيها أبدا ان الله عنده اجر عظيم » :
« التوبة ٢٠ - ٢٢ »

والأحاديث الشريفة التي تحض على الجهاد بالمال وتبشر بثوابه كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم :

« من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا ومن خلف غازيا في سبيل الله في أهله بخير فقد غزا » :

« من جهز غازيا في سبيل الله كان له مثل أجره من غير ان ينقص من أجر الغازي شيئا » :

« من جهز غازيا حتى يستقبل كان له مثل أجره حتى يموت
أو يرجع » (١) :

أنه لو فرضت ضرائب وقتند يدفعها الأغنياء من أموالهم لا تسم
التمويل بالجبرية التي هي من خصائص الضرائب العامة ولكن
التطوع يحمل الخيار في التمويل وهذا يكون أقوى في تحريك
الجانب المعنوي لدى المتطوعين للجهاد بالأموال والأنفس .

أنه من المشاهد حديثا أن تمويل الحروب يلقي أعباء ثقيلة على
مالية الدول وتؤدي الى زيادة الانفاق العام لتلك الدول ،
ولا تكفي مواردها لتغطية تلك النفقات مما يؤدي بها الى حدوث
العجز في مالىتها ، ويحدث ذلك بالرغم مما تفرضه تلك الدول
من ضرائب على المواطنين ويضطررها العجز الى الاقتراض من
الدول الأخرى أو من مؤسسات الاقتراض الدولية ، فتمول
المسلمين للمعارك الحربية على النحو المطبق في النظام الاسلامي
يقى المالية في الاسلام الآثار غير الملائمة التي تصاحب حديثا
تمويل المعارك الحربية ، حقيقة أنه عندما زادت أموال الدولة
الاسلامية شاركت مالىتها العامة في تمويل المعارك الحربية ولكن
كان الجهاد بالمال والنفس هازان ممولا به وظل يساهم في
تمويل المعارك الحربية .

الامداد التي يحققها توزيع الغنائم : -

- توزيع الغنائم الذي يطبق في الاسلام يحقق ما يلي :

✽ يؤدي الى تمويل نفقات رئيس الدولة وهو الرسول صلى
الله عليه وسلم باعتباره رئيس الدولة وباعتباره يشارك في
القوات بالادارة والتنظيم ويعمل على رفع الروح المعنوية
للمحاربين .

(١) الجهاد تأليف الدكتور أحمد محمد الحولى ص ٥٣

* يحقق التوزيع التكافل الاجتماعى بما فرضه فى الخمس لليتامى والمساكين وأبناء السبيل فيتحقق بذلك الجانب المعنوى والروحى للمالية العامة فى الاسلام .

* يرفع التوزيع الروح المعنوية للمحاربين ويعوضهم عما يفقدونه من خيل وأسلحة فى المعارك ، فتجدد قدرتهم على التمويل وعلى التقدم للدفاع عن دين الله ، خصوصا وأن توزيع الباقي بعد الخمس على المحاربين كان يميز بين الفارس والراجل فيمنح الأول سهمين أو ثلاثة ويمنح الراجل سهما واحدا فتتحقق بذلك عدالة التوزيع .

ومما يلاحظ على هذا المورد من الموارد الاسلامية أنه مخصص لأنواع معينة من الاتفاق فلا يأخذ بمبدأ شيوع الموارد العامة والذي بمقتضاه لا يخصص إيراد عام معين لمصروف عام محدد فتغطي موارد أندولة بصفة عامة نفقاتها العامة . ومع ذلك يحدث أحيانا الخروج عن هذا المبدأ فى المالية العامة الحديثه ، اذا كانت طبيعة النفقة العامة من الأهمية بحيث تستوجب أن يخصص لها إيراد عام محدد . وقد سبق الاسلام الأخذ بالتخصص لأهمية أغراض الاتفاق سواء فى الخمس أو فى الأربعة الأخماس الباقية . كما يلاحظ بصفة عامة أن هذا الجزء من الموارد العامة وأوجه تخصيص اتقائه يساند هدفا رئيسيا وأساسيا من أهداف المجتمع وقتئذ وهو نشر الدين الاسلامى واعلاء كلمته والدفاع عنه من المعتدين عليه .

حكم الانواع الأخرى من الغنيمة : -

تشتمل الغنيمة على الانواع الأخرى التالية :

١ - الأسرى

٢ - السبى

٣ - الأرضين

٤ - الأسلاب

٥ - الأموال

فالأسرى هم الرجال المقاتلون من الكفار اذا أسرههم المسلمون
أحياء وقد اختلف الفقهاء في طريقة معاملتهم وهي لا تخرج عن
القتل أو الاسترقاق أو الفداء أو المن .

والسبي هم النساء والأطفال وهؤلاء لا يجوز قتلهم .
ويجوز مفاداتهم بالمال فللامام أن يفديهم بالمال وينمنه الى بيت
المال .

أما الأرضين فان عمر بن الخطاب - للمصلحة العامة لم
يعتبرها غنيمة واعتبرها فيئا للمسلمين وترك الأراضى مع أهلها
وفرض عليهم الخراج لينفق في شئون الدولة المختلفة .

أما الأسلاب فهي ما كانت على القتيل من لباس يقيه وما كان
معه من سلاح يقاتل به وما كان تحته من فرش يقاتل عليه وهذه
الأسلاب تقسم باعطاء كل قاتل سلب قتيله (أى أن السلب لا
يخمس) .

أما الأموال فقد سبق الكلام عنها ..

الفصل الرابع

الفىء (١)

أراضى الفسوح :-

آلت الى المسلمين نتيجة للفتوح الكثيرة أراض فسيحة ، فقد كتب سعد بن أبى وقاص بعد فتح العراق الى عمر بن الخطاب أن الناس سألوه أن يقسم بينهم مغانمهم وما أفاء الله عليهم ، كذلك كتب أبو عبيدة بعد فتح الشام الى عمر ينبئه بأن المسلمين سألوه أن يقسم بينهم المدن وأهلها والأرض وما فيها من شجر أو زرع وأيضا طلب الجند الذين قدموا من جيش العراق وطائفة من الصحابة أن يقسم عمر رضى الله عنه الأرضين التى أفتحت كما تقسم غنيمة السبكر ، فجمع عمر الناس وطلب منهم أن ينظروا فى الأمر فاختلفوا فى رأى ولما وقع الاختلاف احتكموا الى عشرة من الأنصار خمسة من الأوس وخمسة من الخزرج وشرح عمر وجهة نظره وهى أن تتوقف الأرضون بمعالمها ويوضع عليهم فيها الخراج وفى رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فيئا للمسلمين المقاتلة والذرية ولن يأتى بعدهم وأنه لابد للشور من

(١) الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية د: محمد شياى الدين الرئيس
ص ١٠ وما بعدها

رجال يازمونها ولا بد أن تشحن بالجيوش وادرار العطاء عليهم ، فمن أين يعطى هؤلاء اذا قسمت الأرض ومن عليها وتلى آيات من سورة الحشر فوافقه الناس على رأيه .

وقد استند عمر بن الخطاب في ذلك الى كتاب الله مستشهدا بالآيات التالية : -

« وما آفأ الله على رسوله منهم » سورة الحشر (الآية ٦) :

وقال عمر هذه نزلت في بنى النضير :

« ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولدى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » : سورة الحشر (الآية ٧) :

فقال عمر هذه عامة في القرى كلها .

ثم قوله تعالى :

« للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا » سورة الحشر (الآية ٨) :

فأوضح عمر أنها للمهاجرين .

ثم الآية بعدها .

« والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة » : سورة الحشر (الآية ٩)

فقال عمر وهذه للانصار .

ثم ختم الآية :

« والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان » سورة الحشر (الآية ١٠) :

فقال هذه عامة لمن جاء من بعدهم فكيف تقسمه لهؤلاء وندع من
يجيء من بعدهم .

يقول أبو يوسف والذي رأى عمر رضى الله عنه من الاقتناع من
قسمة الأرضين بين من افتتحها فيه كان الخير لجميع المسلمين .
وفيما رآه من جمع وخراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع
لجماعتهم لأن هذا لو لم يكن موقوفا على الناس في الأعطيات
والأرزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير في الجهاد .
وبذلك أصبحت الأراضي التي فتحها المسلمون وما يمكن أن
يفتحوه بعد فينا موقوفا أى ملكا عاما للأمة الإسلامية كوحدة بجميع
أجيالها بدلا من أن تكون ملكا متقاسما بين الأفراد يتداولونه ويرثه
الأبناء عن الآباء .

الفرق بين الغنمية والفقى :

اختلفت التعاريف في هذا الشأن الا أننا نرجح أن الغنمية هي
الأموال التي أخذت من المسلمين بالقتال والفقى هو الأرضون أو القفار
في الأصل أخذت عنوة ثم اتفق عليها ويجوز أن تؤخذ بالصلح
بدون قتال (١) .

فئات الخراج :-

اختار عمر رجلين من رجاله وهما عثمان بن حنيف وحذيفة بن
اليمان وأمرهما بمساحة السواد (أراضي العراق الخصبة السوداء
اللون) والعمل على تقدير الوظائف (الضرائب) الخراجية على
الوحدات بالدقة وبما تحتمله الأرض ، فقاما بذلك واستقر رأي عمر
على أن يضع الفئات التالية :

(١) الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس
ص ١١٤ .

- ٤ دراهم على كل جريب من الحنطة يناله الماء .
- ٢ دراهم على كل جريب من الشعير يناله الماء .
- ١٠ دراهم على كل جريب من الكرم يناله الماء .
- ٨ دراهم على كل جريب من النخل يناله الماء .
- ٦ دراهم على كل جريب من القصب يناله الماء .
- ٥ دراهم على كل جريب من الرتبة يناله الماء .

واختلف التقدير بحسب النواحي اذ راعى في كل أرض ما تحمله (١) بالعدل . فلا يضر بأرباب الخراج أو نقصان يجحف بأهل المصارف ، ومن حرص عمر على تحقيق العدالة سأل مبعوثه عثمان وحذيفة « هل حملتما الأرض مالا تطيق » فقال عثمان « حملت الأرض أمرا هي له مطيقة » .

وقال حذيفة « وضعت عليها أمرا هي له محتملة وما فيها كثير فضل (٢) » فطاب عمر نفسا .

الاقاليم التي طبق فيها الخراج : -

وقد بدىء بتطبيق نظام الخراج في العراق ثم طبق على اقليم الشام وكذلك نفذ مشروع الخراج في مصر على يد عمرو بن العاص غير أن وحدة المساحة التي ربطت عليها الضريبة في مصر هي الفدان ولم تكن الجريب الذي استعمل في بلاد العراق والشام .

وقد ربطت الضريبة على كل فدان مزروع حبا نصف أردب عن

(١) المرجع السابق ص ١٠٩

(٢) الخراج للقاضي ابن يوسف ص ٢٧

القمح وثلاث أودب شعير ومجموع ذلك ٥ ويات أو عشر كيلات من الحبوب عن كل فدان مساحته ٥٩٢٩ مترا مربعا أى ٧ كيلات عن كل فدان مساحته ٤٢٠٠ متر مربع أما الثمار في مصر كالكرم والنخل فلم نثر على ضريبة ربطت عليها كما حدث في العراق والشام ولعل ذلك مرجعه الى أن هذه الأصناف كانت تزرع في مساحات قليلة وفي جهات متفرقة (١) •

— كما يلاحظ أن الضريبة كانت أحيانا عينية وليست نقدية ولعل ذلك كان أكثر تحديدا للضريبة ووضوحا وقتئذ وأكثر ملاءمة مع طبيعة اللوعاء الخاضع له. الضريبة لأن تقوم المحصول نقدا واستثناء ضريبة نقدية منه كان يعرض تحصيل الضريبة لمشاكل عديدة كاختلاف وجهة النظر في التقويم وأساسه والفصل في الخلاف خصوصا إذا كانت أسعار المحاصيل غير ثابتة معرضة للنقص أو الزيادة مما يجعل الضريبة بهذا الشكل واضحة ويكون الممول متيقنا منها ويعرف أوضاعها مقدما بوضوح وبغير غموض •

تعريف الخراج :-

مما سبق يمكن تعريف الخراج بأنه مقدار معين من المال أو الحاصلات ويفرض على الأرض التي فتحها المسلمون غنوة أو صلحا وتبقى في يد أهلها ملكا لهم يتوارثونها ويبقى الخراج متوجبا عليها • وفي المعنى العام يقصد بالخراج في معناها ثلاث ضرائب : ضريبة الأرض الخراجية والجزية والعشور (٢) •

والخراج بمعنى الضريبة الموضوعة على الأرض من أقدم أنواع الضرائب التي عرفها التاريخ •

(١) النظام المال الاسلامي الثالث ص ٥٧ ، ص ٥٨ للدكتور بدوي عبد اللطيف موسى

(٢) الاسلام نظام انساني

تأليف الدكتور مصطفى الراعي ص ١٢٧

فوجد عند الفراعنة والبطالسة والرومان والبيزنطيين والفرس ولكن النظام لم يكن واحداً في تلك الأمم بل كان يختلف في المقدار وكيفية الجباية وهو يشابه الآن الضريبة المقاربية المفروضة على الأراضي الزراعية .

العوامل التي تراعى في وضع الخراج : -

ويراعى واضع الخراج في كل أرض ما تحتمله فانها تختلف من ثلاثة وجوه يؤثر كل واحد منها في زيادة الخراج وتقصاه .
أحدها ما يختص بالأرض من جودة يزكو بها زرعها أو رداءة يقل بها ريعها .

الثاني ما يختص بالزرع من اختلاف أنواعه من الحبوب والثمار فمنها ما يكثر ثمنه ، ومنها ما يقل ثمنه فيكون الخراج بحسبه والثالث ما يختص بالسقى والشرب لأن ما التزم المئونة في سقيه بالنواضح والدوالي لا يحتل من الخراج ما يحتمله سقى السيوح والأمطار .

هذا ولا يستقصى في وضع الخراج غاية ما تحتمله ليجعل فيها لأرباب الأرض بقية يجيرون بها النوايب والجوائح (١) .

اتباع القواعد الفنية للضريبة في تحديد الخراج : -

مما سبق يتضح أن عمر اتباع القواعد الفنية للضريبة الحديثة كما يتضح مما يلي :

— قيامه بعملية حصر الأراضي الخاضعة للخراج وهي تقابل عملية حصر الممولين التي تنص عليها قوانين الضرائب الحديثة .

(١) الموارد المالية في الإسلام

بحث بقلم فضيلة الشيخ عبد الرحمن حسن

الجزء الثاني من بحوث مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية .

— تحديد الخراج على قناج الأرض وليس على الأرض نفسها فبذلك عن الضريبة على رأس المال وما ينتج عنها من آثار تؤدي الى تآكل رأس المال .

— أنه أخذ بمبدأ العدالة الضريبية فلم يعرض الخراج بفئة واحدة على جميع المحصولات الناتجة بل فرضت أسعار للخراج تختلف باختلاف أنواع المحاصيل روعى فيها مدى ضرورتها فكلما كان المحصول كماليا كلما زاد عليه سعر الخراج .

— من حرص عمر على تحقيق العدالة الضريبية عمد الى مبدأ الشورى فى اختيار من يوكل اليه ذلك حيث يقول « فمن رجل له جزالة وعقل يضع الأرض مواضعها » فلما اختار رجلين زودهما بنصائحه فأمرهما بأن يلاحظا فى وضع الخراج ثروة الأفراد وخصوبة الأرض وجديها ونوع النباتات والشجر المستتب فيها ، ومراعاة الفرق بالرعية وأن تكون متناسبة ليس فيها زيادة .

النظم المختلفة لتحصيل الخراج (١) : —

أحد النظم المتبعة لتحصيل الخراج هو نظام تقبل الخراج ويقوم على أساس أن يلتزم شخص من ذوى الغنى والنفوذ بدفع مال سنة من خراج اقليم من الأقاليم أو خراج احدى المدن أو القرى ، ويقوم هو بتجميع الخراج لنفسه من هذه الجهة ، وكان الكثيرون يتنافسون فى الحصول على هذا الامتياز ، وقد تحدث مزايده بين المتنافسين فيحصل على الالتزام أكثرهم عطاء ، وفى هذه الطريقة ضمان كاف للحكومة فى تحصيل الضرائب المطلوبة وبطريقة عاجلة .

وكان الصحابة فى صدر الاسلام يكرهون طريقة الالتزام هذه

(١) النظام المال الاسلامى المقارن . الدكتور بسوى عبد اللطيف على ص ٤٧

وينهون عن اتباعها لكنها شاعت في العصر العباسي حين تولى الأتراك حكم الدولة العباسية ولم يكن الالتزام اذ ذاك مقصورا على اقطاع أجزاء من الأرض في الولاية الواحدة بل قد يشمل ولاية برمتها اذ كانوا هؤلاء يقطعون الولايات على أن يؤدوا لدار الخلافة مبلغا من المال .

وعيوب هذا النظام أن الملتزم يعمل على الاثراء وجمع الاموال الفخخة من الأهالي ظلما وعدوانا حتى يؤدي الى الحكومة ما عليه من مال الخراج ويحفظ ما زاد لنفسه (١)

وقد عارض أبو يوسف هذا النظام لأنه يؤدي الى ظلم أهل الخراج وفي ذلك خراب للبلاد ، فضلا عن أن ذلك يخالف ما أمر به الله تعالى من أن يؤخذ منهم العفو وعدم تحميلهم مالا يطيقون ، وأن ذلك يؤدي في النهاية الى قلة الخراج ، وفي ذلك يقول أبو يوسف لأمر المؤمنين هارون الرشيد في كتابه سالف الذكر :

« رأيت أن لا تقبل شيئا من السواد ولا غير السواد من البلاد فان المتقبل اذا كان في قبائله فضل عن الخراج عنف أهل الخراج (أى ظلمهم) وحمل عليهم مالا يحسب عليهم وظلمهم وأخذهم بما يجحف بهم ليسلم مما دخل فيه ، وفي ذلك وأمثاله خراب البلاد وهلاك الرعية ، والمتقبل لا يبالي بهلاكهم بصلاح أمره في قبائله ولعله أن يستفضل بعد ما يتقبل به فضلا كثيرا وليس يمكنه ذلك الا بشدة منه على الرعية وضرب لهم شديد واقامته لهم في الشمس وتعليق الحجارة في الأعناق وعذاب عظيم ينال أهل الخراج مما ليس يجب عليهم من الفساد الذي نهى الله عنه » انما أمر الله عز وجل أن يؤخذ منهم العفو وليس يحل أن يكلفوا فوق طاقتهم ، وانما أكره القبالة لأنى لا آمن أن

(١) الاسلام نظام انساني من ١٣٤ ، ١٣٥

تأليف الدكتور مصطفى الرافعي

يحمل هذا المتقبل على أهل الخراج مالىس يجب عليهم تسليمه .
وصفت لك فيض ذلك بهم فيخربوا ما عبروا فينكسر الزرع .

كما يتبع في تحصيل الخراج نظام المقاسمة ويقضى بتخصيص مقدار
من المحصول يؤدي لبيت المال بمعنى أن يقرر لذلك تلك المسمول أو
ربعه ، كما يفعل بعض ملاك الأراضي الزراعية فيؤجرون أراضيهم
على أن يستولى المالك على نصف محصولها أو ثلثه : وهذه الطريقة
أقرب لصالح الفريقين .

وقد حدث هذا التطور في أمر الخراج في عهد المولى في الدولة
العباسية فقررت الدولة العدول عن نظام المساحة انتهى كان مسجونا
به منذ عهد عمر بن الخطاب . ونظام المساحة معناه أن يكون هناك
خراج مقرر معين على مساحة محددة من الأرض نبتية الدولة في كل
عام جملة أو مجزء دون نظر الى ما يحدث من اختلاف كميات المحصول
واعتبارات أخرى ، الا اذا كان الحاكم عادلا فيرى تغير مقدار الخراج
المقرر بحسب ما تحتمله الأرض .

ونظام المساحة يكون في صالح المزارعين اذا كانت الفلات في
الأسعار ، لأنه لا يكون على المزارع الا أن يدفع خراجا محددا . فقد
في الغالب ما يبيع هو غلاته فيستفيد من غلاء الأسعار ، وكلما اجهد
فزاد إنتاجه جني هو ثمار جهده وذلك بشرط أن تكون الضريبة
الخراجية حددت بعدل فروعيت فيها حالة الأرض من حيث نسبة
المساحة وقدرتها الانتاجية ، وأن تظل الضريبة ثابتة ، والا فان نظام
المقاسمة يكون أفيد للمزارعين أو على الأقل يخفف عنهم الاحواف
فهو أصح لهم اذا كانت الأسعار رخيصة لأن الفلات حينئذ قد لا تفي
بخراجها ، أو تكون نسبة الخراج النقدي ثقيلة بالمقارنة الى ما يجنيه
المزارع من ايراد ، وأيضا تكون المقاسمة أصح اذا كان الخراج المقرر

باهظا أى غير متناسب مع المساحة ودرجة الخصوبة (١) ولكن تحقيق الفائدة للناس من هذا النظم كله يتوقف على النسبة التى تعنيها الدولة وعلى أن تظل الحكومة ملتزمة بهذه النسبة فلا تزيدها والا فيشعر الناس ثانيا بثقل الضريبة وهذه الطريقة وان كانت أقرب الى صالح الفريقين الا أنها متعبة ومربكة للسلطة فتنفيذها لا يمكن أن يتوفر بالدقة والعدل اللازمين فى مثل هذه الأمور ، ولا شك أن مجال التلاعب فى كمية الواجب ونوعيته مجال واسع ثم هناك أخطاء التطبيق التى يتعرض لها كل نظام وخصوصا نظام المقاسمة الذى لا يقوم على حدود معينة وانما يتخذ مبدأ « التقدير » أساسا له .

ويقول أبو يوسف فى نظام المقاسمة ما يلى :

« ولم أجد شيئا أوفر على بيت المال ولا أعفى لأهل الخراج من التظالم فيما بينهم وحمل بعضهم على بعض ، ولا أعفى لهم من عذاب ولاتهم وعمالهم من مقاسمة عادلة خفيفة فيها للسلطان رضا ولأهل الخراج من التظالم فيما بينهم وحمل بعضهم على بعض راحة وفضل » (٢) .

انواع الارضين فى الاسلام :-

ورغبة فى الإحاطة الكاملة بانواع الارضين وكيفية معالجتها مالىانورد هذه الأنواع :-

١ - أرض أسلم عليها فهم مبقاه على ملكهم الأول لا يناب عليهم فيها أحد .

(١) الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية - تأليف الدكتور محمد الرئيس ص ١٢٠

(٢) بحث عن ملكية الأفراد للأرض ومنازلها فى الاسلام بقلم فضيلة الشيخ محمد على السائس عضو مجمع البحوث الاسلامية (الجزء الاول من بحوث المؤتمر ص ١٢٥ - ص ١٢٦) .

٢ - أرض فتحت صلحا فهي على ملك أهلها وعليهم دفع ما تقضى به شروط الصلح في رقابهم وأرضهم •

٣ - أرض فتحت عنوة ومن على أهلها بها كما في أرض مكة فهي باقية على ملكهم وقد تركها النبي صلى الله عليه وسلم لأهلها •

٤ - أرض فتحت عنوة وقسمت بين الفاتحين فهي ملك لهم خاصة بهم وبذراريهم من بعدهم كأرض خيبر •

٥ - أرض فتحت عنوة ولم يقسمها الإمام بل استبقاها ملكا للدولة أو لبيت المال كما فعل عمر بسواد العراق في رأى طائفة من الفقهاء •

٦ - أرض فتحت عنوة وتركت بأيدي أهلها ملكا لهم كما كانت من قبل على أن يدفعوا خراجها لبيت المال كسواد العراق على رأي أبي حنيفة •

٧ - أرض بقيت بأيدي ملاكها من المشركين الذين هم في ديارهم لم يظهر المسلمون عليهم فهو على ما تقضى به نظمهم وقوانين دولهم التي تحكمهم (١) •

تقسيم الأرض من حيث أنها أرض عشرية أم خراجية :-

ذكر الماوردي في كتابه (الأحكام السلطانية)

فقال :

(والأرضون كلها تنقسم أربعة أقسام أحدها ما استألف المسلمون أحياءه فهي أرض عشرية لا يجوز أن يوضع عليها خراج والقسم الثاني ما أسلم عليه أربابه فهم أحق به فتكون على مذهب الشافعي أرض

(١) بحث ملكية الأفراد للأرض ومطابقها في الإسلام بقلم فضيلة الشيخ محمد علي السائس عضو مجمع البحوث الإسلامية (الجزء الأول من بحوث المؤتمر من ١٣٥٠ ، ١٣٦٠)

عشر ولا يجوز أن يوضع عليها خراج والقسم الثالث ما يملك من
المشركين عنوة وقهرا فتكون غنيمة تقسم بين الفاتحين فيملكونها
ويدفعون العشر من غلتها وحينئذ تكون أرض عشر لا يكون عليها
خراج والقسم الرابع ما صولح عليه المشركون من أرضهم ، فهي الأرض
المختصة بدفع الخراج عنها) .

وقال أبو عبيد ، وجدنا الآثار عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم والخلفاء بعده قد جاءت في افتتاح الأرضين بثلاثة أحكام .

أرض أسلم عليها أهلها فهي ملك إيمانهم وهي أرض عشر لا شيء
عليهم فيها غيره ، وأرض افتتحت صلحا على خراج معلوم فهي على
ما صولحوا عليه لا يلزمهم أكثر منه ، وأرض أخذت عنوة فهي التي
اختلف فيها المسلمون فقال بعضهم سييلها سييل الغنيمة فتخمس
وتقسم فيكون أربعة أخماسها خططا بين الذين افتتحوها خاصة ويكون
الباقى لمن سمي الله تبارك وتعالى . وقال بعضهم : بل حكمها والنظر
فيها الى الإمام ان رأى ان يجعلها غنيمه فيخمسها ويقسمها — كما فعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير — : فذلك له ، وان رأى أن
يجعلها فيئا فلا يخمسها ولا يقسمها ، ولكن تكون موقوفه على المسلمين
عامة ما بقوا كما صنع عمر بالسواد — . فهذه أحكام الأرض التي
تفتح فتحا ، فاما الأرض التي يقطعها الإمام اقطاعا أو يستخرجها المسلمون
بالأحياء أو يحتجروها بعضهم دون بعض بالحمى : فليست من الفتوح
ولها أحكام سوى تلك (١) .

المعاملة المالية لأنواع الاراضي المختلفة : —

وفي ضوء ذلك نورد فيما يلي المعاملة المالية لأنواع الأراضي
المختلفة في الإسلام : —

(١) كتاب الاموال لابي عبيد ص ٦٩ ، ٧٠

— الأرض التي أسلم عليها أهلها ومبقة على ملكهم لا يزارعهم فيها أحد ، تخضع لفريضة الزكاة وتسرى عليها قواعدهما فهي أرض عشرية .

— الأرض التي فتحت صلحا وهي على ملك أهلها فينفذ بشأنها ما تقضى به شروط الصلح في رقابهم وأرضهم ، فإذا تضمنت شروط الصلح دفع الخراج فيتم الالتزام بذلك ولا يجوز زيادته ، فقد جاء رجل الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال « ان أرض كذا وكذا تحتمل من الخراج أكثر مما عليها - فقال عمر رضى الله عنه « ليس على أولئك سيل انا صالحناهم » (١) .

ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « انكم لعلكم تقاتلون قوما فيتقونكم بأموالهم دون أنفسهم وأبناؤهم ويصالحونكم على صلح فلا تأخذوا منهم فوق ذلك فانه لا يحل لكم » (٢) .

ومن رأى أبى عبيد انه يجوز التخفيف عنهم بقدر طاقتهم لأن رسول الله اشترط أن لا يزداد عليهم ولم يشترط أن يتقصوا اذا كانوا عاجزين عن الوظيفة (٣) .

— أرض فتحت عنوة ومن الله على أهلها بها كما في أرض مكة فهي باقية على ملكهم وهذه حالة خاصة لأن مكة حرام حرمة الله لقول الرسول صلى الله عليه وسلم « ان مكة حرام حرمة الله لا يحل بيع رباها ولا أجور بيوتها » (٤) .

والحرم كله مسجد والحرم كله مقام ابراهيم عليه السلام

(١) الأموال لأبى عبيد ص ١٩٠

(٢) الأموال لأبى عبيد ص ١٨٩

(٣) الأموال لأبى عبيد ص ١٩١

(٤) الأموال لأبى عبيد ص ٨٢

وبذلك لا يصح أن تعامل كغنيمة فتقسم أو تكون أرض خراج وانما اذا أسلم أهلها يؤدون الزكاة بشروطها وتكون حينئذ أرض عشر.

أما اذا اشترى الذمي أرض عشر تحولت الى أرض خراج لأن الصدقة انما هي على المسلمين زكاة لأموالهم وطهرة لهم ولا صدقة على المشتركين في أرضهم ولا مواشيهم انما الجزية على رؤسهم وفي أموالهم واذا مروا بها في تجارتهم (١) .

ويرى البعض ان لا عشر عليه ولا خراج لأن الخراج يسقط عن الذمي اذا كان يملك رقبة الأرض وانما يجب الخراج على من كان في أرض غيره لأن الخراج بمنزلة الغلة والكراء (٢) .

— واما الأرض التي فتحت عنوة وتركت بأيدي أهلها ففي رأى البعض انها ملك لهم كما كانت من قبل ، على أن يدفعوا حراجها لبيت المال لأنه حين ردها عمر لهم صارت لهم رقاب الأرض .
فالأرض اذا أرض خراجية .

— أرض بقيت بأيدي ملاكها من المشتركين الذين هم في ديارهم ولم يظهر المسلمون عليهم فهي على ما تقضى به نظمهم وقوانين دولهم التي تحكمهم .

(١) أبو عبيدة ص ١١٧

(٢) أبو عبيدة ص ١١٨

المعاملة المالية في حالة انتقال الأرض : -

تتابعت الآثار بالكراهة بشراء أرض الخراج وانما كرهها الكارهون من جهتين انها فيء للمسلمين والأخرى ان الخراج صغار .
واذا أسلم من كان في حوزته أرض خراج فترفع عنه الجزية وتزد الأرض للمسلمين باعتبارها فيئا لهم دون غيرها .

اما اذا كانت الأرض صلحا فيرخص بشرائها لأن الأرض لأهلها لانهم منعموا بلادهم حتى صولحوا عليها اما البلاد التي أخذت عنوة فهي فيء للمسلمين .

ومع ذلك كان عمر بن عبد العزيز يتناول بالرخصة في أرض الخراج - استنادا الى ان الجزية التي قال عز وجل (حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون) انما هي على الرءوس لا على الأرض .

معالم ضريبة الأتبان بمصر ومقارنتها بالخراج : -

وحتى يمكن للقارئ المقارنة بين الخراج في الاسلام وضريبة الأتبان في مصر نورد فيما يلي الأحكام العامة لضريبة الأتبان : -

— تخضع للضريبة الأراضي الزراعية المزروعة فعلا أو القابلة للزراعة .
— لا يخضع للضريبة الأجران ، والأراضي الداخلة في نطاق المدن والأراضي المقام عليها مباني للسكن العمومي والأراضي الزراعية الداخلة في أملاك الحكومة العامة أو الخاصة وتتضمن اعفاءات لصغار المزارعين .

— وعاء الضريبة هو القيمة الإيجارية للأتبان والذي تقدره لجان التقدير ويتم التقدير كل عشر سنوات .

— سعر الضريبة ١٤٪ من القيمة الإيجارية المقدرة بمعرفة اللجان وللخزانة العامة حق الامتياز في استثناء الضريبة .

تعرض ضرائب بنسبة ١٥٪ من الضريبة الأصلية .

ضريبة دفاع بنسبة ١٠٪ من الإيجار السنوى للأطيان الزراعية المفروضة عليها ضريبة أطيان ويقع عبؤها على الزارع وعلى المالك والزارع في حالة المزارعة .

وسرية أمن قومي بنسبة ٣٥٪ من الإيجار السنوى للأطيان الزراعية ، ضريبة جهاد ويقع عبؤها على المالك وتعفى منها ٢٥٠٠ مليون من التكاليف ، ٢٥٠٠ مليون من كل فدان يجاوز ١٠٠٠٠ فدان ، وحتى خمسة أفدنة ٥٠٠ مليون من كل فدان يجاوز ١٠٠٠٠ فدان ، وحتى عشرة أفدنة ، جنيه واحد يزيد عن العشرة أفدنة .

الضريبة سنوية وتحصل على أقساط روعى فيها أن تكون مواعيد السداد متفقة ومواعيد الحصاد وتحصل الضريبة على قسطين شترى وصيفى الأول مستحق من أول يناير حتى آخر يونيو والثانى يستحق من يوليو الى نهاية ديسمبر .

مقارنة بين الخراج في الاسلام والضريبة العقارية على الأطيان في مصر : -
بمقارنة نظام الخراج والضريبة العقارية على الأطيان في مصر يتضح ما يلي : -

أن الضريبة على الأطيان في مصر تسرى على الأراضى الزراعية في مصر بينما أن الخراج يطبق على الأراضى التى أخذت عبوة وأصبحت فيئا أو التى يصلح على فرضها في حالة الصلح أما أراضى المسلمين فتطبق عليها ضريبة الزكاة ، وأراضى الكفار يطبق عليها قوانين البلاد التى تحكمها على النحو السابق إيضاحه .

وعاء ضريبة الأطيان في مصر هو القيمة الإيجارية للأطيان التى تقدرها لجان التقدير بينما الخراج يفرض كما رأينا في سواد المرق

على قيمة نتائج الأرض من المحصولات المختلفة وكما رأينا في
أراضي خير بالمشاركة في تاج الأرض •

— سعر ضريبة الأفيان في مصر نسبي أي نسبة معينة من القيمة
الإيجارية ، بينما الخراج يكون قدره معلوم على الأرض التي
تزرع محصولا معينا ويختلف القدر تبعا لنوع المحصول • أو
قد يتخذ شكل المشاركة في تاج الأرض كما في أرض خير •

— تحصيل الخراج يكون أحيانا عينا بينما أن تحصيل الضريبة
المقارنة يكون نقدا شأنها شأن جميع أنواع الضرائب حديثا
باعتبار أن الضريبة فريضة نقدية

— يتفق كل منهما في أن المصدر هو الأرض وإن كلا منهما
يأخذ ببداً السنوية وأن كلا منهما يراعى الملاءمة في التحصيل بما
يلائمه ظهور المحاصيل •

— عبء الضريبة في مصر يقع على مالك الأرض ، بينما الخراج على
أرض النقيء وهي أرض ملك المسلمين في رأي البعض ويدفع الذمي
الخراج مقابل استغلالها •

القطائع

كيف آلت الأراضي للدولة الإسلامية : -

آلت للدولة الإسلامية أراضي كانت ملكا لحاكم البلاد التي آلت
بلاده الى الدولة الإسلامية أو كانت هذه الأراضي لمن قتل في الحرب
أو هرب وترك أرضه أو كانت أرض مفيض ماء أو أجمة (١) •

وقد عرفت هذه الأراضي أيام الرسول صلى الله عليه وسلم

(١) ابن يوسف ص ٥٧ - ٥٨ مرجع سابق

فكانت أول أرض ملكها الرسول هي التي أوصى بها « مخيريق » وهو
حبر من أحبار بني النضير آمن برسول الله « قاتل مع النبي يوم أحد
حتى قتل وكانت أمواله سبع حدائق وأوصى بها لمحمد يصنع فيها
ما يشاء فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة (١) »

وكانت أول أرض افتتحها رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أرض
بني النضير فقد نكثوا على المسلمين بعد سماعهم هزيمة المسلمين في
« أحد » وبعد محاصرتهم خمس عشرة ليلة صالحوه على أن يخرجوا
من بلده وخلصت أرضهم كلها لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من
أسلم فحبس الرسول الأرض على نفسه فكانت من صدقاته ينفق منها
على أهله وما بقي جعله في الكراع والسلاح في سبيل الله .

وكان نطاق أرض القطائع ضعيفا في عهد الرسول صلى الله عليه
وسلم وأبى بكر رضى الله عنه وكان دخلها ضعيفا .

أما في أيام عمر فقد كثر إيراد الدولة من تلك الأراضي وذلك
تيجة لاتساع الفتوح وازدياد الأراضي التي اصطفاها عمر ببيت المال
في العراق والشام ومصر فكانت تدر دخلا وفيرا على خزانة الدولة .

توزيع الأراضي على المسلمين :-

اتسعت الأراضي أيام عثمان رضى الله عنه فعمل على توزيع مساحات
كبيرة من أراضي الدولة الإسلامية في كل الأقاليم والدافع له على
ذلك أنه رأى أن ذلك أعمر للبلاد وأكثر للغلات فكانت توزع على
كبار المسلمين مقابل ضريبة تدفع وهذا يدل على بعد نظر الخليفة لأن

(١) الخراج والتنظيم المالي للدولة الإسلامية

تأليف الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس ص ٩١ . ص ٩٥

استغلال الأفراد لهذه الأراضي يكون أوفر اتساجا وتكون الضريبة مجزية عن الاستغلال المباشر بمعرفة الدولة بسبب أن ادارة الحكومة لأراضيها يحملها الكثير من النفقات مما يؤدي الى رفع تكلفة الاستغلال .

سبب تسمية الاراضى بالقطائع :-

وقد عرفت هذه الأراضي « بالصوافى » لأن الخليفة عمر استصفها أى جعلها خالصة لبيت المال وسميت أيضا بالقطائع لأنها اقتطعت فيبا بعد لمن يتعهدونها وهناك روايات ثلاث عن مقدار غلتها فى عهده فقد قدرت بأربعة آلاف الف درهم ورواية أخرى أن غلة الصوافى بلغت سبعة آلاف ألف درهم ورواية أنها تسعة آلاف ألف درهم وقد ذكر أن عمر كان يصرفها فى مصالح المسلمين وأنه لم يقطع من الأرض شيئا (١)

ونظام القطائع فى الاسلام نظام خاص يختلف كل الاختلاف عن نظام يتشابه معه فى مجرد الاسم وهو النظام الاقطاعى ، وكان سائدا فى أوربا فى العصور الوسطى فهذا النظام الاخير ترجع نشأته الى أن الملك الفاتح فى أوربا كان يوزع على قادته أراضي البلاد المفتوحة ، وهؤلاء يوزعونها على من دونهم فى نظام هرمى معروف ، ونتيجة ذلك تبقى الأرض فى أيدي الملوك ، ويظل الملك ورجال حربه يدا واحدة فى الدفاع لاشتراك مصالحهم وتبادل المنافع بينهم ، وأما الشعب فكان أفرادهم رقيق أرض (٢) فنظام القطائع فى الاسلام يشبه ما يسمى فى العصور الحديثة (بالدومين المقارى) .

(١) الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية

للدكتور محمد شياى الدين الرئيس الطبية الفانية من ١٤٧

(٢) المبادئ الاقتصادية فى الاسلام

تأليف الدكتور على عبد الرسول من ٢٥٨

توزيع ارض القطنع والضرائب المستحقة عليها : -

وأراضى القطنع يوزعها الامام لمن يرى أن له بلاء حسنا في الاسلام ومن يقوى عبي العدو ويرى فيه خيرا للمسلمين واصلاحا لأمرهم .

ويدفعون نظير ذلك ضريبة عشرية أو خراجية حسب الأحوال ، وفي ذلك يقول أبو يوسف (١) « وانما صارت القطنع يؤخذ منها العشر لأنها بمنزلة الصدقة وانما ذلك الى الامام أن رأى أن يصير عليها عشر فعل ، وأن رأى أن يصير عليها عشرين فعل ، وان رأى أن يصيرها خراجا - اذا كانت تشرب من أنهار الخراج - فعل ذلك .

وأما ارض الحجاز ومكة والمدينة وأرض اليمن وأرض العرب التى افتتحها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يزداد عليها ولا ينتقص منها ، لأنه شئ قد جرى عليه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكمه فلا يحل للامام أن يحوله الى غير ذلك .

(١) كتاب الخراج للقائى أبى يوسف. ص ١١

الفصل الخامس

الجزية

تعريفها :-

وهي ما فرض من مال على رؤوس أهل الذمة الذين دخلوا في حوزة المسلمين من أهل الكتاب والمجوس ما خلا نصارى تغلب ونجران خاصة (١) .

وأهل الذمة هم المستوطنون في بلاد الاسلام من غير المسلمين وسما هذا الاسم لأنهم يدفعون الجزية فأمنوا على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم وأصبحوا في ذمة المسلمين . وكانت تقاليد الاسلام تقضى بأنه اذا أراد المسلمون غزو اقليم وجب عليهم أن يطلبوا من أهله اعتناق الاسلام فمن استجاب منهم طبقت عليه أحكام المسلمين ومن امتنع فرضت عليه الجزية لقوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) ولم يكن يتمتع بهذا الامتياز سوى أتباع الملل المعترف بها وهي النصرانية واليهودية والمجوسية والسامرية والصائنة (٢)

(١) السياسة المالبة في الاسلام عبد الكريم الخطيب ص ٦٢

(٢) الاسلام وأهل الذمة * للدكتور علي حسين الشربوطي ص ٦٥

أسباب فرض الجزية :-

كان المسلم في المجتمع الاسلامي عليه كثير من الواجبات فهو يدفع الزكاة ويقوم بالخدمة العسكرية وقد تمتع أهل الذمة بكثير من الحقوق فكانوا يتمتعون بحماية المسلمين وتسامحهم ويمارسون سائر الأعمال والوظائف في حرية تامة وكانوا معفون من أداء الخدمة العسكرية ، فكان عليهم أن يقوموا مقابل هذه الحقوق العديدة ببعض الواجبات ومنها أداء الجزية . فلم يكن الفرض من فرض الجزية على أهل الذمة توقيع لون من ألوان العقاب لامتناعهم عن قبول الاسلام(١) .

مقدار الجزية :-

لم يكن مقدار الجزية ثابتا أو محددا فقد اختلف باختلاف الزمان والمكان وهي تفرض تبعا لمقدرة كل فرد مالم تحدد معاهدات الصلح بين العرب والمسلمين وأهل الذمة هذا المقدار .

فقد فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا على كل حالم من أهل اليمن وحددت شروط الصلح في معظم بلاد الشام ومصر مقدار الجزية ، فقد جاء في معاهدة الصلح التي عقدها عمرو بن العاص مع الروم بعد نجاحه في فتح الاسكندرية ان لأهل الذمة في مصر حرية ممارسة شعائرهم الدينية مقابل دفع دينارين سنويا وأعفى من الجزية النساء والأطفال والشيخوخ ورجال الدين (٢) .

وبعد استقرار المسلمين في الأمصار المفتوحة فكر عمر بن الخطاب في وضع نظام ثابت موحد للجزية يتبعه العمال في سائر الأمصار وليمنع اجتهاد الولاة .

فجعل الجزية على الرجال وتكون بالفئات التالية :

(١) المرجع السابق ص ٦٧ ، ص ٦٨

(٢) الاسلام وأهل الذمة للدكتور حسين الخريوطي ص ٦٨

٤٨ درهما على الموسر وهو صاحب الحرفة المربحة مثل الصيرفي
والبزار وصاحب الضيعة والتاجر والطبيب .

٢٤ درهما على متوسط الحال فهو الأقل كسبا .

١٢ درهما على الفقير فهو العامل بيده مثل الخياط والصباغ
والاسكافي وما شابههم (١) =

فمقدار الجزية يختلف باختلاف المكان والزمان ومقدار ثراء
الفرد ودخله والقيمة الشرائية للدينار أو الدرهم .

طريقة جمع الجزية وموعدها : -

وكان ذلك يؤخذ منهم كل سنة بالشهور الهلالية وإن جاءوا بمرض
قبل منهم مثل الدواب والمتاع وغير ذلك ولا يؤخذ في الجزية مئة
ولا خنزير ولا خمر .

وكان يراعى التخفيف عن أهل الذمة فقد أمر عمر بن الخطاب بأن
« من لم يطق الجزية خففوا عنه ومن عجز فأعينوه فإنا لا نريد لهم لعام
أو لعامين » (٢) -

وكان كثيرا ما يؤخر موعد تأدية الجزية حتى تنضج المحصولات
الزراعية فيستطيع أهل الذمة تأديتها دون أن يرهقهم ذلك .

وكان المسلمون يتبعون السياسة التي اتبعها الرومان البيزنطيون
في ختم الرقاب وقت تأدية الجزية ، وهي ليست صورة اضطهاد أو
اذلال ولكنها وسيلة لمعرفة وتمييز من أدى الضريبة ومن لم يؤدها
خاصة وإن الطباعة لم تكن قد ظهرت بعد وكان من العسير تدوين
إيصالات واضحة ثابتة .

(٢٠١) المرجع السابق ص ٦١

وختم الاعناق لم يكن يستعمل الا عند جمع الجزية فحسب ثم
تكسر الخواتيم بعد ذلك (١)

احوال الاعفاء من الجزية :-

— كانت الجزية لا تجبى الا من الذكور القادرين على العمل والكسب
فيعفى منها النساء والصبيان ويدل على ذلك قول النبی صلى الله
عليه وسلم لمعاذ عندما بعثه الى اليمن « خذ من كل حالمة دينار »
لأن تخصيص الحالمة بالذكر يدل على عدم مطالبة المرأة بها وفيه
اشارة الى أن وجوبها مختص بالبالغ (٢) .

— الذى يتصدق عليه أى فقير لا يعمل لأن عمر بن الخطاب جعل
الجزية على ثلاث ضبقات وجعل أدناها على الفقير المعتل فيدل
هذا على أن الفقير غير المعتل لا يجب عليه شيء .

— الشيخ الفقير القانى الذى لا يستطيع العمل لأنه ليس من أهل
القتال وقال أبو يوسف أن هؤلاء اذا كان لهم مال ورأى تجب
عليهم الجزية لأنهم يقاتلون برأيهم وان كانوا لا يقاتلون بأيديهم
ومن فى حكمهم .

— الأغنى والأعرج والمريض الذى لا يرجى شفاؤه ومن فى حكمهم .

— العبد والمكاتب : ولا تجب الجزية على العبد لقوله صلى الله
عليه وسلم « لا جزية على العبد ولأن مالزم العبد انما يؤديه سيده
فيؤدى ايجابها على العبد المسلم الى ايجابها على المسلم وهو
ما لا يجوز أما اذا كان العبد لكافر فالأصح عدم وجوب الجزية
عليه لأن أسيادهم قد تحملوا بسببهم زيادة فى الجزية فلا توجب

(١) الاسلام وأهل النعمة تأليف الدكتور حسين الخياط ص ٧٢

(٢) الاموال لأبى عبيد ص ٤٦

- عليهم أكثر من ذلك ولأن عموم الحديث يشملهم • (١)
- المغلوب على عقله الا اذا كان من أصحاب اليسار •
- المترهبون الذين في الديارات وأهل الصوامع اذا كانوا يعيشون على صدقات الموسرين أما اذا كانوا قادرين على العمل بأن كان لهم غنى أو يسار أخذت منهم الجزية
- كل من اعتنق الاسلام يعفى من دفع الجزية •
- فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس على مسلم جزية » •
- وتفسير هذا الحديث أن رجلا لو أسلم في آخر السنة وقد وجبت عليه الجزية لأن اسلامه يسقطها عنه فلا تؤخذ منه وإن كانت قد لزمته قبل ذلك لأن المسلم لا يؤدي الجزية ولا تكون ديناً عليه (٢) •

وقد طبق هذا في عهد عمر وسار الخلفاء على سيرة عمر بن الخطاب وكان الحجاج بن يوسف الثقفي أول من أبى الجزية على من أسلم فقد لاحظ أن عددا كبيرا من أهل الذمة قد اعتنق الاسلام وأسرعوا الى سكنى المدن ولذا أمر بعدم اعتنائهم من الجزية واعادتهم الى قراهم بالقوة ، أما عمر بن عبد العزيز فقد أمر برفع الجزية عن أسلم (٣) •

- ولا تؤخذ الجزية من ورثة الذمي بعد موته لأنهم لم يكونوا ضامنين ذلك وهذا في رأى الحنفية وذهب الشافعية والحنابلة الى أن الذمي اذا مات في أثناء الحول أو بعده لم تسقط عنه الجزية الا أنه في الحالة الأولى يؤخذ من تركته بقدر ما مضى من السنة وفي الثانية تؤخذ جميعها من تركته • (٤)

(١) النظام المال في الاسلام د. عبد الخالق النواوي ص ١٤٣

(٢) أبو عبيد الاموال ص ٤٦

(٣) الاسلام وأهل الذمة للدكتور علي حسن الخربوطلي ص ٧٤

(٤) النظام المال في الاسلام للدكتور عبد الخالق النواوي ص ١٤٩

تحليل الجزية في ضوء المفاهيم الحديثة للضريبة :

وبتحليل هذه الضريبة في ضوء المفاهيم الحديثة للضرائب يتضح

انها :

* ضريبة شخصية لأنها تفرض على الأشخاص وروعى في اعفاءاتها
العوامل الشخصية للممول كما لو كان أثنى أو صبيا أو شيخا
أو مريضا أو منقطعا للمعاشرة وعلى النحو السابق إيضاحه .

* ضريبة تصاعدية السعر لأن فئاتها تتصاعد كلما كان الشخص
الخاضع لها أكثر دخلا . ومن المعروف أن الضرائب التصاعدية
أكثر تحقيقا للعدالة من الضرائب التناسبية ومع ذلك فقد كانت
نسبية في بعض الأحوال كعروض دينار على كل حالم من أهل
اليمن أيام الرسول صلى الله عليه وسلم .

* أنها مبررة لأن المواطن يجب أن يساهم في الأعباء العامة للدولة
حتى ولو كان أجنبيا لما يتستع به من الخدمات العامة على النحو
السابق إيضاحه .

* تتسم بالملاءمة لأنها كانت تجمع في الوقت الذي يلائم الممول في
ضوء تعليمات عمر بن الخطاب السابق إيضاحها .

هل ترد الجزية ثانيا للمؤمنين : -

حدث أن أبا عبيدة (وقيل خالد بن الوليد) لما تبين له أنه
لا قبل له بدفع الروم عن نصارى حمص رد ما كان أخذه من الجزية
اليهم وقال انما أخذناها جزاء منعتكم والدفاع عنكم وقد عجزنا .
وكذلك فعل صلاح الدين الأيوبي في حروبه مع الصليبيين حيث رد
الجزية الى نصارى الشام حين اضطر الى الانحاب منها فلم تكن

الجزية حقاً « تعطيه القوة للغالب على المغلوب وانما كانت متفعة واجرا جزاء عمل (١) » .

وقد حدث أن والى مصر فى زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز شكاً اليه أن نصارى مصر وأهل الذمة فيها يتركون دينهم ويدخلون فى الاسلام فتناقصت ايرادات الجزية ، واستأذنه فى منعهم فكتب اليه الخليفة بتلك العبارة « قبح الله رأيك ! ما بمث الله محمداً جانياً ولكن بعثه هادياً » اذن كان الهدف من الجزية الهداية لا الجباية والمساواة لا القهر والتخويف (٢)

امثلة من الكتب التى صدرت عن الرسول صلى الله عليه وسلم بشأن الجزية :-

جرت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم بدعوة الملوك وغيرهم الى الاسلام فان أبوا يدفعون الجزية « وبذلك كان يوصى أمراء جيوشه وسراياه ، فقد كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المنذر بن ساوى « ... فانى أحمد الله الذى لا اله الا هو أما بعد ذلك ، فان من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذى له ذمة الله وذمة الرسول . فمن أحب ذلك من المجوس فانه آمن ، ومن أبى فان الجزية عليه (٣) »

وكتب الى أهل اليمن « من محمد رسول الله الى أهل اليمن » برسالة فيها « وأنه من أسلم من يهودى أو نصرانى فانه من المؤمنين له مالهم وعليه ما عليهم ومن كان على يهوديته أو نصرانيته فانه لا يفتن عنها وعليه الجزية » (٤) .

(١) الرسالة الخالدة تأليف الأستاذ عبد الرحمن عزام ص ١٢٥

(٢) المرجع السابق ص ١٢٦

(٣) أبو عبيد (مرجع سابق ص ٢٨)

(٤) أبو عبيد (مرجع سابق ص ٢٩)

وكتب رسول الله الى هرقل صاحب الروم :

« من محمد رسول الله الى صاحب الروم : انى ادعوك الى الاسلام فان اسلمت فلك ما للمسلمين وعليك ما عليهم فان لم تدخل في الاسلام فاعط الجزية فان الله تبارك وتعالى يقول (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الدين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) والا فلا تدخل بين الاسلام ان يدخلوا فيه او يعطوا الجزية » (١) .

(١) لم يرد الفلاحين خامسة ولكنه اراد امل ملكته جيما ذلك أن المعجم عند العرب كلهم تلاحون لأنهم امل ذرع وسرت . (أبو عبيد مرجع سابق ص ٣٠)

الفصل السادس

عشور التجارة

تعريفها :

هي الضرائب المفروضة على أموال التجارة الصادرة من البلاد الإسلامية والواردة لها :

السبب في فرضها وسعرها :-

أول من وضعها عمر بن الخطاب فقد كتب أبو موسى الأشعري إليه يذكر له أن تجار المسلمين إذا أتوا أرض الحرب يأخذون منهم العشر فكتب إليه عمر أن يأخذ من الحريين كما يأخذون من تجار المسلمين ، ومن أهل الذمة نصف العشر ومن المسلمين عن كل أربعين درهما أى ربع العشر وليس فيما دون المائتين من الدراهم شيء فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم وما زاد بحسابه « (١) وتكون الدار دار حرب إذا كانت الأحكام الظاهرة غير إسلامية وتعتبر دار اسلام إذا كانت الأحكام المنفذة إسلامية .

أسس التفرقة في السعر :-

تحدد العشر على الحريين تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل اذ كانوا

(١) الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية • الدكتور محمد غنياء الدين الرئيس
طبعة ثانية من ١٢٩ •

يعاملون تجار المسلمين على نفس الأسس وإذا أخذوا أقل أخذنا العشر وإذا جهل المقدار الذي يأخذونه أخذ المسلمون العشر ، وتحدد نصف العشر على الذمين حتى لا يكونوا في موقف متساو مع المسلمين في دولة اسلامية ولأن أموالهم في حاجة لحماية أكثر من المسلمين لطمع الناس في أموالهم وتحدد على المسلمين ربع العشر باعتبار أن المأخوذ من المسلمين زكاة ..

الاعفاء من العشور :-

لا تؤخذ من مال التجارة اذا قصص عما قيمته من الذهب عشرين، ديناراً مضروبة وغير مضروبة ومن الفضة مائتي درهم .
كما لا تؤخذ الضريبة من المال الخاص .

ولا تؤخذ كذلك من التاجر الا اذا انتقل من بلاده الى بلاد أخرى . فالمصري مثلاً لا يؤخذ منه شيء ما دام ينتقل في مصر فاذا انتقل الى بلاد أخرى كالشام أو العراق دفع هذه الضريبة .

سنوية العشور :-

أمر عمر زياد بن حديد وهو أول من بعث على عشور العراق والشام - أن لا يأخذ للعشور الا مرة واحدة في السنة ، وذلك حين جاءه رجل من تغلب يشكو من تكرار الطلب قائلاً أنا الشيخ النصارني الذي كلمتك « فقال له عمر » وأنا الشيخ الجنيقي قد قضيت حاجتك وصارت هذه قاعدة (١) .

ويلاحظ ان الضرائب الجبركية التي تفرض حديثاً على السلع والبضائع الواردة من الخارج تدفع على هذه الواردات في كل مرة .

(١) الغراج والنظم المالية للدولة الاسلامية . الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس
طبعة ثانية ص ١٢٩ .

على ما يستورده التاجر حتى ولو كان ذلك أكثر من مرة في السنة
الواحدة .

تحصيل العشور :

- كانت الضريبة تؤخذ نقدا وعينا .
- وكان يعطى لهم جواز بما سدده حتى يكون حجة لهم حين تنقلهم
ومراعاة شعور التجار وتصديقهم فيما يقولون خصوصا المسلمين .
- أن يعطى لهم جواز بما سدده حتى يكون حجة لهم حين تنقلهم
ومرورهم على العمال الآخرين فلا يؤخذ منهم مرة أخرى على
ذلك المال ولا من ربحه ويؤخذ من غير ذلك من المال ان مر به .

الملازمة في تطبيق العشور :

وكان عمر يخفض مقدار هذه الضريبة أو يرفعها أحيانا ، على
بعض الأصناف الواردة الى البلاد الاسلامية والتي يكون المسلمون
في حاجة ملحة اليها كالزيت والحبوب ، فقد خفضها الى نصف العشر
على الحريين أحيانا واعفاهم أحيانا أخرى حين دخولهم الحجاز
بهذين النوعين (١) .

تحليل العشور في ضوء الأوضاع الحديثة للضريبة :-

- تعتبر ضريبة العشور ضريبة غير مباشرة لأنها تفرض على أموال
التجارة ويمتاز هذا النوع من الضرائب بأنه سهل الدفع يدر
ايرادات كبيرة نسبيا للدولة وهي تماثل الضرائب الجمركية التي
تفرض حديثا والتي قد تكون قيمة وهي التي تفرض بنسبة
معينة من قيمة السلعة وبذلك تتطابق مع ضريبة العشور أو تكون

(١) النظام المالي الاسلامي المقارن ص ٧٦ (مرجع سابق) د . بدوي عبد اللطيف

ضرائب نوعية وهي التي تفرض بمقدار معين على الوحدة من وزن السلعة ومقاسها أو عددها أو حجمها .

— روعي في ضريبة العشور الطابع الشخصي لاختلاف سعرها طبقا لما اذا كان المستورد أو المصدر مسلما أو ذميا أو من أرض الحرب وقد سبق ايضاح تبرير ذلك .

طبيعة ما يؤخذ من العشور :

كل ماأخذ من المسلمين من العشور فسيله سبيل الصدقة وسبيل ما يؤخذ من أهل الذمة جميعا وأهل الحرب سبيل العشور .

امثلة تطبيقية على العشور : —

— اذا مر تاجر على العاشر ومعه أموال للتجارة وأموال خاصة فلا تؤخذ هذه الضريبة من المال الخاص وان كانت قيمة أموال التجارة أقل من عشرين دينارا من الذهب ومائتا درهم من الفضة فلا تؤخذ ضريبة وان كانت أموال التجارة أكثر من ذلك تؤخذ الضريبة على المال جميعه استنادا لقول عمر رضى الله عنه لأبى موسى الأشعرى « :

« وليس فيما دون المائتين شئ فاذا كانت مائتين ففيها خسة دراهم وما زاد على ذلك فبحسابه » مع ملاحظة ان قول عمر رضى الله عنه ينصب على معاملة المسلمين .

— يرى البعض أنه لا اعفاء في النصاب بالنسبة للحريين ما دام الحال بالنسبة لهم مبتيا على المعاملة بالمثل فان كانوا لا يأخذون من أموال تجار المسلمين الا اذا أبلغ النصاب فيعامل تجارهم بمثل ذلك وان كانوا يأخذون مما لم يبلغ النصاب أخذ منهم ذلك (١) .

(١) النظام المال في الاسلام د. عبد الغالى النوارى ص ١١١

وذهب بعض الفقهاء الى عدم اشتراط النصاب في حق
الذمي والحربي اطلاقا .

— اذا مر تاجر على العاشر ومعه أموال من أصناف مختلفة معدة
للتجارة وأموال خاصة فتضم أموال التجارة بعضها الى بعض
وتقوم هذه الأموال وتجمع ثم تطبق الضريبة .

وفي ذلك يقول أبو يوسف مخاطبا هارون الرشيد :

« وأمرتهم أن يضيفوا الأموال بعضها الى بعض بالقيمة ثم
يؤخذ من المسلمين ربع العشر ومن أهل الذمة نصف العشر
ومن أهل الحرب العشر (١) » .

— اذا مر تاجر على العاشر عدة مرات وكان في كل مرة لا يساوي
مائتي درهم لم يؤخذ منه شيء وأن أضاف بعض المرات الى بعض
وكانت قيمة ذلك تبلغ ألفا فلا شيء فيه ولا يضاف بعض ذلك الى
بعض (٢) .

— اذا مر تاجر على العاشر عدة مرات وخضع ماله في احداها للضريبة
فلا يؤخذ منه الا مره واحدة ثم لا يؤخذ منها شيء الى مثل
ذلك الوقت من الحصول وان مر بها غير مرة وفي ذلك يقول
أبو عبيدة « أنه ان كان المال الثاني هو الذي مر بعينه في المرة
الأولى لم يؤخذ منه في تلك السنة ولا من ربحه أكثر من مرة لأن
ربح الحق الذي لزمه قد قضا ، فلا يقضى حق واحد من مال
مرتين وان كان مر بمال سواء أخذ منه وان جدد ذلك في كل عام
مرارا اذا كان قد عاد الى بلاده ثم أقبل بمال سوى المال الأول لأن
المال الأول لا يجزى عن الآخر ولا يكون في هذا أحسن حالا من
المسلم ، ألا ترى انه لو مر بمال لم تؤد زكاته أخذت منه

(٢٠١) كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف ص ١٢٢

الصدقة ثم ان مر بمال آخر في عامة ذلك لم تكن أخذت منه الزكاة انه يؤخذ منه من ماله هذا أيضا لأن الصدقة الأولى لا تكون قاضية عن المال الآخر فهذا ما في أهل الذمة (١) .

— مر تاجر حربى وأخذ منه العشر وعاد ودخل في دار الحرب ثم خرج بعد شهر منذ أخذ منه العشر فمر على العاشر فانه يأخذ منه اذا كن ما معه يساوى مائتى درهم أو عشرين مثقالا حيث عاد الى دار الحرب فقد سقطت عنه أحكام الاسلام وان كان معه أقل من مائتى درهم وعشرين مثقالا لم يؤخذ منه شيء (٢)

— اذا مر المسلم على العاشر يفتنم أو بقر أو ابل فقال أن هذه ليست سائمة أو حلف على ذلك فاذا حلف كف عنه (٣) .

— اذا مر المسلم على العاشر ومعه طعام وتمر ويقول هو من زرعى أو هو تمر فظلى فليس عليه في ذلك عشر انما العشر على الذى اشتري للتجارة وكذلك الذمى فأما الحربى فلا تقبل منه (٤) .

— اذا مر التاجر على العاشر بمال أو متاع وقال أدبت زكاته وحلف على ذلك فان ذلك يقبل منه ويكف عنه ولا يقبل هذا من الذمى ولا من الحربى لأنه لا زكاة عليهما يقولان قد أدبناها (٥) .

(١) الاموال لأبى عبيد ص ٦٤٧

(٢) الخراج لأبى يوسف مرجع سابق ص ١٣٣ + ١٣٤

(٣) الخراج لأبى يوسف مرجع سابق ص ١٣٤

موارد عامة أخرى في الاسلام

يقول القرطبي « واتفق العلماء أنه اذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة ، يجب صرف المال اليها » .

وقد أبرز الغزالي هذا الرأي وأصله ودعمه بما يشهد لصحته بما ملخصه انه اذا خيف دخول العدو بلاد الاسلام أو خيف قيام فتنة داخلية تهدد الأوضاع وتعصف بالأمن « ولم يكن في خزينة الدولة ما يكفي نفقات الجيش لينهض بمهمته في دفع أى من هذين الخطرين » اذا أحسق بالبلاد ، فإن للامام أن يقرر في أموال الأغنياء ضريبة بما يكفي تلك النفقات تأميناً للبلاد خارجياً وداخلياً .

وقد استند الغزالي في رأيه هذا الى قاعدة أصولية مؤداها أنه اذا تعارض شران دفع أعلاهما بأدناهما أو أشدهما بأخفهما فأى مقدار من المال يأخذه الامام من أموال الأغنياء لهذا الغرض ، انما هو قليل بالنسبة لما يحتمل أن يحدث لهم لو أن قدر لأى من هذين الخطرين أن يأخذ مجراه ويصل الى مداه اذ ربما ترتب على ذلك حينئذ أن يتم الاستيلاء على جميع أموالهم ان لم تزهق من قبل ذلك أرواحهم (١) .

(١) الاقتصاد الاسلامي منقبا ونظما - الجزء الاول تأليف الدكتور ابراهيم

وقال الشاطبي « أنا اذا قررنا اماما مطاعا مفتقرا الى تكثير الجنود لسد حاجة الثغور وحماية الملك المتوسع الاقطار وخلايت المال وارتفعت حاجة الجند (أى نفقة الجيش) الى مالا يكفيهم ، فللامام — اذا كان عادلا — أن يوظف على الاغنياء ما يراه كافيا لهم (أى للجنود) ، الى أن يظهر (يوجد) مال لبيت المال ، ثم اليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار وغير ذلك وانما لم ينقل مثل هذا عن الأولين (في العصور الاسلامية الاولى) ، لاتساع بيت المال في زمانهم خلاف زماننا ، فان القضية فيه أخرى ، ووجه المصلحة هذه ظاهرة فانه لو لم يفعل الامام ذلك بطلت شوكة الامام وصارت دياره عرضة لاستيلاء الكفار » (١) .

ولقد قرر المؤتمر الأول لمجمع البحوث الاسلامية القرار التالي :

يقرر المؤتمر بعد الدراسة المستفيضة لموضوع الملكية أن حق التملك والملكية الخاصة من الحقوق التي قررتها الشريعة الاسلامية وكفلت حمايتها .

كما قررت ما يجب في الأموال الخاصة من الحقوق المختلفة .

وأن من حق أولياء الأمر في كل بلد أن يحدوا من حرية التملك بالقدر الذي يكفل درء المقاسد البينة وتحقيق المصالح الراجعة .

وأن أموال المظالم وسائر الأموال الخيثة التي تمكنت فيها الشبهة — على من هي في أيديهم أن يردوها الى أهلها أو يدفعوها الى الدولة فان لم يفعلوا صادرها أولياء الأمر ليجمعوها في مواضعها .

(١) بحث للملكية الخاصة وحبسها في الاسلام للدكتور محمد عبد الله العربي تقدم به الى المؤتمر الأول لمجمع البحوث الاسلامية سنة ١٩٦٤ ص ٩٢ . ٩٣ من الجزء الاول من بحوث المؤتمر .

وأن لأولياء الأمر أن يفرضوا من الضرائب على الأموال الخاصة ما يفي بتحقيق المصالح العامة .

وان المال الطيب الذى أدى ما عليه من الحقوق المشروعة اذا احتاجت المصلحة العامة الى شئ منه أخذ من صاحبه نظير قيمته يوم أخذه وأن تقدير المصلحة وما تقضيه هو من حق أولياء الأمر وعلى المسلمين أن يسدوا اليهم النصيحة ان رأوا فى تقديرهم غير ما يرون (١) .

ومن هذا القرار يمكن استنتاج القواعد المالية التالية :

١ - اذا لم يرد أصحاب أموال المظالم وسائر الأموال الخيثة التى تمكنت فيها الشبهة الى أهلها يدفعوها الى الدولة فتعتبر موردا من موارد الدولة .

٢ - ان لم يفعلوا صادرها أولياء الأمر ليجعلوها فى مواضعها .

٣ - أن لأولياء الأمر أن يفرضوا من الضرائب على الأموال الخاصة ما يفي بتحقيق المصالح العامة . والمصلحة العامة للأمة أو للمجتمع هى كل ما يحفظ عليها تماسك جماعتها ووحدتها وبقائها عدوان أعدائها ، ويحقق لها قيمها وأهدافها . ويصون علاقات أفرادها من الاحتكاك والمنازعة ، ويرفع حقد النفوس وتآمرها ويسبب لها الاستقرار والسلام ، ويهيئ لها فرص العمل والسمى (٢) .

(١) التوجيه الشرعى فى الاسلام - من توصيات مؤتمر مجمع البحوث الاسلاميه الجزء الاول ص ١٥٩ ، ١٦٠

(٢) الاسلام قطرة الله الجزء الاول الدكتور محمد البهى ص ٢٩ .

٤ - ان المال الطيب الذى أدى ما عليه من الحقوق المشروعة اذا احتاجت المصلحة العامة شيئا منه أخذ من صاحبه نظير قيمته يوم أخذه .

٥ - هذا التدخل لولى الأمر لابد أن يكون ضمن دائرة الشريعة المقدسة فلا يجوز للدولة أو لولى الأمر أن يحلل الربا أو يجيز القس أو يعطل قانون الارث أو يلغى ملكية ثابتة فى المجتمع على أساس اسلامى (١) لأن طاعة الأمر مفروضة فى الحدود التى لا تتعارض مع طاعة الله .

٦ - مورد حق التدخل أو وعأؤه هو ما زاد على حاجة من سيفرض عليه ، تطبيقا لقوله تعالى « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » والعفو هو الزائد على الحاجة (٢) .

٧ - كون هذا الحق قابعا من (الضرورة) يوجب أن يظل فى نطاقها ويقدر بقدرها فلا جور ولا ظلم ولا بغى ولا حيف وانما يكون فقط بقدر ما يدفع الحاجة دون زيادة أو نقصان لأن الزيادة ظلم والنقصان اساءة وكلاهما لا يجوز فى الاسلام (٣) .

٨ - وينبنى على رأى السابق أنه اذا كانت للدولة متأخرات ضرائب أو ديون على الغير واستطاعت تحصيل مطلوباتها المتأخرة من الضرائب والديون وكفت حصيلتها لمقابلة متطلبات الضرورة اتفت الحاجة الى تدخل الدولة .

٩ - ليس يجوز أن يؤخذ ملك انسان بلا عوض لمصلحة عامة بل يجب تعويضه من بيت مال المسلمين فان لم يكن فيه ما يقوم بذلك كان لولى الأمر أن يفرض على القادرين من الوظائف المالية

(١) الاقتصاد الاسلامى مذهباً ونظماً - مرجع سابق ص ٤٠٧

(٢) (٣) الاقتصاد الاسلامى مذهباً ونظماً - دكتور إبراهيم الحامى ص ٤٠٣

ما يقوم بحاجة الدولة ويدفع ما نزل بها بالتسلسل المستقيم فيعم بذلك جميع القادرين كلا بقسطه ولا يقصره على بعضهم وبذلك يشترك كل قادر في دفع ما ألم بالأمة مما يجب دفعه (١) .

١٠ - ويأخذ الامام ذلك عن رضا أو عن قهر يبدله دون غبن على صاحبه وذلك لأن المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة وذلك ما حدث في توسعة المسجد الحرام حين ضاق على الناس في عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقد كانت دور الناس محدقة به من كل جانب عدا فتحات يدخل منها الناس اليه فاشتري عمر دورا منها وأبى عليه أصحاب الدور الأخرى فأخذها منهم قسرا ووضع قيمتها بخزانة الكعبة وأدخل الجميع المسجد وظلت القيمة بالخزانة الى أن أخذها أصحابها ، ثم كثر الناس في عهد عثمان وضاق عليهم المسجد مرة أخرى فأراد توسعته فاشتري من قوم وأبى عليه آخرون دورهم فأخذها منهم جبرا وعزروهم اذ صيحوا به ذلك لأنه ليس للمالك أن يأبى حين يدعو الى بيع ملكه داعي المصلحة العامة فاذا أبى كان أبوه ظلما فيدفع (٢) .

ويعلق أحد الكتاب على رأى مجمع البحوث الاسلامية في هذا الشأن فيقول (وقد قام خلاف شديد في الفكر الحديث في أنه اذا كان بيت المال خاويا هل تفرض السلطة العامة الفرائض المالية للقيام بالخدمات العامة ؟ ورأى مجمع البحوث جواز ذلك (قراره في المؤتمر الأول لعلماء المسلمين ١٩٦٦) وفيه شك عندي في اطلاقه فان نصوص فرض الضرائب للتوازن - كالقنوت والجوائح والعدو المفاجيء - على ما أورده أبو عبيد بن سلام في كتابه الأموال - تشعر بأن هذا الحق

(١) الملكية الفردية وتحديد ما في الاسلام

بحث فضيلة الشيخ عل الغنيم ص ٢٦

الجزء الاول من بحوث مؤتمرات مجمع البحوث الاسلامية

(٢) المرجع السابق ص ٢٦

في أحوال الضرورة وليس في انسياب الحياة الادارية الهادئة المعتادة .
ولا شك في أن غياب مبدأ الادارة الشعبية عن المؤتمر هو الذي دعى
الى هذا التصور (١) .

العدالة الفريبية بالنسبة لغير المسلمين : -

بعد أن أوضحنا أنواع الموارد المختلفة التي يحتويها النظام
المالى الاسلامى نجد أن الاسلام اتقى معظم العبء على المسلمين
وخففه على غير المسلمين بل يذهب بعض الكتاب الى أن الاسلام حابى
غير المسلمين لأنه فرض على أتباعه ضرائب أكثر مما فرض على
غيرهم (٢) . ولعل في ذلك رد على أولئك الذين يهاجمون الاسلام في
هذا المجال .

فقد فرض على كل مسلم يمتلك ما يزيد عن نصاب معين وكذلك
في التجارة اثنتين ونصف في كل مائة كل عام .
وفرض عليه في الأبل والغنم والماعز ضريبة تختلف نسبتها باختلاف
المدد .

وفرض عليه في الأرض الزراعية عشر المحصول أو نصفه تبعاً
لطريقة رى الأرض اذا ما بلغ المحصول خمسين كيلة .
وفرض عليه زكاة الفطر في كل رمضان عن نفسه وعن يعولهم .
ولم يفرض على أهل الذمة الا ضريبة على الرؤوس مقدارها في
المتوسط العام نحو أربعة دنانير عن الفنى في كل عام ، ودیناران عن
متوسط الحال ودينار واحد عن الفقير .

(١) الاسلام والنظام الادارى القسم الأول ص ١١١

تأليف الدكتور مصطفى جمال وصلى .

(٢) تحت داية الاسلام تأليف الدكتور أحمد الحوفى (ص ٢٤)

وأعفى منها الشيوخ والأطفال والنساء والمهاجرين عن الكسب
والمتقاعين للعبادة والأرقاء والمجانين وهذه الضريبة لقاء الخدمات
العامة التي يتمتع بها هؤلاء المواطنون وهي في الوقت نفسه ظهير الإعفاء
من الجزية •

وكذلك فرض الإسلام على الأرض الزراعية خرجا ضئيلا لقاء
مرافقها العامة •

والضرائب في الإسلام أقل مما كان يتقاضاه الروم والفرس بكثير •
ويتبين من ذلك أن المسلمين كانوا أرحم الأمم في فرض الضرائب
وفي جبايتها •

وقد شهد بذلك كثير من غير المسلمين مثل متسيكو والكوف
هنرى دى كاسترى وجوستان لوبون والسيرتوماس أرنولد وفورمان
بينز وغيرهم = (١)

(١) المربع السابق ص ٢٥

البَابُ الثَّالِثُ

الْإِنْفَاقُ الْعَامُّ فِي الْإِسْلَامِ

الفصل الأول

الانفاق العام في النظم المالية الحديثة

تعريف الانفاق العام : -

— تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من ذمة شخص ادارى سدادا لحاجة عامة .

فالركن الأول هو استعمال مبلغ من النقود ثمنًا لما تحتاج اليه الحكومة من خدمات أو مواد أو انشاءات أو غيرها وهذا يميز النفقة العامة عن الوسائل الأخرى التي كانت متبعة قديما لجباية ما تحتاجه الدولة عينا من المواطنين بدون ثمن أو ارغامهم على العمل سخرة .

والركن الثاني في النفقة العامة هو أن تكون لشخص ادارى أى الدولة ووحدات الحكم المحلى وسائر المنشآت العامة ذات الشخصية الادارية .

والركن الثالث هو أن يكون الغرض من الانفاق سداد حاجة عامة فلا تكون لمنفعة فرد كما كان في الماضى فقد كانت تضم النفقات العامة الى نفقات الملك الخاصة سواء أكانت هذه

الحاجة حاضرة أم مقبلة كالتنفقات الاستثمارية أم تكون مباشرة كمصروفات الأمن لحماية أفراد الشعب أم غير مباشرة كأعباء المعاشات التى تمنح للأفراد •

هذا ويؤذن بالنفقة العامة من السلطة التشريعية ويمود نعمها على الأمة جميعا •

ازدياد النفقة العامة : —

— من أكثر الظواهر بروزا فى المالية العامة الحديثة ظاهرة الازدياد المطرد فى النفقات العامة ويرجع ذلك لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية •

أما الأسباب الاجتماعية فمنها تزايد اعتماد الشعب على حكومته فى القيام بالأعمال التى يمكن أن يقوم بها الأفراد كالمشروعات الاستثمارية التى تتضمنها الخطط القومية خصوصا فى الدول النامية • ومنها توجيه الاتفاق الحكومى نحو التضامن الاجتماعى بشتى أنواعه أما الأسباب الاقتصادية فتتلخص فى نمو ثروات الدول وذلك يدفعها الى زيادة نفقاتها وارتفاع مستوى معيشة أفراد الشعب مما يدعوهم الى طلب المزيد من الخدمات العامة كما أن تطبيق التكنولوجيا يتطلب الكثير من النفقات علاوة على ما تدفعه الدولة من إعانات لتحقيق بعض الأغراض الاقتصادية كإعانات دعم الصادرات التى تؤدى الى صمود السلع المحلية أمام المنافسة الأجنبية •

أما الأسباب السياسية فمنها التطبيق الاشتراكى وهو يؤدى الى تدخل الدولة وتكوين القطاع العام كذلك الحروب التى تنشأ وتتطلب نفقات باهظة كما أن بعض الدول تقوم بتقديم

المعونات أو القروض لدول أخرى بدافع الارتباط السياسى أو
الاقتصادى مما يزيد نفقاتها العامة .

وإذا كنا قد أوضحنا أن النفقات العامة تتجه الى التزايد
فإن هذه الزيادة المستمرة فى النفقات العامة قد لا تعتبر زيادة
حقيقية فى جزء منها بل تعتبر زيادة ظاهرية وتكون الزيادة فى
النفقات العامة حقيقية إذا أدت الى زيادة متوسط نصيب الفرد
من الخدمات العامة وتكون ظاهرية إذا لم تؤد الى ذلك .
وترجع الأسباب التى تؤدى الى زيادة النفقات العامة زيادة
ظاهرية الى انخفاض قيمة النقود .

تبويب النفقة العامة (١) :

يقوم تبويب النفقة العامة على أسس مختلفة وفيما يلى الأنواع
الشائعة منها :

التبويب طبقا للوحدات التنظيمية : -

يتم هذا التبويب على أساس توزيع الاعتمادات على الوحدات
التنظيمية داخل التقسيم الوظيفى لمهام الدولة فتوزع الاعتمادات على
الوزارات وعلى المصالح التابعة لهذه الوزارات . وأساس هذا
التبويب هو أن الوحدات التنظيمية كالوزارات والمصالح هى التى
تتقدم بطلب الاعتمادات فيقدر لكل وحدة تنظيمية الاعتمادات التى
تخصصها . وباعتماد الموازنة العامة على أساس هذا التبويب تتحدد
مسئولية الوحدات التنظيمية بالصرف فى حدود اعتماداتها وعدم
تجاوزها ، فتتحقق بذلك رقابة الموازنة العامة .

ويطلق على هذا التبويب أيضا التبويب الادارى .

للموازنة العامة للدولة طبعة ثالثة قطب ابراهيم محمد ص ٧٥ وما بعدها

التبويب وفقا لطبيعة انواع الاعتمادات : -

يتم هذا التبويب على أساس تقسيم الاعتمادات العامة طبقا لطبيعة النفقة كاعتمادات المرتبات واعتمادات الاستخدامات الجارية واعتمادات المشروعات الاستثمارية واعتمادات سداد الديون . وميزة هذا التبويب انه يمكن من التعرف على تفقات الدولة طبقا لطبيعتها فيمكن تحديد ما خصصته الدولة للاتفاق على العاملين بها وعلى المشروعات الاستثمارية وعلى سداد الديون . وهكذا .

التبويب الوظيفي : -

يستخدم هذا التبويب لمواجهة احتياجات رسم السياسة العامة حيث يتطلب الامر تقسيم الاستخدامات تقسيما أشمل وفق الغرض من الاستخدام ، فيتضمن التقسيم الوظيفي جميع الاستخدامات التي تدرج بالموازنة العامة لغرض معين . مع عدم قصرها على وحدة تنظيمية معينة ويبدو ذلك واضحا في تقسيم اعتمادات الموازنة بالنسبة للوظائف الرئيسية للدولة كالاتفاق على التعليم مثلا ، سواء كانت تقوم بها وحدة ادارية أو أكثر . وكالاتفاق على الأمن وكالاتفاق على الزراعة ... وهكذا .

وهذا التقسيم يساعد على قيام الدولة بتوزيع الاتفاق العام على الوظائف العامة المنوطة بها ويمكن السلطة التشريعية والمواطنين من التعرف على ذلك . كما أنه بمقتضاه يمكن مقارنة ما ينفق على الوظائف العامة للدولة من سنة لأخرى .

التبويب الاقتصادي : -

للمعاملات الحكومية آثار اقتصادية هامة ، وتتحدد لهذه المعاملات اعتمادات بالموازنة العامة للدولة ، وتبويب هذه الاعتمادات وفق أثرها الاقتصادي يعتبر عنصرا هاما من عناصر التحليل اذ أنه يمد

المحلل الاقتصادى بأثر الاتفاق الحكومى على الدخل القومى وعلى
الطلب على السلع والخدمات وعلى توزيع الدخل والثروة والاتاج
والتجارة وغيرها من النواحي الاقتصادية للدولة .

التبويب وفقا للأساس المحاسبى :

وفقا لهذا الأساس يتم تبويب النفقة العامة الى نفقة جارية ونفقة
رأسمالية وميزة هذا التبويب انه يوضح عجز وفائض العمليات الجارية
والرأسمالية كل على حدة اذ أن الموارد الجارية تمول الاستخدامات
الجارية كما تمول الموارد الرأسمالية لاستخدامات الرأسمالية .

وقد نصت المادة ١٨ من قانون الموازنة العامة بجمهورية مصر
العربية رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ على أن يكون تمويل الاستخدامات
الجارية لكل من تقسيمات الموازنة العامة عن طريق مواردها الجارية
كما تخصص وكما تمول الموارد الرأسمالية الاستخدامات الرأسمالية .

وميزة هذا التبويب كذلك أن تطبيقه يؤدى الى بيان الاستخدامات
والموارد الاستثمارية وفقا لما تتضمنه الخطة العامة للدولة وكيفية
تمويلها فى الموازنة العامة للدولة ، كما يوضح هذا التقسيم أعباء
الدين العام ومصادر تمويله .

ويعتبر البعض أن التبويب المحاسبى نوع من التبويب
الاقتصادى .

مقياس التفرقة بين النفقة العامة الجارية والنفقة الرأسمالية (١) : -

واتماما للفائدة نورد فيما يلى معايير التفرقة بين النفقة العامة
الجارية والرأسمالية لأن هذه التفرقة ضرورية كي توزع تلك
النفقات بين الموازنات الجارية والموازنات الرأسمالية :

(١) الموازنة العامة للدولة تأليف قطب ابراهيم محمد ص ٧٩ وما بعدها

تتميز النفقة الجارية بأنها عادة دورية تكرر عدة مرات على مدار السنة كمرتبات العاملين وكالمستلزمات السلعية اللازمة للإدارة والتشغيل كالأدوات الكتابية والكتب وقطع الغيار أو المستلزمات الخدمية اللازمة لأداء الخدمات كنفقات الصيانة وثقات الطبع .

وقد تكون هذه النفقات الجارية نفقات تحويلية كالضرائب والرسوم السلعية والاعاقات والتبرعات . أما النفقة الرأسمالية فهي لا تتم بالانتظام والدورية بل قد تحدث مرة واحدة كالاتفاق على إنشاء الكبارى وإقامة السدود وسداد أقساط الديون .

— تعتبر كذلك إنتاجية النفقة العامة من القرائن التي نتخذ أساسا للفرقة بين النفقات الجارية والنفقة الرأسمالية ، فإذا أدت النفقة الى زيادة الانتاجية وزيادة الثروة القومية أو الناتج القومى اعتبرت نفقة رأسمالية كاعتمادات المشروعات الاستثمارية واعتمادات إعادة الانشاء والتعمير . وليس من الضروري أن تغل تلك المشروعات الاستثمارية دخلا ماديا بل يكفي أن تسهم في زيادة الناتج القومى كمشروعات إنشاء معاهد العلم والمستشفيات فهي فى الفكر الاشتراكى تقدم خدماتها لصالح المواطنين دون مقابل .

— يعتبر كذلك معيار ما تغله النفقة العامة من دخل أساسا للفرقة بين النفقة الرأسمالية والجارية باعتبار أن الأولى تدور دخلا والثانية لا تدور وهو معيار لا يعمل به فى كافة الأحوال لأننا قد رأينا أن بعض المشروعات الاستثمارية تعمل الدولة على تقديم منتجاتها أو خدماتها بدون مقابل للشعب كالتعليم والعلاج المجانى .

— تساهم النفقة الرأسمالية فى تكوين رأسمال أما النفقات الجارية فهي تحافظ على القوة الانتاجية لرأس المال أو تنفق لاداء الخدمات الجارية .

— حجم النفقة الرأسمالية يكون عادة أكبر من حجم النفقة الجارية .

والواقع أن المعايير السابقة ما هي الا دلائل يسترشد بها في التفرقة ولا يمكن اعتبارها دلائل قاطعة في هذا الشأن ، فمعيار التكرار الذى تتسم به النفقات الجارية قد يتوفر أيضا في النفقات الرأسمالية ، فقد تخصص الدولة في موازنتها نفقات استثمارية لانشاء المدارس والمستشفيات كل سنة ، كما أنه ليس شرطاً أن تتسم النفقات الرأسمالية بأنها تؤدي لغرض إنتاجي فأقساط الديون التى تكون قد اقترضتها الدولة وأنفقتها في أغراض استهلاكية تعتبر نفقات رأسمالية ، وإذا كانت النفقة الرأسمالية تساهم في تكوين رأس المال القومى فإن بعض النفقات الجارية تشارك في المساهمة كالنفقات الجارية التى تظهر في موازنات هيئات الدولة للبحوث العلمية ، كما أن معيار حجم النفقة العامة وإن كان يمكن تطبيقه في بعض الحالات إلا أنه في الحالات الأخرى تكون النفقات الرأسمالية أقل حجماً من النفقات الجارية فالقوائد على قروض المشروعات الاستثمارية في فترة التأسيس تعتبر مصروفا رأسماليا وهى قد تكون أقل حجماً من مصروفات المدارس أو المستشفيات مثلا .

وعموما مما يسهل هذه التفرقة أن الدول تنمط عادة نفقاتها العامة التى تدرج بموازنتها موزعة بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية ويسترشد بها من يقومون باعداد وتحضير الموازنات العامة .

التبويب الاقليمي :

وهو التبويب الذى يفصل بين النفقات العامة والايادات العامة للإدارة المركزية في جهاز الدولة ونفقات وإيرادات وحدات الحكم

المحلى ، ويفيد هذا التبويب في التعرف على التكاليف العامة للإدارة المحلية وما تحققه من موارد ذاتية - ومدى اعتمادها على الإدارة المركزية في التمويل . كما يساند اللامركزية في إدارة جهاز الدولة .

آثار النفقات العامة من الناحية المالية والاقتصادية :

تنتج النفقات العامة آثارا متعددة في مختلف الميادين ونوضح فيما يلي الآثار الاقتصادية للنفقات العامة سواء آكانت مباشرة أم غير مباشرة وسواء آكانت في المالية العامة وفي الاقتصاد القومي .

فمن ناحية المالية العامة تؤثر النفقات العامة في الموارد اللازمة لتغطيتها سواء من ناحية كميها أو من ناحية أنواعها فضلا عن أن النفقات العامة تؤدي الى زيادة الانتاج القومي وهو الوعاء الذي تستمد منه الإيرادات العامة .

من الناحية الاقتصادية فيمكن تقسيم دراسة آثار النفقات العامة إلى الانتاج القومي والاستهلاك القومي وتوزيع الدخل على النحو التالي :

أثر النفقات العامة على الانتاج القومي :

آثار النفقات العامة على الانتاج تتوقف على الغرض منها فإذا كانت نفقات إنتاجية فهي تؤدي الى زيادة انتاج أموال استهلاك أو الى انتاج أموال استثمار وتعرف هذه بالنفقات الاستثمارية وهذه تؤدي الى الزيادة في الدخل القومي .

وإذا كانت إعانات اقتصادية فيتوقف ذلك على الغرض من منحها فقد تمنح لمحاربة التضخم وفي تخفيض الأثمان وخاصة أثمان السلع الضرورية أو لتعويض المشروعات ذات النفع العام نظير ما تقدمه من خدمات استثنائية للجمهور أو لتغطية ما قد يكون في ميزانيات هذه

المشروعات من عجز أو لتشجيع الصادرات أو لتشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية فتمنح إعانات للصناعة الضرورية للتنمية الاقتصادية والتي لا تستطيع الاستمرار دون إعانات حكومية .

وإذا كانت نفقات اجتماعية وهي المبالغ التي تخصص لإنتاج سلع أو خدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية كالاتفاق على التعليم والصحة فأنها تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وزيادة إنتاجها بالتالي .

والاتفاق على رفع المستوى الفنى للعمال ورفع مستوى معيشتهم يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل وزيادة الإنتاج القومى .

والاتفاق على هيئة إعانات اجتماعية للطبقات الفقيرة لمقاومة حالات المرض أو الشيخوخة أو البطالة غالبا ما تنفق بمعرفة هذه الطبقات على السلع الضرورية فتؤدي إلى رفع الطلب على السلع الاستهلاكية وبالتالي زيادة إنتاجها .

والاتفاق الحربى وهو يشكل نسبة ملحوظة من الاتفاق العام وهذا الاتفاق يوجه جزءا من المنتجات والموارد البشرية والمادية لتحقيق الأهداف الحربية ولذلك يعتبره البعض استهلاكاً غير منتج ومع ذلك فإن بعض النفقات الحربية قد تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومى كما فى حالة النفقات التى تخصص لإقامة الصناعات الحربية أو لإقامة المنشآت الأساسية أو للبحث العلمى فكلها تؤدي إلى زيادة الناتج القومى .

١٦١ النفقات العامة فى الاستهلاك القومى :-

هناك نوع من النفقات العامة يمثل طلبا مباشرا على الاستهلاك كحالة شراء سلع استهلاكية لتوزيعها على المواطنين كالمزايا العينية التى تقدمها الدولة لبعض العاملين بها وقد يكون شراء السلع بقصد تخزينها

كما في حالة الحروب ويتوقف مدى أثر هذه الأنواع من الاتفاقيات العام على حجم الاستهلاك العام وما إذا كان هذا النوع من الاتفاقيات سيقلل من مقدار الاستهلاك الفردي من عدمه .

وقد توزع الدولة نفقاتها على الأفراد في هيئة مرتبات أو أجور أو إعانات وهذه توجه نحو الاستهلاك عادة .

أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي :

تؤدي النفقات العامة إلى خلق دخول جديدة وقد تؤدي إلى تحويل جزء من الدخل القائمة من فئة اجتماعية إلى فئة اجتماعية أخرى واستخدام النفقات العامة للتأثير في توزيع الدخل القومي آخذ في التزايد بسبب ظاهرة تزايد واتساع النشاط الانتاجي العام للدولة وازدياد ظاهرة التسعير الجبري ويختلف تبعاً لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي فهو يزداد في الدول الاشتراكية عنه في الدول الرأسمالية.

الفصل الثاني

مبادئ الانفاق العام في الاسلام

ذكر المال في القرآن الكريم ستا وسبعين مرة مفردا وجمعا ومعرفا ومنكرا ومضافا ومنقطعا عن الاضافة ولا شك أن ذكر المال بهذه الكثرة في كتاب الله تعالى دليل على اهتمام الاسلام بالمال (١) .

ومن ثانيا هذه الآيات يمكن استخلاص المبادئ التي وضعها الاسلام خلافا بانفاق المال العام على النحو التالي : -

١ - المال مال الله : -

« آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير » سورة الحديد آية ٧ .

« وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » سورة التور آية ٣٣ .

وإذا كان المال استلدا لهاتين الآيتين هو مال الله ، فإن ذلك المبدأ واجب التطبيق في المالية العامة ، فعلى السلطة التنفيذية حينما توظف هذا المال أن تراعى توظيفه في أحسن الوجوه وخيرها والتخطيط

(١) السياسة المالية في الاسلام عبد الكريم الخطيب ص ٣٦

لاستثماره أحسن استثمار في حدود القواعد التي وضعها الاسلام .
كما تعمل على حماية هذا المال من التعرض للاسراف أو الضياع أو
الاختلاس وتتخذ في سبيل ذلك كافة الوسائل التنظيمية والرقابية
والمحاسبية .

٢ - ترشيده الانفاق العام :-

« والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » .
سورة الفرقان آية رقم ٦٧ -

« وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا »
سورة الاسراء آية رقم ٢٦

ففي ظل الآيتين السابقتين ينبغي أن يتسم انفاق المال العام بعدم
الاسراف وبعدم التقير « فتبذير المال العام منهي عنه والاسراف في
المال العام محظور بصريح نص الآية ، والاقتار في المال العام منهي عنه
أيضا لأن الاقتار يؤدي الى عدم درج الاعتمادات الكافية لأغراض
الاتفاق العام فلا تؤدي الخدمات العامة بمستوى الاداء المطلوب ، كما
أن الاقتار يؤدي الى عدم استكمال المشروعات العامة التي تقوم
بتنفيذها الحكومات ، وليس المقصود بالاسراف هو الانفاق الزائد
عن الحد فقط بل يمتد المعنى الى عدم دراسة المشروعات العامة دراسة
كافية قبل توظيف الأموال العامة فيها ، فلا تتحقق عوائد لها اطلاقا
أو تتحقق عوائد تقل عن الواجب تحقيقه ومما يتصل بالاسراف صرف
الأموال في أغراض غير ضرورية كبعض أنواع اعتمادات العلاقات
العامة التي تنفق في أغراض يمكن الاستغناء عنها أو الاتفاق على مظاهر
السلطة كالمغالاتة في تأثيث مكاتب كبار العاملين وركوبهم السيارات
الفارهة التي تستنفد اعتمادات الدولة أو استخدام أموال الدولة في
أغراض شخصية وهكذا .

٣ - حسن اختيار القائمين على الانفاق :-

« ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما » سورة النساء . آية ٥ :

تحض هذه الآية على حسن اختيار القائمين على الأموال العامة حتى يحسنوا اتقاقه ، والواقع أنه مهما وضعت الدول من نظم لاحكام الرقابة على المال العام سواء كانت نظم رقابة داخلية أو رقابة قبل الصرف أو بعده ، فانها لا تكفى وحدها لاحكام اتقاق المال العام اتقاقا رشيدا ، فقد ثبت من تحليل بعض حوادث اختلاس الأموال العامة أنه بالرغم من سلامة النظم المطبقة فان البعض من العاملين الذين ليسوا على مستوى من الأخلاق الحسنة والتصرفات السليمة ، تمكنوا من الاعتداء على المال العام بالاختلاس والسرقة والاعتصاب « وفي ظروف أخرى كانت نظم الرقابة المالية غير موجودة أو بها ثغرات » ومع ذلك فان حسن اختيار العاملين على الأموال العامة أدى الى صيانة هذه الأموال وصرفها في وجوهها المشروعة صرفا رشيدا لا تبذير فيه ولا اسراف .

كما أن السياسات الخاطئة لبعض الحكام تؤدي الى الانفاق على تلك السياسات من الأموال العامة بدون فائدة تعود على المجتمع كما في حالات الحروب غير المشروعة .

٤ - تخصيص موارد عامة لانفاق معين بالذات :

بعض موارد النظام المالي الاسلامي حدد القرآن وجوه اتقاقها فلا يجوز اتقاق هذه الموارد في وجوه أخرى غيرها وهذه الموارد هي أموال الغنيمة والفى والزكاة .

« واعلموا انها غنمتم من شىء فان لله خمسة وللرسول ولدى القريبى واليتامى والمساكين وابن السبيل » سورة الأنفال آية ٤١ .

« ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى قلله وللرسول ولدى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » سورة الحشر رقم ٧ .

« إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » سورة التوبة آية رقم ٦٠ .

وقد أوضحنا أن هذا الاتجاه فى القرآن يمثل تخصيص مورد معين لمصروف محدد وأن هذا الاتجاه هو لتدعيم العلاقات بين أفراد المجتمع وربطهم ببعض وأن المالية العامة أخذت بهذه الاتجاهات حديثا بالاعتمادات التى تدرجها فى موازاتها العامة للتأمينات الاجتماعية والمعاشات والضمان الاجتماعى ووجوه البر المختلفة .

■ - الاتفاق العام من أرباح القطاع العام :-

« يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الحبيث منه تنفقون ولستم بأخديه إلا أن تعمضوا فيه واعلموا ان الله غنى حميد » - سورة البقرة آية ٢٦٧ .

وقد يفسر البعض أن هذه الآية قاصرة على الاتفاق الخاص ، وقد يكون ذلك مقبولا فيما مضى حينما كان دور الدولة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو دور الحارس وانحصر نشاطها فى الدفاع وإقامة العدالة وحفظ الأمن ومزاولة بعض المرافق التقليدية كالقضاء والتمثيل السياسى والصحة العامة والتعليم ، غير أنه ابتداء من القرن العشرين تدخلت الدول لتؤثر على سير الحياة الاجتماعية والاقتصادية ولتعالج آثار الأزمات والحروب وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفى سبيل ذلك تقوم الدول بالتجارة وإنشاء الشركات العامة وتستثمر الأرض بالاستصلاح والزراعة وتستخرج منها المعادن المختلفة ومنها

البتروْل ، وتصنع منتجات هذه الأراضى وتكسب من ذلك (١) .
فتحضى الآيه - وهى عامة - على الاتفاق العام من كسب هذه
المشروعات . وعدم الاتفاق من الموارد العامة الأخرى غير المشروعة ،
ومن أمثلة الموارد غير المشروعة ما يدخل فى موازات بنفص الدول من
نصيب الحكومة فى أرباح الميسر فى فنادق الدولة العامة أو الكسب من
بيع الخمر أو المراهنات أو الفوائد على القروض باعتبارها من أموال
الربا .

٦ - ملاءمة الاتفاق العام للحالة الاقتصادية : -

« الذين ينفقون فى السراء والضراء والكاظمين الفيت والعاثين عن
الناس والله يحب المحسنين » : سورة آل عمران آية ١٣٤

تقرر هذه الآيه مبدأ الاتفاق العام فى أوقات الرخاء وفى أوقات
الأزمات لأن طبيعة الاتفاق العام ألا يتوقف أبدا ، وانما ينبغى أن
يتسم هذا الاتفاق بالملاءمة ، والملاءمة نوع من الاحسان الذى يجب
الله من يتصف به . والملاءمة أن يكون الاتفاق فى حدود طاقة الدولة
وطبقا لحالة الاقتصاد السائدة فى المجتمع وفى حالة التضخم حيث
يكون المعروض من السلع أقل من الطلب عليها ، ينبغى على الحكومة
أن تحد من الاتفاق العام والتقليل من استهلاكها للسلع والخدمات
وتضغط الاتفاق العام ، أما فى حالة الكساد فتوسع الدول فى الاتفاق
العام كى تقاوم الكساد وتنشط حركة الاقتصاد العام وهذا هو
المقصود بالأحسان فى توجيه الاتفاق العام .

(١) الموازنة العامة للدولة - الطبعة الثالثة من ١٥ تأليف طيب إبراهيم محمد .

٧ - اباحة الاتفاق العام السرى : -

« قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم سرا وعلاية من قبل ان ياتى يوم لا بيع فيه ولا خلاق » : سورة ابراهيم رقم ٣٦ .

تنطبق هذه الآية على الاتفاق الخاص وكذلك الاتفاق العام ، فان الاتفاق العام يتخذ عادة الصورة العلنية فتعلن الدول عن اتفاقها العام الذى تتضمنه موازاتها بوسائل الاعلام المختلفة وتشرح للشعب مضمون الاتفاق العام وحججه ووجوه توظيفه وتعد لذلك الكتيبات والنشرات كما يلقى المسئولون الأحاديث والتعليقات على أوجه الاتفاق العام بقصد توضيحها وتحليلها وشرحها للشعب ، غير أنه قد توجد حالات تستوجب احاطة الاتفاق العام بالسرية وعدم علانيته كما فى حالة الاعتمادات اللازمة للاتفاق العسكرى فانها تظهر مدمجة فى الموازات العامة غير مبوبة أو مقسمة الى أنواعها المختلفة حتى لا يتمكن الأعداء عن طريق تحليل هذه الاعتمادات الى التوصل الى معلومات تكشف الأسرار العسكرية .

٨ - الاتفاق العام يكون على المسلمين وغيرهم : -

« انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » سورة التوبة اية ٦٠ .

« لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين » :

سورة الممتحنة آية رقم ٨

ولعل فى ذلك الرد الكافى على الذين يخشون حكم الاسلام ، فالاتفاق العام كما أنه يوجه لصالح المسلمين يمكن توجيهه لغير المسلمين وبالنحو الوارد فى آيات القرآن الكريم مما يؤكد ساحة الاسلام فى هذا الشأن .

٩ - معاونة الدول الغنية الدول الفقيرة :

« ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة » :

سورة آل عمران آية رقم ١٨٠

« الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ويكتمون ما آتاهم الله من فضله واعتدنا للكافرين عذابا مهينا » : سورة النساء آية رقم ٣٧ .

ولا تطبق الآيتان على الاتفاق الخاص فقط بل تمتد الى الاتفاق العام . فالعالم ينقسم الى دول غنية ودول فقيرة ، الأولى آتاهها الله الكثير من فضله والدول الفقيرة والنامية تهبط فيها المعدلات الادخارية، كما أن معدل الزيادة في سكانها مرتفعا ومواردها تكون عادة قاصرة عن تحقيق النمو لرفع مستوى المعيشة لمواطنيها . ويجب على الدول الغنية أن يتضمن اتفاقها العام اعتمادات لمعاونة الدول الفقيرة أو النامية وقد تكون هذه المعونات مالية أو عينية دون مقابل مثل الأسلحة والبتروول والأدوية وغيرها - وإذا كانت بعض الدول الغنية في الأزمنة الحديثه تقوم بما أمر القرآن الكريم به منذ نزوله على الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، وإذا كانت هذه الأنواع من المعونات تسير ما ورد في القرآن الكريم فإن ما تلجأ اليه الدول الغنية من اقراض الدول الفقيرة بفوائد مرتفعة أو مخفضة لا يتلاءم مع تعاليم الاسلام ، لذلك ينبغي أن تكون هذه القروض على هيئة قروض حسنة بدون فوائد حتى تتلاءم مع تعاليم الدين الحنيف .

١٠ - معاونة الدول الفقيرة الدول الأخرى الفقيرة التي تحتاجها الكوارث :-

دعا القرآن الكريم الى البذل والعطاء ففي الآية الكريمة « ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة » سورة الحشر آية رقم ٩

ما يحض على ذلك ، وقد يظن البعض أن ذلك قاصر على الاتفاق الخاص ، والواقع أن ذلك ينطبق على الاتفاق العام أيضا فحينما تقدم

دولة فقيرة معونات لدولة فقيرة أخرى ، تنطبق عليها هذه الآية »
فالدول قد تتعرض لكوارث مثل السيول والزلازل والأوبئة فتهدد
الدول الأخرى بتقديم المعونات لها ولا يقتصر ذلك على الدول الغنية.
فقط ، بل تقوم بذلك أيضا الدول الفقيرة مساعدة منها في التخفيف من
آثار الكوارث عن الدولة المنكوبة وفي ذلك ربط للمجتمع العالمي
وتقوية لروح التضامن بين الدول الفقيرة وتغليب للاتجاهات المعنوية
على الاتجاهات المادية .

١١ - خلو الاتفاق العام من المعاملات الربوية :

وقد سبق التنويه عن ذلك .

الفصل الثالث

أقسام الانفاق العام في الاسلام وصوره

اقسامه :

طبقا للتخصيص الذي ورد في القرآن الكريم بتحديد مصارف معينة لبعض الموارد - فان هذه الموارد العامة يجب أن تنفق في الوجوه التي خصصت لها ، أما باقى الموارد غير المخصصة فتتفق في باقى الأغراض العامة للدولة الاسلامية والمرافق العامة التي تشرف عليها وعلى ذلك يمكن تقسيم مصارف الدولة الى أربعة أقسام :

القسم الأول : خاص بنفقات المصالح العامة للدولة -

القسم الثانى : خاص بتوزيع أموال الزكاة للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل .

القسم الثالث : خاص بتوزيع خمس الغنائم وهو لله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل .

القسم الرابع : بيت مال الضوائع .

ولا يجوز النقل من قسم الى قسم فلا يجوز أن يجمع مال الخراج الى مال الصدقات والعشور (١) وهذا يكون النظام المالي الاسلامي قد سبق النظم الحالية بألاف السنين في ثوب المصروفات المختلفة وعدم الخط بين أنواع المصروفات .

وبتحليل هذا التقسيم يتضح أنه يستند أساسا الى مصدر النفقة فالزكاة لها مصروفات محددة وخمس الغنائم له مصروفات معينة ومال الضوائع يخصص لأغراض محددة وباقي المصروفات تصرف من الموارد الأخرى للدولة .

نفقات المصالح العامة في الاسلام : -

نورد فيما يلي أمثلة لبعض أنشطة الدولة في هذا الشأن ومخصصاتها :

- مخصصات رئيس الدولة في الاسلام : -

كانت حكومة الرسول دينية تستمد سلطتها من « نبوة » القائم بأمرها وهو سيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ، فطبيعة الرسالة والوحي والنبوة كانت حقيقة واقعة لا جدال فيها لذلك كانت كل مظاهر الحكومة السياسية في يد النبي صلى الله عليه وسلم فكان يقود الجيوش ويفصل الخصومات ويجبى الأموال ، أما باقي الأمور التي لم يتعرض لها القرآن فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يستشير كبار المهاجرين والأنصار .

وقد نزلت سورة الأقال بتخصيص نصيب الرسول وذوي قرباه من الغنيمة على النحو السابق ايضاحه فكان الرسول يتفق من نصيبه وما يفيض ينفقه في شؤون الأمة .

(١) الخراج للعشور اى يوسف من ٨٠

وحين تولى أبو بكر الخلافة بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام كانت حرفته التجارة واستمر فيها لمدة ستة أشهر ولكنه لم يتمكن من الجمع بينها وبين الاشتغال بأمور الخلافة فقام بشاورة المسلمين في هذا الموقف فأشار عليه المسلمون بأن يتفرغ لأمور الخلافة وفرضوا له ستة آلاف درهم في العام (١) .

وقد سبق أن أشرنا أنه حدث نفس الوضع لأمير المؤمنين عمر فعين آلت إليه مقاليد الخلافة لم يكن له حق معلوم في مال المسلمين فقد كان تاجرا يقوت نفسه وأهله من أعمال التجارة وظل كذلك حتى فتحت القادسية ودمشق فجمع الصحابة وشاورهم في التفرغ لأمور المسلمين وأن يفرضوا له ما يكفيه وأهله فأجمعوا أن يفرضوا له في السنة ستة آلاف درهم .

عطاء العمال في الاسلام : -

أنشأ الرسول صلى الله عليه وسلم مجلسا للشورى يتكون من أربعة عشر قهيا (ضمينا) وكان اختيارهم مناصفة بين الأنصار والمهاجرين وكان لكل قهيب عرفاء كما أنشأ الرسول صلى الله عليه وسلم بجانب مجلس الشورى وظيفتين أخريين الأولى لصاحب السر وهو ما يعرف بلغة العصر بالسكترير الخاص أو مدير المكتب والثانية للأمين على خاتم رسول الله ، وكان للرسول كتبة للمداينات وكتبة أموال الصدقات وكتبة المغانم وكتبة المصاحف وغيرهم وقد بلغ عدد كتاب الرسول اثنين وأربعين (٢) .

وقد قسمت رقعة الدولة الاسلامية الى ولايات في كل ولاية عمال ولم يكن لهؤلاء العمال مخصصات ثابتة أو نظام معين يحدد

(١) الاتفاق العام في الاسلام

دكتور إبراهيم فؤاد أحمد على ص ٩٣

(٢) الادارة في صدر الاسلام الدكتور محمد عبد المنعم شيبس ص ٨٥ وما بعدها

اعطياتهم وأرزاقهم كل شهر أو كل عام انما كان ذلك بحسب الظروف والأحوال، فكان الغالب في أمر هذه الأعطيات أن يكون مقدارا معيناً من طعام الجهة يتولى العامل أمرها ، ويتدرجاً أن تكون نقوداً وكان أول عطاء نقدي فرض في الاسلام لعتاب بن أسيد رقب له الرسول عليه الصلاة والسلام درهما كل يوم حين بعثه على ولاية مكة وظلت هذه الحالة كما هي أيام أبي بكر (١) .

أما في عصر عمر فقد تغير نظام الأعطيات وحددت رواتب الولاة والعمال ، فبعد أن اتسعت رقعة الدولة بمثل لكل قسم من أقسامها أميراً حازماً وزوده بعدد من الأعوان والمساعدين في شئون البلاد وتنظيمها وجباية أموالها ، فكان يوجد في الولاية الكتاب والقضاة وعمال الخراج وعمال الصدقات ، وقد أجرى الخليفة الأعطيات أو (المرتبات) على هؤلاء الأمراء ومساعدتهم وقدرها تقديراً يتناسب مع العمل ومع ظروف البيئة وارتفاع الأسعار وانخفاضها .

وقد تقرر أن يكون راتب بعض الأمراء شهرياً والبعض الآخر تقرر أن تكون رواتبهم يومياً وسنوياً وبعض العمال كانت رواتبهم شهرية ويومية .

تكاليف المعارك الحربية ومراتب الجند في الاسلام :-

تحتاج الحروب الى أسلحة تختلف باختلاف كل زمن وقد كانت الحروب قديماً تحتاج الى خيل وأبل وسيف ورمح ودروع وهذه الأسلحة محتاجة الى مال ومحتاجة الى جند وكذلك أمر الله سبحانه وتعالى بالجهاد المالى والبدنى في آيات كثيرة (٢) سبق التنويه عن بعضها عند تحليل نظام الثنائيم في الاسلام .

(١) النظام المالى الاسلامى المقارن الدكتور يدوى عبد اللطيف عوش من ١٠٣

(٢) الجهاد الدكتور أحمد الحرنى من ٤٨ وما بعدها

فلم يكن للجند أيام الرسول وأبى بكر فرض مقرر بل كانوا يأخذون نصيبا من الغنائم قررته الشريعة الإسلامية .

أما في أيام عمر فقد وزع الأعطيات وقاضى فى الأرزاق وهى القرى من الرسول والسابقة فى الإسلام ، وقرر عمر أن لا يجعل من قاتل رسول الله كمن قاتل معه ، وفرض لأهل السوايق من المهاجرين والأنصار ممن شهد بدرا عطاء كبيرا ، يليهم فى ذلك من جاءوا بعدهم ممن حاربوا من بدر إلى الحديبية ، ثم من حاربوا من الحديبية إلى آخر حروب الردة ثم تلا ذلك من شهد القادسية واليرموك ثم من جاء بعدهم طبقات بعد طبقات وجعل مخصصات لزوجات المحاربين . (١)

الاتفاق على مرفق القضاء فى الإسلام :-

ولما للقضاء من طبيعة خاصة نتناوله فيما يلى ببعض الإيضاح :-

فى بدء عهد الإسلام لم يكن لجماعة المسلمين من قاض غير رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان النبى صلى الله عليه وسلم يحكم بين الناس بما ينزله الله عليه من الوحي ويحضر المتخاصمان إليه مختارين فيسمع كلام كل منهما وكانت طريقته هى الاثبات بالبينه وباليمين وبشهادة الشهود وبالكتابة وغيرها وكان يقول « اليمين على من ادعى واليمين على من انكر » ويقول « امرت ان احكم بالظاهر والله يتولى السرائر » (٢) .

ولما انتشرت الدعوة الإسلامية أذن الرسول لبعض الصحابة بفض الخصومات بين الناس طبقا للكتاب والسنة والقياس ، أما الولاية الذين كان يرسلهم النبى إلى الأمصار فقد كان يسمح لهم أنفسهم بالقضاء طبقا للقرآن والسنة والقياس والاجتهاد .

(١) النظام المال الإسلامى المقارن د. بدوى عبد اللطيف ص ١٠٨

(٢) الإسلام نظام انسانى د. مصطفى الرافعى ص ١٥٨ وما بعدها

ومما تميز به القضاء في زمن الراشدين وما تلاه من الدولة الأموية - أن القاضي كان يحكم بما يوجه اليه اجتهاده اذ لم تكن المذاهب الأربعة قد تبلورت .

وكان عمر بن الخطاب أول من خصص راتباً للقاضي ، ففرض لسليمان ابن ربيعة خمسمائة درهم في كل شهر وجعل لشريح قاضي البصرة مائة درهم ومؤنته من الحنطة . واستمرت رواتب القضاة على هذا النحو زمن الخلفاء الراشدين ثم ارتفعت في عهد الأمويين تبعاً لزيادة موارد الدولة على أن هذه الرواتب قد زادت زيادة كبيرة في زمن العباسيين (١)

الانفاق على مرفق الشرطة في الاسلام :-

المقصود بالشرطة الجند الذين يعتمد عليهم الخليفة أو الوالي في استتباب الأمن وحفظ النظام ، وكان عمر بن الخطاب أول من أدخل نظام العسس بالليل ، وفي عهد الامام علي بن أبي طالب نظمت الشرطة أسندت الى رئيس أطلق عليه اسم صاحب الشرطة ، وكان يستند هذا المنصب الى رجل من علية القوم ومن أهل العصبة والقوة .

وكانت الشرطة تابعة للقضاء أول الأمر ثم انفصلت عنه في عهد الدولة العباسية . (٢)

- نظام المحتسب :-

كان عمر يعاقب من يخرجون على النظام ثم صارت من واجب القاضي فلما كثرت وتنوعت عين للقيام بها موظف خاص سمي (والي

(١) المرجع السابق ص ١٦٧ ، المرجع السابق ص ١٧٠

(٢) المرجع السابق ص ١٧٠

الحسبة) وكان القضاء والحسبة في بعض الأحيان يستندان لرجل واحد مع ما بين العملين من التباين (١) •

- انفاق عام لم يمول من بيت المال : -

نلغات المهاجرين : -

نشأت الدولة الاسلامية من الوجهة العملية منذ هاجر النبي محمد صلى الله عليه وسلم الى يثرب (المدينة) وذلك عام ٦٢٢ م (١ من الهجرة) فكانت المدينة هي أول بلد في الدولة المالية الاسلامية ولم يكن المجتمع الاسلامي بمكة قبل الهجرة مجتمعا مستكملا مقومات وجوده • اذ كان المسلمون قلة يلتقون الاضطهاد وكان أكثر الذين دخلوا الاسلام في ذلك الوقت من الفقراء والأرقاء والأقوياء القادرون هاجروا الى الحبشة •

وكان ما واجه الدولة الجديدة مشكلة المهاجرين الذين هاجروا الى المدينة وخرجوا من ديارهم تاركين أموالهم والمذكورين في الآية •

« للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله » سورة الحشر الآية ٨ •

والمفروض أن تتولى الدولة كفالتهم ولكن في دولة تقوم على الدين ولم يكن لديها أموال في نشأتها الأولى أمكن حل المشكلة فقد قام الأنصار من أهل المدينة بكفالة اخوانهم المهاجرين بعد أن آخى الرسول صلى الله عليه وسلم بين أصحابه من المهاجرين والأنصار وقال وقتئذ « تأخوا في الله اخوين اخوين »

(١) المرجع السابق ص ١٧١ •

نقائات انشاء مقر الدولة :-

كان لابد للدولة الجديدة من اتخاذ مقر لها للعبادة ولتصرف أمور المسلمين أى بناء أول مسجد فى الاسلام . دخل الرسول صلى الله عليه وسلم المدينة راكبا ناقة وحاول بعض زعماء القبائل بالمدينة أن يمسكوا حطام الناقة التى يركبها الرسول قائلين للرسول : يا رسول الله هلم إلينا الى العدد والعدة والمنعة فكان الرسول يقول لهم خلوا سبيلها فانها مأمورة فخلوا سبيلها وما لبثت الناقة أن بركت فى أرض فضاء هى مريد (الموضع الذى يجف فيه التمر) لتلاميذ يتيمين من بنى النجار وهما سهل وسهيل ابنا عمر واختار الرسول عليه الصلاة والسلام هذا المكان ليبنى عليه المسجد . وقد سألهما الرسول عن ثمن أرضهما لينى عليها مسجده فعرضا على الرسول أن يهبها الأرض للمسلمين ابتغاء ثواب الله ولكن الرسول حدد الأرض بعشرة دنانير دفعها أبو بكر من ماله . وتعاون الرسول وأبو بكر وعمر وسائر المسلمين فى وضع أحجاره وكان الرسول يشترك معهم فيحمل اللبنات فى ثوبه ويعتبر هذا أول عمل انشائى فى الدولة الاسلامية تم بالجهود الذاتية .

كما تم فى نفس الوقت انشاء بيتين من الطين للاحقين بالمسجد ليسكن فيهما الرسول مع أسرته التى بعث فى طلبها من مكة .

كما خصص الرسول جزءا من المسجد لىكنى بعض المسلمين الذين لا سكن لهم وعرف هؤلاء (أهل الصفة) .

الفصل الرابع

مصارف الزكاة

الزكاة قبل تحديد مصارفها بالقرآن : -

كانت الزكاة في أول تقريرها في مكة اختيارية ولم تصبح اجبارية إلا بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وكانت أوجه اتفاقها متروكة للرسول يوزع منها على الفقراء ومن في حكمهم وكان يستعمل منها عند اللزوم في الاتفاق على المشروعات الحربية والأغراض السياسية (١) .

ولكن بعض المنافقين من الأغنياء لم تعجبهم طريقة الرسول في التوزيع لأنهم لم يعطوا منها ونزل في شأنهم الآية الكريمة :

« ومنهم من يلزمك في الصدقات فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سبيوتنا الله من فضله ورسوله أنا إلى الله راجعون » - التوبة ٥٨ ، ٥٩ .

(١) النظام المال والإسلامي المتأثر

الدكتور بدوي عبد اللطيف عوش من ١١١

ونزل قوله تعالى : -

« انما الصدقات (١) (يقصد الزكاة) للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والفارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » وبذلك تكون أوجه الاتفاق التي حددتها الآية الكريمة هي على النحو التالي :

أولاً : الفقراء

ثانياً : المساكين

ثالثاً : العاملون على الزكاة

رابعاً : المؤلفة قلوبهم

خامساً : فك الرقاب

سادساً : الفارمون

سابعاً : في سبيل الله

ثامناً : ابن السبيل

وفيما يلي تفصيل هذه المصارف : -

أولاً : الفقراء وهو جمع فقير وهو الذي لا شيء له مطلقاً ولا قدرة له على الكسب ويرى البعض أنه من له شيء دون الكفاية .

ثانياً : والمساكين جمع مسكين وهو الذي له شيء ولكن لا يكفيه واستدل على هذا بقوله تعالى « أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر » فسماهم مساكين مع أن لهم سفينة يعملون فيها .

وذهب بعضهم إلى أن المسكين أسوأ حالا من الفقير واستدلوا على هذا بقوله تعالى (أو مسكيناً ذا مرتبة) أي أن يده لاصقة بالتراب من العدم .

(١) الصدقات المراد بها هنا الزكاة . والقرآن يطلق الصدقة على الزكاة لقوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » .

وقد وردت في ذلك أقوال كثيرة وما ذكرناه هو بعض هذه الأقوال (١) .

قواعد العطاء للفقراء والمساكين : -

- يعطى الفقراء والمساكين من هذه الأموال ما يعدمهم عن الفقر .
- يتحرى عامل الصدقة ما يتناسب مع حالة المستحقين ودرجة احتياجهم فقد يصبح التاجر والصانع بالقليل غنيا لأنه يوظف ما حصل عليه ورأى الامام الغزالي أن الأقرب الى الاعتدال اعطاء الفقير أو المسكين كفاية سنة (٢) .

ثالثا : العاملون على الزكاة : -

- ويقصد بهم العاملون الذين يعيّنهم الامام لجباية الزكاة في جميع مراحلها سواء من يجمعونها ويحفظونها وينقلونها ومن يساعدونهم من المحاسبين والكتبة ومن يكيلونها أو يزنونها أو يعدونها (لأن بعض أنواع الزكاة تجبى عينا) .
- ويتصرف ولى الصدقة (الزكاة) اذا قلدها طبقا للاختصاصات المنوطة له فاما أن يختص : -
- (١) بأخذها وقسمتها فله الجمع بين الأمرين ويأثم بتأخير قسمتها .

(١) المنتخب من السنة النبوية الشريفة (مدينة مجلة منير الاسلام)

العدد ٣٦ المجلد الثاني ص ٩٧٠

(٢) الاتفاق العام في الاسلام

دكتور ابراهيم فولاد علي ص ٦٩

(ب) بأخذها وينهى عن استعمالها فيقتصر اختصاصه على الأخذ وهو ممنوع من القسمة .

(ج) والثالث أن يطلق اختصاصه فيزاول الجمع والقسمة .

شروط العمال القائمين على الزكاة : - (١)

- أن يكون رجلا أمينا ثقة عفيفا ناصحا مأمونا على الرعية .
- يختار لجمع الصدقات في البلدان أقواما يرتضسيهم ويسأل عن مذاهبهم وطرأئهم وأماناتهم .
- لا يتولى الزكاة عمال الخراج فإن مال الصدقة لا ينبغي أن يدخل في مال الخراج .
- لا يجرى عليهم ما يستغرق أكثر الصدقة .
- العامل على الصدقة كالغازي في سبيل الله (حديث شريف معناه أن العامل الأمين يعتبر من المجاهدين في سبيل الله) .
- لا يأخذ المال رشوة أرباب الأموال أو هداياهم ويؤيد ذلك حديث الرسول صلى الله عليه وسلم باعتبارها غلول .

المالية الحديثة تطبق اثابة القائمين على الضرائب من حصيلتها : -

في ظل المالية الحديثة تدفع الحكومة مرتبات العاملين على الضرائب وتزيد عليها حوافز تصل الى نسب معينة من زيادة الحصيلة عن المستهدف تحصيله سنويا فقد تضمنت موازنة جمهورية مصر العربية مثلا نصا يعطى العاملين بالجهات التي تقوم بتحصيل موارد الدولة

(١) الخراج لأبي يوسف في نصيحة لهرون الرشيد ص ٨٠

نسبة ٣٪ من الزيادة في الحصيلة عن المستهدف كحوافز تشجيعية لهؤلاء العاملين .

المقدار الذى يأخذونه :

واختلف العلماء فى المقدار الذى يأخذونه فقال أبو حنيفة وأصحابه يعطون على قدر أعمالهم وكفاية أمثالهم بالمعروف والعاملون عليها يأخذون ولو كانوا أغنياء لأنه أجر عمل وعن الشافعى أن يكون لهم الثمن باعتبار أن المذكورين ثمانية أصناف (١) .

المقصود بالمؤلفة قلوبهم :-

وهم الذين لم يرسخ الإيمان فى قلوبهم فيعطون من الزكاة نأليفا لهم وكان النبى صلى الله عليه وسلم يتألفهم لاتقاء شرهم وكى يكونوا غوثا للمسلمين والاسلام ، وكان هذا النوع يعطى من أموال المسلمين بطريقتين الأولى اذا كان مسلما أعطى من أموال الزكاة واذا كان مشركا أعطى من أبواب المصارف الأخرى كالقوى والغنائم .

وظل الأمر كذلك الى أن قويت الدولة الاسلامية فحرمهم عمر من هذا المورد الا أن هذا لا يمنع من تطبيقه فى الظروف الحاضرة للدعاية للاسلام ونشره واعلاء شأن المسلمين .

واذا كانت بعض الدول الاسلامية محدودة الموارد فان دولا أخرى تفيض مواردها عن نفقاتها العامة تستطيع بل يجب عليها أن تساهم فى هذا المضمار احياء للحكمة التى تنفياها الرسول صلى الله عليه وسلم خصوصا فى عصرنا الحاضر الذى يتعرض فيه الاسلام للدعاية المضادة فى الوقت الذى تتسابق فيه الدول الأخرى التى نشر أديانها والدعوة اليها وتدعيم هذه الدعوة بالأموال الطائلة .

(١) التوجيه التشريعى فى الاسلام من بحوث مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية -

الجزء الثانى بحث بقلم الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة ص ١٥٦

والمؤلفة قلوبهم اربعة اصناف :

صف منهم تألف قلوبهم لمعونة المسلمين وصنف تألف قلوبهم للكف عن المسلمين وصنف تألف قلوبهم لترغيبهم في الاسلام .
وصنف يتألفهم لقومهم وعشائهم في الاسلام (١)

خامسا : وفي الرقاب : -

ويشمل المكاتب وغيره والمكاتب هو الرقيق الذي علق سيده عتقه على قدر من المال يدفعه اليه ، فيعطى من الزكاة معاونة له على تحريره وكذا يفك منها الأسارى المسلمين وبذلك يكون الاسلام أول نظام يستخدم الأموال لمنح الحرية للعبيد والأسارى .

سادسا : والغارمين :

جمع غارم وهو المدين الذي يستدين لغير معصية وعجز عن الوفاء فيعطى من الزكاة مساعدة له على قضاء دينه ومثله من استدان لتسكين فتنة بين قوم فيعطى ولو كان غنيا ترغيبا في هذه المكرمة العظيمة (٢) .
كأن يقع بين فريقين عداوة وضغائن يتلف بها نفس أو مال ويتوقف الصلح بينهم على من يتحمل التعويض عن النفس والمال فيسمى انسان في الصلح ويتحمل ذلك التعويض ويسمى « حسالة » .

وقد روى مسلم بإسناده عن قبيصة بن المخارق قال تحملت حسالة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسألته فيها فقال « أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فأمر لك بها » ثم قال « يا قبيصة ان الصدقة لا تحل الا

(١) بحث فضيلة الأستاذ محمد أسد أبو زمرة

ضمن بحوث مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية ص ١٥٦ الجزء الثاني

(٢) للنتخب من السنة النبوية الشريفة (عدية مجلة مشير الاسلام)

المعد ٣٦ المجلد الثاني ص ٩٧١ .

لثلاثة : رجل تحمل حماله فيسأل فيها حتى يؤديها ثم يسك ورجل أصابته جائحة فأجتاح ماله ففعلت له المسألة حتى يصيب سدادا من عيش أو قواما من عيش ورجل أصابته فاقة حتى يشهد ثلاثة من ذوى الحجى من قومه لقد أصابت فلانا فاقة ففعلت المسألة حتى يصيب سدادا من عيش أو قواما من عيش وما سوى ذلك فهو سحت يأكلها صاحبها سحتا يوم القيامة » (١) •

ومن هذا يتبين أن الاسلام يأمر بأداء الديون العادلة من بيت الزكاة وقد سبق الانسانية كلها سبعا بعيدا ، فلا يوجد قانون ولا نظام تؤدي فيه الديون اذا عجز المدينون عن السداد ولو وزن بالوقائع التي كانت في عصر نزول القرآن لعلمت كيف علا القرآن بالاجتماع الانساني والتعاون الجماعي ، وحسبك أن تعلم أن القانون الروماني في بعض أدواره كان يسوغ للدائن أن يسترق المدين ، أما شريعة اللطيف الخبير فقد أمرت بأن تؤدي الدولة دين المعسر ، وفي ذلك تضافر اجتماعي وتعاون انساني وفيه أيضا تشجيع على القرض الحسن لأن ذا المال اذا علم أن ماله لن يضيع أبدا أقرض المدين القرض الحسن وبذلك تحفظ المروءات ويصل الى كل ذي حق حقه (٢) •

سابعا / وفي سبيل الله :

هو الغازي في سبيل الله فيعطى الزكاة لأن انقطاعه للجهاد أقعده عن العمل والكسب وليس هذا من باب التشجيع على البطالة فهذا الصنف قد آثر مصلحة الوطن على مصلحة نفسه وترك العمل لشخصه

(١) الاتفاق العام في الاسلام

د- ابراهيم فؤاد أحمد على ص ٧٦

(٢) من بحث بقلم الأستاذ الشيخ محمد أحمد أبو زمره عن الزكاة .

التوجه الشرعي في الاسلام الجزء الثالث ص ١٥٩ •

ليعمل في مجال أوسع وهو العمل لاعلاء كلمة الله وخدمة المجتمع الاسلامي كله .

ويرى البعض أن سبيل الله يشمل التزو الشرعي وغيره من مصالح الاسلام ويجوز صرف الزكاة في المنافع العامة وما تقتضيه حاجات الأمة .

ثامنا : وابن السبيل

هو المسافر المنقطع عن أهله وماله فيعطى من الزكاة وإن كان غنيا في بلد - معاونة له على بلوغ غايته ولأن انقطاعه عن ماله جعله معدما لا يملك ما يقيم به أوده ، ويرى بعضهم أن ابن السبيل هو الذي قطع عليه الطريق فحال بينه وبين ما يملك .

وقيل هو الذي يريد السفر في غير معصية فيعجز عن بلوغ مقصده إلا بمعاونة تبلغه الى مقصده ولما كان الذي يريده فيعطى من الزكاة لذلك (١) .

وعن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« لا تحمل الصدقة لغني الا لثلاثة في سبيل الله وابن السبيل ورجل له جار فتصدق عليه فأهدى له » .

أخرجه أحمد وأبو داود واللفظ لأحمد وفي رواية (أو جار فقير يتصدق عيه فيهدي لك أو يدعوك) .

والمقصود بالحالة الثالثة رجل غني كان له جار فقير فتصدق الناس على الفقير فأهدى لجاره الغني مما أخذ من الزكاة فيجوز للغني قبول هدية الفقير لأن صفة الزكاة قد زالت عنها وتحولت الى اسم الهدية .

(١) المنتخب من السنة النبوية الشريفة - هدية مجلة منبر الاسلام - المجلد الثاني العدد ٣٦ ص ١٧١

وتفسير الرواية الثانية أن الفقير أخذ الزكاة لاستحقاقه وملكها فيجوز له التصرف فيما ملك بالاهداء وغيره فأهدى لجاره الفنى منها أو دعاه لضيافة وقدم إليه مما جاء عن طريق الصدقة فيحل للفنى أن يأكلها « لأنها قد زال عنها اسم الصدقة وأصبحت من باب الهدية أو الأكرام (١) » .

تقسيم مصارف الزكاة من حيث ~~مناها~~ :

توضح أن مصارف الزكاة كما جاءت في القرآن أقسام ثمانية متميزة ولو أردنا أن نقسمها من حيث معناها لقسمناها ثلاثة أقسام من حيث المقصد فيمكن تقسيمها ثلاثة أقسام (٢) .

القسم الأول : سد حاجة المحتاجين وذلك القسم يشمل الفقراء والمساكين والغارمين وفي سبيل الله وفك الرقاب وابن السبيل وهو القسم الأكبر .

والقسم الثاني : الاتفاق على الغزاة والجيش المجاهد بشكل عام .

والقسم الثالث : الجامعون لها والذين يتولون ادارتها وتوزيعها بالعدل والقسطاس المستقيم .

ولكن هل يكتفى بالصرف في بعضها أم لا بد من استيعابها جميعا الشافعى قال تصرف في كلها ولا بد من استيعابها .

جمهور الفقهاء قرروا أنه في آيتها وضعت أجزاء .

يراعى ولي الأمر العادل العناية بالأهم منها فالأهم .

(١) المنتخب من السنة النبوية الشريفة (منبر الإسلام) للجلد الثاني العدد ٢٧

س ١٣٥ .

(٢) التوجيه التشريعى فى الإسلام من بحوث مؤتمر جميع البحوث الإسلامية الجزء الثانى

غير أنه يجب أن يلاحظ في الاعتبار أمر الفقراء والمساكين أولاً ذلك لأن هؤلاء لهم حق في كل بيوت المال الإسلامية فلمهم حق في بيت مال القنائم .

ولهم حق في بيت مال الخراج والجزية .

ولهم حق في بيت مال الزكاة .

ولهم كل مال الضوائع .

وأن من الصرف على الفقراء الصرف على المؤسسات الخيرية ، كمؤسسة طبية لمعالجة الفقراء أو مؤسسة لتعليمهم أو مؤسسة لايواء اليتامى الفقراء والشيوخ والعجزة الفقراء وإذا كانت الدولة لا تجمع الزكاة فانه يجوز اعطاؤها هذه الجماعات على أساس أنها نأية عن الفقراء الذين تعمل لهم ، وقد نص في حاشية رد المختار لابن عابدين : على أن ما ينفق في سبيل تعليم الفقراء والمساكين وعلاجهم هو اتفاق عليهم واعطاء لهم .

امثلة أخرى على اوجه اتفاق الزكاة :

حينما تولى الحكم في الاسلام عمر بن العزيز كان عدد كبير من المسلمين يعانون من الفقر والديون وبعد عامين فقط من توليه الحكم والتزامه بنظام الزكاة الاسلامي أرسل اليه والى العراق بفائض بيت المسلمين فردّه اليه وكتب له أنظر كل من استدان في غير سرف ولا بترخ فاد عنه دينه فكتب اليه الوالى أنى قد أدبت الدين عن المدين فلم يبق في العراق مدين واحد فماذا أفعل ببقية المال فكتب اليه عمر بن عبد العزيز أنظر كل بكر لم يتزوج وشاء أن يتزوج فزوجه وأصدق عنه وأرسل الوالى الى عمر يخبره أنه نفذ أوامره ومازال هناك مال فكتب اليه عمر أنظر من قبلكم من أهل الذمة « النصارى واليهود » قد ضعف

عن أرضه فأعطه ما يصلح به أرضه .. وهكذا غطت أموال الزكاة أخطار الديون التي لا يمكن أن تغطيها أى وثيقة تأمين ، كما كملت ما يسمى بالاعفاف أى حاجة الانسان الى الزواج وحقت الكفاية لا للمسلم وحده ولكن للمسيحي واليهودى .

وفى كل العصور الاسلامية المزدهرة كان بيت المسلمين الذى تفره الزكاة مؤسسة تأمين تعاونية كبرى لكل من يعيش داخل الدولة الاسلامية . ومن أموال الزكاة كان بموض صاحب المصنع اذا أفلس أوضاع مصنعه وكان يعطى صاحب الحرفة ما يشتري به آلات العمل ، وكان يعوض التاجر اذا فقد بضاعته أو أفلس . حتى تاجر الجواهر والعطر اذا أفلس كما قال الامام النووي كان يعطى من بيت المال عشرة آلاف دينار (١) .

عدم الانفاق على بنى هاشم من الزكاة : -

لا يحل لولى الأمر اذا جمع الزكاة ولا لأربابها ان أدوها أن يمتروا بنى هاشم من الزكاة لقوله عليه السلام : « ان الصدقة لا تحل لآل محمد انما هي أوساخ الناس »

ويروى مسلم فى صحيحه أن عبد المطلب بن ربيعة انطلق هو والفضل ابن العباس يسألان رسول الله ليعتزلهما على الصدقة فقال عليه السلام : « ان الصدقة لا تعن لمحمد ولا لآل محمد انما هي أوساخ الناس

والفقراء منهم يأخذون من الغنائم اذ أن لهم خمس خسها على النحر السابق ايضاحه .

ولقد قال جمهور الفقهاء أن بنى هاشم لا يأخذون من الزكاة اذا

جريدة الاهرام ٢ نوفمبر ١٩٧٩ ص ١٢ حديث الدكتور حسين حامد استاذ الشريعة بجامعة القاهرة .

كانوا فقراء ويأخذون على رأى كثير من العلماء اذا كانوا عاملين
عليها .

ويرى البعض أن الهاشميين يأخذون من زكاة الهاشميين للصلة
التي تربطهم ولأن النبی صلى الله عليه وسلم منعهم أن يأخذوا من
الناس ، ولم يمنعهم من أن يأخذ بعضهم من بعض .

وقد امتنع رسول الله عن اعطائهم من الزكاة ليطمئن الناس الى
حكم الاسلام ولأن رسول الله تعالى والحاكم العادل لا يكتفى بالعدل
بل ينفى كل شبهة تحوم حول العدل لتطمئن القلوب وتسكن النفوس
خصوصا وأن بعض المناققين يلمزون في الصدقات (١) .

(١) من بحث بقلم الأستاذ الشيخ محمد اسد أبو زهرة عن الزكاة في مجلد
الترجيح التشريعي في الاسلام الجزء الثاني ص ١٦٢

مصارف الغنائم ومال الضوائع

أولا : مصارف الغنائم :

« واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى
واليتامى والمساكين وابن السبيل » •

في ضوء الآية السابقة : -

كان للرسول صلى الله عليه وسلم سهم في حياته ينفقه على نفسه
وأزواجه وما فضل عن ذلك يجعله في المصالح العامة وعلى أهل الفاقة.
وسهم لذوى قرياه وهم بنو هاشم وبنو عبد المطلب الذين خضعوا
للاسلام .

وقد تغير نظام هذا التوزيع في عصر ابي بكر وعمر فقد أصبح
سهم الرسول وسهم ذوى القربى يصرف في مصالح المسلمين وكذلك
الجيش .

وسهم لليتامى •

وسهم للمساكين

وسهم لأبناء السبيل

وقد سبق أن أوضحنا كيفية تقسيم أربعة أخماس الغنائم عند معالجة موضوع الغنائم . كما سبق أن أوضحنا ما المقصود بالسكين وابن السبيل .

ثانيا : الانفاق من بيت مال الضوائع :

من موارد الدولة كل مال ليس له مالك أو لم يعرف له مالك كمال اللقطة التي مضت عليها فترة التعريف ولم يظهر صاحبها وكالتركت التي ليس لها مستحق (١)

وهذا القسم من بيوت المال للفقراء ليس فيه شركة لأحد سواهم فنه يطب لأدوائهم وتشتري أدوية وتنشأ دور لعلاجهم ومنه تؤدي الديات التي تجب عليهم فمن وجبت عليه دية في قتل خطأ أو في جرح ولا مال له فانه يؤدي ذلك من بيت مال الضوائع فهو بيت الفقراء حقا وصدا (٢) .

(١) انظر بحث الموارد الإسلامية في الإسلام لفضيلة الشيخ عبد الرحمن حسن ص ٢٢ في المجلد الثاني من التوجيه الشرعي في الإسلام من بحوث مجمع البحوث الإسلامية .

(٢) الزكاة لفضيلة الشيخ محمد أحمد أبو زهرة ص ٩٨ المرجع السابق .

البَابُ الرَّابِعُ

الموازنة العامة في الإسلام

الموازنة العامة للدولة فى النظم المالية الحديثة

تعريف الموازنة العامة

تجمل تعريف الموازنة العامة فى ثناياها خصائص عامة وهى :
أنها عبارة عن بيان باستخدامات الدولة ومواردها وأن هذا البيان
تقديرى وليس فعليا .
وأنه عن فترة زمنية محدودة تكون عادة سنة وأنه معتمد من
السلطة التشريعية .
وقد أورد قانون الموازنة العامة فى مصر رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣
التعريف التالى :

« الموازنة العامة للدولة هى البرنامج المالى للخطة عن سنة مالية مقبلة
لتحقيق أهداف محددة وذلك فى إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية وطبقا للسياسة العامة للدولة » .

وبتحليل التعريف السابق يتضح ما يلى :

— تضمن التعريف اصطلاح الموازنة تميزا لها عن «الميزانية السنوية»
التي تعد على هيئة جدول مبوب بقيمة أصول المشروع وخصومه
فى نهاية السنة المالية ويعبر عن المركز المالى الحقيقى لذلك
المشروع .

(١) كتاب الموازنة العامة للدولة تأليف الأستاذ قطب ابراهيم محمد ص ٩ وما بعدها

— اعتبر التعريف الموازنة العامة هي البرنامج المالى للخطه وبذلك تكون الموازنة العامة للدولة أداة من أدوات الخطه وأنه من الضروري الربط بينهما وجرت العادة أن ترتبط كل منهما بموازنة النقد الاجنبى فى البلاد التى تعد هذه الموازنة .

مبادئ الموازنة العامة : —

من الناحية التقليدية يستوجب علم المالية العامة ضرورة قيام الموازنة العامة على عدة مبادئ وهى :

سنواتية الموازنة: وهى أن الموازنة العامة تعد عن فترة زمنية تصل عادة الى سنة ، اذ ان لكل دولة سنة مالية تتفق مع السنة المالية أو تتداخل معها والسبب فى أن الفترة المالية تصل عادة الى سنة هو أن فترة السنة تغطى جميع العوامل الموسمية التى تؤثر على الاتفاق العام وعلى الموارد العامة .

شمول الموازنة : طبقا لهذا المبدأ ينبغى أن تكون الموازنة العامة شاملة للنفقات العامة للدولة كما ينبغى أن تدرج بها جميع الموارد وتظهر تلك الموارد بالموازنة العامة اجمالية قبل خصم النفقات العامة منها .

شموع الموازنة : بمقتضى هذا المبدأ تكون الموارد العامة والنفقات العامة شائعة بحيث لا يخصص ايراد معين لخدمة معينة أو نشاط بالذات وبحيث تكون الايرادات فى جانب والمصروفات فى الجانب الآخر من الموازنة .

مبدأ وحدة الموازنة :

بمقتضى هذا المبدأ يكون للدولة موازنة واحدة تحتوى على كافة النفقات فى جانب وكافة ايراداتها فى جانب آخر .

والواقع أن مبدأ الوحدة بهذا المعنى الضيق أصبح لا يلائم الاتجاه الحديث لوظيفة الدولة التى بمقتضاها تزاوُل أنشطة اقتصادية واجتماعية وغيرها بجانب وظائفها التقليدية وتنفقات هذه المشروعات ومواردها لها طبيعة مختلفة عن المصروفات والموارد العامة للحكومة كالضرائب والرسوم الأمر الذى يتطلب أن توجد أكثر من موازنة عامة ومن ناحية أخرى فإن تطبيق نظم اللامركزية أدى الى فصل مصروفات وموارد الحكومة المركزية عن مصروفات وموارد وحدات الحكم المحلى واعداد موازنات للوحدات الأخيرة مستقلة عن موازنة الحكومة المركزية .

مبدأ وضوح الموازنة : -

ينبغى أن تسم الموازنة العامة بالوضوح الكافى ليمكن تفهم محتوياتها سواء بالنسبة لممثلى الشعب أو القائمين بتنفيذها أو غيرهم من المهتمين بدراساتها وبناء على ذلك تقسم اعتماداتها للايضاح ويساهم فى وضوح الموازنة وسائل الاعلام المختلفة والمناقشات التى تدور بشأنها والبيانات والايضاحات والرسوم التى تصدر عنها .

مبدأ دقة الموازنة : -

يقصد بدقة الموازنة أن تسم تقديرات النفقات والموارد العامة بالواقعية لأن عدم دقة التقديرات فى الجانبين تؤدي الى التأثير على نتيجة الموازنة العامة من فائض أو عجز واظهاره على غير حقيقته .

مبدأ مرونة الموازنة : -

يقصد بمرونة الموازنة السهولة فى تنفيذها ومراعاة الاحتمالات خلال السنة المالية وامكان مواجهة هذه الاحتمالات وألا تكون كثرة الاجراءات حائلا دون انطلاق تنفيذ الموازنة العامة .

توازن الموازنة : -

قصد الاقتصاديون القدماء ببدأ توازن الموازنة العامة أن تكون النفقات العامة للدولة في حدود مواردها فلا يعترفون بمجزز الموازنة العامة بل اشتراطوا التوازن الكمي للموازنة ، غير انه يعد توالى الازمات الاقتصادية فى الثلاثينات وتوالى الحروب وانتشار المبادئ الاشتراكية وتدخل الدولة فى المجالات الاقتصادية لرفع مستوى المعيشة واذابة الفوارق فى الدخول اتسع نشاط الدولة وازداد بالتالى الاتفاق العام مما لا تستطيع الموارد التقليدية مواجهته فلا يمنع من وجود عجز فى الموازنة العامة ومواجهته بقروض ، اذ أن الأهم من توازن الموازنة العامة هو تحقيق التوازن الاقتصادى العام .

نبوب الموازنات :-

تصدر الموازنات العامة مبوبة النفقات والموارد ليمكن مناقشتها ويتم مراقبتها ويتم تحديد نصيب كل وحدة تنظيمية من النفقات العامة والموارد العامة وكذلك توزيعها بين الحكومات المركزية ووحدات الحكم المحلى .

وقد سبق أن أوضحنا أسس هذه التقسيمات عند معالجة الاتفاق العام وتسمى نفس التقسيمات فى الموازنة العامة على الموارد أيضا .

دورة الموازنة العامة :-

تسم مراحل الموازنة العامة بالتابع مما يؤدى الى تحديد دورة متكاملة للموازنة العامة تحوى مراحل متعاقبة وهذه المراحل هى :

مرحلة الاعداد

مرحلة الاعتماد

مرحلة التنفيذ

مرحلة المراجعة والحسابات الختامية : -

وتختلف مسؤولية القيام بتلك المراحل من دولة لأخرى إلا أنها موزعة عموماً بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فتقوم السلطة التنفيذية بجميع المراحل ما عدا مرحلة الاعتماد فتختص بها السلطة التشريعية .

وتتحقق دورة الموازنة العامة عادة في ظل إطار دستوري وقانوني وتسير في إطار زمني أيضاً محدد بالدستور والقوانين وهذا طبيعي لأن لكل دولة سنة مالية تبدأ وتنتهي في تاريخ محدد وتمتد الموازنة العامة عادة عن سنة تتطابق مع السنة المالية مما ينبغي معه أن تصدر في أول السنة المالية بعد أن تكون قد اجتازت مرحلتى الاعتماد والاعتماد وتبدأ في مرحلة التنفيذ .

ونورد فيما يلي موجزاً عن كل مرحلة .

مرحلة التحضير وخطواتها : -

قبل بداية السنة المالية بوقت كاف تصدر الجهة المختصة بإعداد موازنة الدولة تعليمات للجهات التى تدرج موازاناتها في موازنة الدولة ، توضح السياسة العامة للموازنة الجديدة وكيفية إعداد مشروعات موازاناتها ومواعيد تقديم هذه المشروعات المختصة ، وغالباً ما تعهد هذه الجهات الى متخصصين بها لإعداد مشروعات موازاناتها متضمنة مقترحاتها وتقديمها للجهة المركزية المختصة بإعداد موازنة الدولة .

يتم بحث مشروعات موازانات الجهات بمعرفة الجهة المركزية ثم يتم مناقشتها مع الجهة المختصة وتبلور المناقشة عن اتفاق مبدئى على تقديرات الاعتمادات والموارد التى تدرج بمشروع موازنة كل جهة .

ثم يجمع ما تم الاتفاق عليه مع هذه الجهات لاعداد الموازنة العامة وعلى ضوء ارقام تقديرات الموارد والنفقات العامة يتم تحديد عجز الموازنة العامة أو فائضها وتتحدد السياسة التي تطبق لتحقيق توازن الموازنة العامة أو تمويلها بالمعجز .

تعرض الصورة المعدة لمشروع الموازنة العامة على مجلس الوزراء أو الجهة المختصة طبقا للنظام الموضوع لذلك في الدولة لمناقشتها وقرارها تمهيدا لاحتالها بمعرفة السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية .

مرحلة الاعتماد . -

يعرض عادة مشروع الموازنة العامة على السلطة التشريعية وتحيلها على اللجنة المختصة لدراستها ووضع تقرير عنها ويتم مناقشة الموازنة العامة في ضوء تقرير اللجنة وتعرض هذه المناقشات عادة للسياسة التي قامت عليها الموازنة العامة وحجم النفقات العامة وحجم الموارد العامة واجراءات توازن الموازنة العامة ومصادر التمويل وغير ذلك من السياسات والأوضاع التي تتصل بمشروع الموازنة العامة وقد تدخل السلطة التشريعية تعديلات على مشروع الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية وفي حدود ما يقضى به الدستور والقانون ثم يعتمد مشروع الموازنة العامة .

مرحلة التنفيذ -

تلى مرحلة تنفيذ الموازنة العامة مرحلة الاعتماد ويبدأ العمل بالموازنة الجديدة من أول السنة المالية ويعتبر صدور قانون الموازنة العامة ترخيصا لكل جهة في حدود اختصاصاتها باستخدام الاعتمادات المقررة لها في الأغراض المخصصة من أجلها كما تقوم بتحصيل الموارد المدرجة بموازنتها مع الالتزام بأحكام القوانين والقرارات واللوائح

المعمول بها ولا يجوز تجاوز الاعتمادات المقررة الا بعد استصدار الاعتمادات الاضافية اللازمة .

ويتطلب تنفيذ الموازنة العامة تطبيق نظام محاسبة لاثبات العمليات المالية في دفاتر تعد لهذا الغرض وتكون مؤيدة بالمستندات اللازمة ، وتمكن بيانات هذا النظام من تحقيق الرقابة المالية على عمليات الموازنة العامة ، سواء آكانت تلك الرقابة قبل الصرف أم بعده ، كما يتم بناء على البيانات المستخرجة من الدفاتر المحاسبية متابعة تنفيذ الموازنة العامة والتأكد من تحقيق الاهداف التي تفتتها .

مرحلة الحسابات الختامية :

بعد انتهاء مرحلة تنفيذ الموازنة العامة تبدأ المرحلة الأخيرة وهي اعداد الحسابات الختامية « والحساب الختامى هو بيان فعلى بصروفات الدولة وايراداتها عن فترة زمنية مضت » ويتم اعداده بمعرفة السلطة التنفيذية ويظهر الحساب الختامى النتائج العامة لتنفيذ الموازنة العامة من عجز أو فائض كما يتضمن بياناً عن الاعتمادات الاضافية التى صدرت خلال السنة المالية والتجاوزات التى حدثت ، كما يكون مرفقاً به عادة بيانات عامة كالدين العام وموجودات ومواد المخازن ومتأخرات ومطلوبات الحكومة وغير ذلك مما يمكن من التعرف على المركز المالى للدولة فى نهاية السنة المالية المعد عنها الحساب الختامى ويتم مراجعته بعد اعداده بمعرفة جهاز الرقابة المركزى ثم يرسل للسلطة التشريعية التى تناقشه وتبدى ملاحظاتها وما يعين لها من آراء ثم تعتمده .

وبذلك تنتهى دورة الموازنة العامة .

تصور موازنة عامة في المالية العامة في الاسلام في عهد عمر بن الخطاب

لماذا لم تعد موازنة عامة للنظام المالي الاسلامي : -

أوضحنا جانبى الموارد والنفقات العامة في مستهل العصر الاسلامي وكان منطقيا أن تعد موازنة عامة تتضمن تقديرات الموارد العامة والنفقات العامة سنويا ، كما هو متبع في النظم المالية الحديثة ، والواقع أن اعداد موازنة عامة يظهر بها جانبى الموارد والنفقات العامة لم يكن معروفا في ذلك الوقت .

فمن الناحية التاريخية لم تصل الدول الى اعداد الموازنة العامة مرة واحدة فبدأت بانجلترا بتقرير حق ممثلى الشعب بالاذن للملك في جباية الضرائب من الشعب وقد تقرر ذلك نهائيا في عهد شارل الأول عام ١٦٢٨ ضمن قرار « اعلان الحقوق » ثم لم يلبث أن مد البرلمان اختصاصه الى مناقشة الايرادات الأخرى ، وبذلك امتدت رقابة البرلمان خلال القرن الثامن عشر الى كل موارد الدولة ثم نشأ بعد ذلك حق نواب الشعب في مناقشة النفقات العامة التى توجه فيها هذه الموارد ثم بعد ذلك تدرج الوضع للوصول للمرحلة الثالثة وهى حق الاعتماد الدورى للايرادات والنفقات فنشأت الموازنة الحديثة .

وفي فرنسا مرت بنفس المراحل ولم تنشأ أول موازنة عامة الا في عام ١٨١٤ .

أما في مصر فقد ظهرت أول موازنة عامة في عام ١٨٨٠ بناء على طلب صندوق الدين نتيجة للديون التي استدانها الخديو اسماعيل .

واذا كانت الدعوة الاسلامية قد بدأت في القرن السابع الميلادي فقد قامت قبل نشوء الموازنة العامة بعدة قرون فلم يكن وقتئذ نظام الموازنات العامة قد عرف ، ولم تكن هناك مبررات تدعو الى اعدادها ، فلم يكن في السنوات الأولى للإسلام ملوك أو أباطرة ، يفرضون الضرائب والأنوات عنوة على الشعب لينفقونها كلها أو بعضها وفق رغباتهم وفي مصالحهم الخاصة كما حدث في انجلترا وفرنسا ولم تكن هناك ديون على الدولة الاسلامية كما حدث في مصر، وإنما كان هناك نبي معصوم وخلفاء راشدون فصلوا بين مالية الدولة وما تقرّر لهم من مرتبات نظير ادارة الدولة أو بين أموالهم - ان كانوا ذوي مال - وبين الأموال العامة ، وكانوا يأخذون بالمشورة في المسائل المالية الهامة ، أضف الى ذلك أن جزءا هاما من الموارد كان مقررا بالقرآن وأن ما تقرّر منها بمعرفة الخلفاء الراشدين كان له ما يبرره ، ففي عهد عمر بن الخطاب مثلا فرضت العشور على تجارة أهل الذمة ودار الحرب تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل .

ولم تكن المالية مثقلة بالديون حتى ينشأ التفكير في تصوير موازنة عامة تعطي مؤشرات الوفاء بالنفقات العامة وسداد أقساط القروض المستحقة ، بل كانت الإيرادات تفيض عن الموارد ابتداء من عهد عمر بن الخطاب مما جعله يتوسع في النفقات العامة .

ومع ذلك لو أريد وقتئذ التفكير في موازنة عامة اسلامية لكان الأمر ميسرا واضحا لما اتسمت به الموارد العامة من تحديد ووضوح

ويقين ، فاذا اخترنا عهد عشر فإنه كان يمكن تصوير موازنة عامة على النحو الذى سنوضحه فيما بعد ، وحيث أن الموازنة تكون سنوية فينبغى أن تكون هناك سنة مالية مما يتطلب مناقشة موضوع السنة المالية فى الاسلام .

السنة المالية فى الاسلام : -

تتضمن المالية العامة أن تكون لكل دولة سنة مالية تتفق مع السنة الميلادية أو تتداخل معها أو تكون متداخلة مع التقويم الهجرى كما هو الحال فى المملكة العربية السعودية ، فهل كانت هناك سنة مالية ، ان التقويم الهجرى فى النظام الاسلامى لم يتبدىء العمل به الا بعد سبع عشرة سنة فقط من الهجرة (١) .

ومع ذلك فان مبدأ السنوية ورد فى القرآن الكريم « ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فى كتاب الله » ومبدأ السنوية طبق فى بعض الموارد فى الزكاة عموما لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول والخراج ضريبة سنوية .

ومع ذلك يبدو أنه فى بعض الروايات كانت السنة المالية تساير السنة الهجرية .

فمن ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال : سمعت عثمان بن عفان يقول « هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤده حتى تخرجوا زكاة أموالكم ومن لم تكن عنده لم تطلب منه ، حتى يأتى بها تطوعا ، ومن أخذ منه حتى يأتى هذا الشهر من قابل » قال ابراهيم ، أراه يعنى شهر رمضان (٢) .

(١) جوهر الاسلام للأستاذ أنور الجندى ص ١٠٤

(٢) أبو عبيدة (مرجع سابق ص ٥٣٤ ، ٥٣٥

والمعنى ان هذا الشهر هو الشهر الذى تخرجون فيه الزكاة فمن كان عليه دين فليؤده حتى يصرف ما بقى من المال بعد أداء الدين فتخرج زكاته ان كان يبلغ نصابا ومن لم يبلغ النصاب فليس عليه زكاة ومن أداها فلا تتكرر عليه الزكاة فى عام واحد •

ويقول أبو عبيد « قد جاءنا فى بعض الأثر — ولا ادرى من هوان هذا الشهر الذى اراده عثمان هو المحرم (١) » •

ولعل وجه هذا أن هذا الشهر هو رأس السنة الهجرية •

فاذا استدللنا بقول عثمان وبتعليق أبي عبيد عليه كان معنى ذلك ان مدلول السنة المالية كان مطبقا فعلا فى بعض النواحي المالية كالضرائب وان السنة المالية كانت تطابق السنة الهجرية •

تصور لموازنة عامة اسلامية فى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه : —
يمكن تصور اعداد موازنة عامة فى عهد عمر بن الخطاب باتباع الخطوات التالية : —

اولا : يمكن ان تتكون الموازنة العامة فى المالية الاسلامية من الموازنات التالية : —

— موازنة الخراج والجزية والعشور والقطائع وتكون مواردها من أموال الخراج والجزية والعشور ويمثل جانب النفقات فيها كل ما يصرف فى المصالح العامة كرواتب الخلفاء والولاة والقضاء والجند واعانات ومعاشات رجال الاسلام موزعة على أساس القربى من النسب النبوى والسابقة فى الاسلام وعلى المشروعات العامة كبناء القناطر واقامة الجسور وحفر الترع واصلاح الأنهار •

(١) للرجع السابق ٥٣٥

— موازنة الزكاة : — وتتكون مواردها من أموال الزكاة ويمثل جانب النفقات ما ينفق من الزكاة على مصارفها المحددة بالقرآن ، وتتضمن الاتفاق على الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل •

— موازنة الغنائم : — وتتكون مواردها من أموال الغنائم وتشمل كل مال وصل إلى المسلمين من الكفار عن طريق الغلبة والقوة ، ويمثل جانب النفقات فيها في عهد عمر بن الخطاب ما ينفق على مصالح المسلمين عامة كتجنيد الجيوش وسد الثغور والعمل على تقوية الدولة وتمكينها (بدلا من الذي كان مخصصا للرسول صلى الله عليه وسلم وذوى قرباه في حياته) وما ينفق على الفقراء والمساكين وأبناء السبيل •

— موازنة الصوائع : — وتتكون مواردها من أموال اللقياء وتركة من ليس له وارث وهي تخصص للفقراء وبذلك تكون نفقاتها عبارة عن الاعانات التي تعطى لهؤلاء الفقراء •

ثانيا : تقسم النفقات العامة والموارد العامة الى أبواب طبقا لطبيعة النفقة والإيراد وذلك على النحو التالي :

النفقات تقسم طبقا لطبيعة النفقة العامة على النحو التالي (١) : —

باب أول : ويشمل جميع ما يعطى للعاملين بالدولة الإسلامية كرواتب الخلفاء والولاة والقضاة والجند •

باب ثان : ويشمل النفقات الجارية عموما خلاف ما سبق في البند الأول وهي النفقات الجارية اللازمة لإدارة الدولة والاعانات والمعاشات التي تعطى للفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم والغارمين

(١) يمكن اتباع أسس أخرى في التقسيم على النحو السابق أيضا مناقشة تقسيمات النفقات العامة •

وفي سبيل الله وابن السبيل والرواتب التي تتقرر لرجال الاسلام
من غير الساملين بالدولة .

باب ثالث : ويشمل ما ينفق على المشروعات العامة كحفر الترعة واصلاح
الأنهار واقامة الجسور وبناء المساجد .

ثالثا : تقسيم الموارد العامة الى ابواب طبقا لطبيعة الايراد وذلك على
التنحو التالي :

باب ١ موارد غير مخصصة

بند ١ موارد الخراج

بند ٢ موارد الجزية

بند ٣ موارد العشور

باب ٢ موارد الزكاة

باب ٣ موارد الغنائم

باب ٤ موارد الضوائع

بند ١ الضوائع

بند ٢ تركات من لا وارث له

رابعا : يمكن تصوير جداول الموازنات على النحو التالي :

موازنة الخراج والجزية والعشور عن السنة المالية . .

المبلغ	التفقات العامة	المبلغ	الايرادات العامة
٠٠٠	باب ١ رواتب (للخليفة والولاة والقضاة وغيرهم)	...	باب ١ موارد غير مخصصة
...	باب ٢ نفقات جارية (اعانات ومساكنات ومصروفات جارية اخرى)	...	بند ١ موارد الخراج
...	باب ٣ مشروعات عامة	...	بند ٢ موارد الجزية
...	جملة النفقات العامة (١)	...	بند ٣ موارد العشور
		...	جملة الايرادات غير المخصصة

موازنة الزكاة عن السنة المالية

المبلغ	التفقات العامة	الإيرادات العامة
.....	باب ١ رواتب (الماملين عليها)
.....	باب ٢ نفقات جارية اعانات الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغازمين وفي سبيل الله وابن السبيل	باب ٢ موارد الزكاة
.....	جملة النفقات العامة
		جملة إيرادات الزكاة

موازنة الفنائم عن السنة المالية

المبلغ	التفقات العامة	المبلغ	الإيرادات العامة
.....	باب ١ رواتب (ما يأخذه الجند العاملون ويعتبر	باب ٣
.....	مزايا فوق مرتباتهم) -	موارد الفنائم
.....	باب ٢ نفقات جارية (نفقات جارية لشراء أسلحة للجيش واعانات الفقراء والمساكين وأبناء السبيل) -	
.....	باب ٣ مشروعات عامة	
.....	د ما كان مخصصا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وآل بيته المال بعد وفاته ، -	
.....		

موازنة الضوائع عن السنة المالية

المبلغ	التفقات العامة	المبلغ	الإيرادات العامة
.....	باب ٢ نفقات جارية اعانات للفقراء	باب ٤ موارد متنوعة (اللقيا)
.....		

التوازن بين الموارد العامة والنفقات العامة في الاسلام

مدى التوازن بين الموارد العامة والنفقات العامة :-

ويبقى بعد ذلك السؤال المالى الهام هل كانت الموارد تتوازن مع النفقات العامة أو كان يوجد عجز فى الموارد العامة عن النفقات العامة أو فائض تزيد فيه الايرادات العامة عن النفقات وهذا هو ما تسفر عنه الموازنات الحديثة .

يبدو انه فى أول نشأة الدولة الاسلامية لم تكن الايرادات تكفى النفقات العامة بالمعنى الحديث ، وقد أوضحنا ان المهاجرين الى المدينة كانوا فى رعاية اخوانهم الأنصار تطبيقاً لمبدأ التآخى الذى أمر به الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يكن للدولة الناشئة مال عام وقتئذ يكفى الاتفاق عليهم ، والجهد فى سبيل الله الذى شرع بالقرآن كان جهادا بالنفس أو جهادا بالمال أو بهما معا فكان المال الخاص فى هذا الصدد حل محل المال العام فى تحقيق أهدافه .

ومما يؤيد رأينا ما ورد عن قبيصة بن مخارق الهلالي قال « تحملت حمالة فأتيت النبى صلى الله عليه وسلم أسأله فيها فقال

« أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها » (١) مما يدل على ان أموال الزكاة لم تكن أحيانا تكفى لمقابلة بعض أوجه الاتفاق المخصصة لها .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون من بعده يوزعون ما يفرض لديهم من الأموال، روى حنظلة بن صيفى الذى كان كاتب الرسول وكان يضع عنده خاتمه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الزمنى واذكرنى بكل شىء لثلاثة » قال « فكان لا يأتى على مال ولا طعام ثلاثة أيام الا اذكره » فلا يبيت رسول الله وعنده شىء منه « وكان الغالب أن يقسم المال ليومه لذا لم يكن هناك مال مدخر .

وجرى الأمر على ذلك فى عهد أبى بكر فكان اذا ورد المدينة مال من بعض البلاد أحضره الى مسجد الرسول وفرقه بين مستحقيه ، ولما توفى أبو بكر جمع عمر الامناء وفتح بيت المال فلم يجدوا فيه شيئا غير دينار سقط من غرارة (٢) .

ولكن الأموال بعد ذلك زادت عن الإيرادات لما استوثق الأمر للمسلمين فى الشام ومصر والعراق وزادت الإيرادات على النفقات ومع ذلك لم يتم ادخارها فى عهد عمر بن الخطاب لأنه كان يرى ان المعول عليه فى رفعة الدولة وتقدمها ليس هو المال بل « طاعة الله ورسوله التى بلغنا بها ما بلغنا » فضلا عن انه كان يرى ان اختزان الأموال من مستلزمات الملك الذى يدعو الى حبس الأموال والاستئثار بالسلطة .

وسواء أتوازنت الموارد مع النفقات فى الاسلام أو نقصت الموارد العامة عن الاتفاق العام أو زادت فان ذلك لا يقلل من وجود

(١) المنتخب من السنة النبوية الشريفة - المجلد الثانى - مجلد منبر الاسلام ص ١٠٢٧ .

(٢) الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية - الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس الطبعة الثانية ١٩٦١ ص ١٣٩ .

نظام متكامل للمالية العامة في الاسلام ولا ينقص من هذا التكامل عدم وجود موازنة عامة فالموازنة العامة ما هي الا بيان بجانبى الموارد والنفقات العامة ولا تقلل من تكامل النظام عدم كفاية الموارد في بعض الأحيان لأنه في ظل الموازنة العامة حديثا قد يحدث ان تتوازن الموارد مع النفقات العامة أو تزيد عليها فيتحقق فائض يكون به احتياطي عام أو تقل عنها فتكون الموازنة العامة بسا عجز يمول عن طريق القروض والعجز في الموازنة العامة تفره النظريات المالية الحديثة مادامت غايته هي تحقيق التوازن الاقتصادي العام .

تحليل سياسة عدم تكوين احتياطي عام في الاسلام :-

ومع ذلك اذا أردنا ان نحلل أثر سياسة عدم تكوين احتياطي عام من الناحية الاقتصادية فيربط هذا التحليل بالمجتمع الذي لمبت فيه والإحكام المالية التي وضعها الاسلام لهذا المجتمع الاسلامي . فعدم تكوين احتياطي عام للدولة وتوزيعه على أفراد المجتمع يؤدي الى الاحتمالات التالية لتصرفات هؤلاء الأفراد في الأموال التي آلت اليهم :-

— ان تنفق هذه الأموال أو أجزاء منها في الصدقات « ومصارفها وهو ما يطابق مصارف الزكاة الواردة في قوله تعالى :

« وأتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب » البقرة : ١٧٧ .

« انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين » التوبة : ٦٠

فكان هذا النوع من الاتفاق يساند الزكاة في أهدافنا وهو تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع وتقليل الفوارق المادية بينهم وتدعيم الحرية وتقوية الجذب للدخول في الاسلام .

— أن تنفق هذه الأموال أو أجزاء منها في أغراض استهلاكية والاتفاق في هذه النواحي تحكمه قواعد وضعها الاسلام تجعله يسير في المسار الاقتصادي السليم لأنه اتفاق رشيد لا تشوبه شائبة الاسراف : —

« ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا » الاسراء . ٢٩ •

« والذين اذا اتفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » الفرقان : ٦٧

« ولا تؤتوا السفهاء اموالكم ... التي جعل الله لكم قايما وارزقوهم فيها واكسوهم ... وقولوا لهم قولا معروفا » النساء : ٥

والمقصود بالسفه هو صرف المال في التسلق أو فيما لا مصلحة فيه ولا غرض ديني أو دنيوي •

« ان المبلدين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا » : اذا فلا خوف من ايلولة الاحتياطي لأفراد المجتمع وانفساقه في أغراض استهلاكية لان هذا الاتفاق سيكون اتفاقا رشيدا يحقق الوظيفة الاقتصادية للاستهلاك •

— أن تنفق هذه الأموال أو أجزاء منها في أغراض انتاجية فيزيد الانتاج العام ويزيد الدخل القومي وهو ما يطابق تعاليم الاسلام التي حثت على العمل واتقائه وزيادة الانتاج •

« انا لا نفعي أجر من احسن عملا » الكهف : ٣٠ •

« اذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة — اى شتلة — فاستطاع الا تقوم حتى يفرسها فليفرسها فله بذلك أجر » حديث شريف •

« ما من مسلم يفرس غرسا أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو انسان أو بهيمة الا كان له به صدقة » •

حديث شرف رواه البخارى فى صحيحه .

« من احيا ارضا ميتة فبى له » رواه البخارى

فالاتفاق الاتاجى يحقق الاهداف الاقتصادية السليمة ويشغل
العمال ويزيد موارد الدولة والمجتمع .

— ألا تنفق هذه الأموال كلها أو بعضها أو تكتنز وهذا
ما يعارضه المجتمع الاسلامى واحتمالاته بميدة أو قليلة ، لأن المجتمع
الاسلامى كان وقتئذ فى أوج ازدهاره ولأن الالتزام بأحكام الدين
والتمسك بتعاليمه كان فى أعلى درجاته . وفيما يلى بعض أمثلة لأحكام
الدين التى تنهى عن الاكتناز :

« والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فيشربهم
بعذاب اليم » التوبة : ٣٤

« ولا يحسن الذين يبخنون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو
شر لهم » آل عمران : ١٨٠ -

« وما تنفقوا من خير يوف اليكم وانتم لا تتنسون » البقرة : ٢٧٢

« وانفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية يرجون تجارة لن تبور ليوفيهم
اجورهم ويزيدهم من فضله » فاطر ٢٩ - ٣٠

مما سبق يمكن القول بأنه لا تثرب على السياسة التى ضمت
بشأن عدم تكوين احتياطى عام للدولة .

وقد يرد على ذلك بأن الاحتياطى العام يستخدم لمناقلة الطوارئ
التي تفاجىء الدولة فى المستقبل كوقوع الكوارث أو قيام انخروب
فتلجأ الى هذا المورد المدخر للاتفاق على أوجه الاتفاق النائرة .

أو أن الدولة تقوم ببعض المشروعات العامة نيابة عن الأفراد
فيساند هذا الاحتياطى فى تمويل هذه المشروعات .

ولرد على ذلك نقول ان الاسلام يبيح للامام فى حالة وقوع

الكوارث وقيام الحروب ان يقرر في أموال الأغنياء ضريبة بما يكفي النفقات المطلوبة تأميناً للبلاد داخليا وخارجيا على النحو السابق ايضاحه تفصيلا .

اما عن قيام الدولة بالمشروعات العامة فان الدولة الاسلامية لا تقوم - في الغالب - بالادارة المباشرة انما تقتصر على الأعمال التقليدية وهي حفظ الأمن الداخلي والخارجي وفض المنازعات وجباية الفرائض العامة وحفظها ، فان الغالب ان انولايات الاسلامية كانت تنحصر في ذلك كادارة انتضاء والشرطة والجهاد والنجح (وهو يتطلب تحقيق الأمن للحجاج) وجباية الزكاة والعشور .. وكره المفكرون العرب والفقهاء السابقون تدخل الدولة في الحياة العامة واجازه المتأخرون - كابن قيم الجوزية في كتابه الطرف الحكيم وراه لازما عند الاضطراب لندرة المساكن والاطعمة والأدوات اللازمة ووجب بذل ذلك للمحتاج اما بضمن المثل أو أجر المثل أو بدون مقابل في بعض المذاهب (١) .

(١) الاسلام والنظام القسم الأول من ١١٢ ، ١١٣ تأليف الدكتور مصطفى كمال

ومنى

الباب الخامس

ادارة المالية العامة في الإسلام

الفصل الأول

تعريف ادارة المالية العامة

المقصود بالادارة المالية : -

عرف الماوردى وظيفة الادارة المالية بأنها « تقدير المطايا وما يستحق في بيت المال من غير اسراف ولا تقتير ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير » (١) •

وهناك تعاريف اخرى على النحو التالى : -

الادارة المالية بمفهومها العام هى الوظيفة الادارية التى تتعلق بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف معينة بأقصى كفاية في حدود الامكانيات المتاحة (٢) •

الادارة المالية هى عملية تحديد المصروفات والايادات العامة ثم تحصيل وتدير الأموال العامة وتولى أمور اتقاقها (٣) •
الادارة المالية هى تلك العمليات التى تهدف الى توفير الأموال

(١) الادارة فى ضوء الاسلام تأليف الدكتور محمد عبد النعم خبىس ص ١١٢

(٢) المرجع السابق ص ١٦١ •

(٣) الادارة المالية والموازنة العامة للدولة دكتور محمد سعيد أحمد ٧٢ - ١٩٧٣

اللازمة لتسيير المرافق الحكومية وضمان استخدام هذه الأموال بكفاية
تامة فيما اعتمدت له قانونا (١) •

ويرى البعض أن الادارة المالية كعملية هي أساسا وقبل كل شيء
عملية ادارية تتعلق بإدارة الموارد المالية المتاحة وتضم كافة الأنشطة
التي تفسها سائر العمليات الادارية الأخرى التي تمر عنها الدورة
الادارية التي تتل في التخطيط المالي فالتنظيم ثم الاشراف ثم تعبئة
الموارد وأخيرا الرقابة •

وفي ظل هذا التعريف الأخير يمكن معالجة موضوع الادارة المالية في
الاسلام من النواحي التالية : -

التخطيط المالي في الاسلام

التنظيم المالي في الاسلام

الاشراف المالي في الاسلام

تعبئة الموارد في الاسلام

الرقابة المالية في الاسلام

الفصل الثاني

التخطيط المالى فى الاسلام

التخطيط هو فى أبسط صورهِ البحث عن أفضل البدائل الممكنة لتحقيق هدف معين فى مدة معينة وفى حدود الإمكانيات المتاحة تحت الظروف والملايسات القائمة .

وفى الاسلام نجد أن الله سبحانه وتعالى هو الذى يقوم بتخطيط معظم الموارد الاسلامية وطريقة اتقاقها وقد أوضحنا ذلك فى الزكاة والغنية والجزية ، غير ان تخطيط هذه الموارد قد أتى بأحكام عامة تاركا التفاصيل والتطبيق للرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن بعض الموارد ابتكرها الخلفاء كالخراج الذى فرضه عمر بن الخطاب رضى الله عنه على أراضي الشام والعراق وكذلك العشور التى فرضها على التجارة ومن ناحية أخرى فإن بعض أوجه الاتفاق لم تحدد بالقرآن فبينما حدد القرآن مصارف الزكاة والغنية ، حدد الخلفاء مصارف الخراج وأموال الضوائع والعشور .

وكان الخلفاء قبل اتخاذ قراراتهم المالية يدرسون وجهات النظر المختلفة ويطبقون مبدأ الشورى ثم بعد ذلك يتم اتخاذ القرار

النظم المالية فى الاسلام - ١٩٤

المالى كما حدث حينما امتنع المرتدون عن دفع الزكاة بعد موت الرسول ﷺ فكان أمام أبى بكر رضى الله عنه أحد البدائل وهو عدم مقاتلة المستنمين عن أداء الزكاة خصوصا وأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه اعترض قائلا « كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قالها فقد عصم منى ماله ونفسه الا بحقه وحسابه على الله » ولكن أبى بكر اختار البديل الثانى وهو القتال قائلا « والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فان الزكاة حق » والله لو منعونى عقالا كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها » . وكما حدث حينما طالب الناس عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن يقسم بينهم معانهم وما افاء الله عليهم بعد فتح العراق والشام على النحو السابق ايضا فكان أمامه بديلان اما أن يستجيب الى الناس ويقسم بينهم الاراضى التى افترحت ويتوارثها الأبناء عن الآباء ولا يجد ما يصرف منه على البلاد والناس ، واما أن توقف الأرضين بمالها ويوضع عليهم فيها الخراج وفى رقابها الجزية ويؤدونها فتكون فينا للمسلمين المقاتلة والذرية ولمن يأتى بعدهم - وكذا لكل بديل حججه من آيات الله فاتخذ القرار الثانى بعد دراسة الرأيين فى حدود آيات الله وبعد مناقشة وجهتى النظر مع ممثلين عن الأوس والخزرج .

ويعتبر هذان القراران من أبرز القرارات المالية التى اتخذت فى صدر الاسلام ﷺ الأول لأنه حافظ على ركن من أركان الاسلام ، والثانى حافظ على موارد هامه مكنت من تمويل الجيوش وادار العطاء على الجند وغيرهم - واذا كان الاتجاه الحديث فى الادارة المالية هو التركيز على القدرة على اتخاذ القرار المالى ، فتكون الادارة المالية فى الاسلام قد طبقت ذلك الاتجاه من مئات السنين .

وقد اتخذ عثمان بن عفان رضى الله عنه أيضا قرارا ماليا هاما

بشأن الزكاة فمسد الى أصحاب الأموال في اخراج زكاتهم بأنفسهم
لأنه - رأى أن التتوّد وعروض التجارة وهى ما يعرف بالأموال
البائنة قد تنساعف مقدارها وأنه فى تصرّى وجودها فى أيدي أربابها
- رجّح لهم فترك لهم الحق فى اخراجها بأنفسهم واعطاهم للفقراء مباشرة
باشغفى بجباية الأموال الظاهرة وهى السائمة والزروع والتجار لأنه
لأنه - رجّح ما بهم فى تعقبها بين أيديهم •

تنظيمات المالية العامة في الاسلام

يلزم المالية العامة في أى دولة وحدات تنظيمية تابعة للدولة للإدارة المالية وكذلك عاملون بهذه الوحدات يتولون هذه الإدارة ويقوم بهذا في معظم البلاد وزارات المالية أو الخزانة وقد يقوم ببعض هذا النشاط وزارات الاقتصاد . وقد كان الأمر في أيام الرسول يقوم على اختيار بعض الأشخاص للقيام بأعمال الجباية ثم يقدم للرسول صلى الله عليه وسلم حصيلة هذه الجباية وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يعمل على توزيعها يوم ورودها أو في الأيام التالية فكان بذلك لا يبقى لديه من الأموال ما يوجب إنشاء وحدات تنظيمية للمالية العامة خصوصا وأن الهدف الرئيسى للدولة الإسلامية وقتئذ كان نشر الدعوة الإسلامية وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يوجه العاملين على الصدقة على النحر الذى أوضحناه بالتزام الأمانة فى الأموال العامة وأحبوب معاملته المومنين والتزام العدل فى تحديد الزكاة أو الضرائب المتروضة .

وقد سار أبو بكر الصديق على نفس النهج الذى طبق أيام الرسول صلى الله عليه وسلم ، إلا أن الأمر اختلف فى أيام عمر بن الخطاب بإنشاء بعض الدواوين ونورد فيما يلى تحليلا للديوانين المتعلقة بالمالية العامة وهما ديوان المطاء وديوان الخراج .

ديوان العطاء :-

الديوان كلمة فارسية معناه السجل أو الدفتر ثم تطور المعنى بحيث أصبح الديوان يعبر عن نظام أو أجهزة أنشئت في الدولة الإسلامية لحفظ كل ما يتعلق بحقوق الحكومة من الأعمال والأموال وبمن يقوم بها من الموظفين والعمال .

وهو بهذا المعنى يقابل حديثا الوزارة أو المصلحة أو سائر الأجهزة الادارية .

ولم يكن للديوان وجود أيام الرسول صلى الله عليه وسلم وكذلك في عهد الخليفة أبي بكر لأنه كانت عادة الرسول كما سبق أن أوضحنا توزيع الأموال في يومها وكذلك كان الأمر في عهد أبي بكر وإن كان قد اتخذ مكانا لحفظ المال الذي يضطر الى استبقائه ولم يكن أبو بكر في حاجة الى التدوين لأنه جرى كما سبق القول على مبدأ التسوية بين الناس في العطاء وهي قاعدة ميسرة تسهل التوزيع .

وكان أول من وضع الديوان في الإسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان هدفه الأساسي هو تنظيم توزيع العطاء على المسلمين ولذلك كان أول ديوان وضع للمسلمين هو ديوان العطاء .

وقد اختلفت الآراء في سبب وضع الديوان فقيل أن أبا هريرة قدم من البحرين بمال وفير فأراد عمر أن يقسمه على الناس فطلب منه أحد المسلمين أن يدون ديوانا كما هو المتبع في دولة الإخاضم .

وقيل أن عمر استشار الصحابة في تدوين الديوان فوافق البعض واعترض البعض وكان رأي الفريق الأول بضرورة احصاء الناس في الديوان حتى يمكن معرفة من أخذ ومن لم يأخذ من العطاء ويستند الرأي الآخر الى أنه لا حاجة لذلك فعلى الخليفة أن يوزع المال كلما اجتمع له منه شيء

وقد أخذ عمر بالראى الأول وتم وضع الناس فى الديوان على أساس النسب والقربى من رسول الله صلى الله عليه وسلم • وراعى عمر فى تقدير العطاء لهم السابقة فى الاسلام والقربى من رسول الله صلى الله عليه وسلم على النحو السابق ذكره •

كما سار عمر فى توزيع العطاء على قاعدة أن لكل مسلم حقاً فى مال المسلمين منذ أن يولد الى أن يموت وكان يقول « والله لئن بنيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظّه فى هذا المال وهو مكانه دون أن يسمى فى طلبه » وكان فى بدء الأمر لا يفرض للطفل الرضيع الى أن رأى امرأة تجبر ابنها على الفطام وهو يبكى وعلم منها أنها تتعجل نظامه حتى يفرض له عمر ففرض لكل مولود فى الاسلام منذ ولادته •

كما فرض للجند ولم يكتف بتوزيع الغنائم عليهم فقد روى عنه قوله « لئن كثر المال لأفرضن لكل رجل أربعة آلاف درهم ألف لسفّره وألف لسلاحه وألف لأهله وألف لفرسه ونعله » •

وكان هذا الديوان بأمنية فى عهد عمر بن الخطاب باللغة العربية كما وجدت دواوين أخرى منذ البداية خاصة بالدواوين •

وبتطور الزمن ازداد عدد الدواوين وازدادت أهميتها وعدد رجالها مع اتساع رقعة الدولة وازدياد نشاطها (١) وقد ظل ديوان المعطاء الذى أنشأه عمر بن الخطاب يؤدى مهامه مع قليل من التغيير فى أنظمته الى أن كان عهد الخليفة الأموى هشام بن عبد الملك فاعتبر هذا الديوان ديوان الجيش بعد أن طرأ عليه تغيير جذرى •

(١) يرجع ان مذكرات فى نظام الحكم الادارى فى الدولة الاسلامية - دراسة مقارنة
المستشار عمر شريف ص ٢١٨ •

ديوان الخراج ١ -

انشئ، ديوان الخراج منذ عهد عمر بن الخطاب ووجدت الى جانبه دواوين فرعية في الولايات .

ومن دراسة تاريخ هذه الدواوين يمكن التوصل للمبادئ التالية التي كانت مطبقة في ديوان الخراج : -

— مراعاة استقلال عمال الخراج بالولايات حتى لا يجتمع للوالي عناصر القوة من حكم ومال وقد حرص على ذلك الخلفاء منذ البداية .

— انشاء دواوين مركزية وأخرى محلية منذ العهد الأموي والعهد العباسي كان ديوان الخراج في العاصمة يدير مالية الدولة كلها فكان هو الادارة المالية المركزية « حيث أعدت جميع ايصالات الاستلام والعرف كسا كانت توجد سجلات بالايادات والمصروفات وكان خراج الولايات يحصل بواسطة الدواوين الفرعية فيها .

— تطبيق التقسيم الاقليمي في المصروفات والايادات العامة فكان ما يحصل بواسطة الدواوين الفرعية في الولايات يصرف منه في شئون الولاية وعسالتها وما تحتاجه من خدمات ومراقق والباقي منه يرسل الى الديوان المركزي في العاصمة وفي عهد عمر بن عبد العزيز رأى أن يترك موارد بيت المال في كل ولاية لأهلها والا ينقل منه شيء الى العاصمة مكتفيا في شئون الدولة بموارد الديوان المركزي وما كان يحصل من أقليم السواد الذي كان يتبع في ماله هذا الديوان .

— التأكد من كفاية الاداء فقد سبق أن نوهنا انه بجانب العناية بتحصيل الخراج كان الخلفاء يتأكدون من حسن الاداء وضررنا لذلك الكثير من الأمثلة وأقوال الحكام التي تؤيد ذلك واستمر

هذا الاهتمام بدرجة العدل والكفاية في الاداء في أيام الأمويين «
فكانت العادة في أيامهم ان الخلفاء اذا جاءتهم جبايات الأمصار
يأتيهم مع كل جباية عشرة رجال من وجوه الناس وأجنادها
فلا يدخل بيت المال دينار ولا درهم حتى يحلف الوفد باقائه الذي
لا اله الا هو ما فيها دينار ولا درهم الا أخذ بحقه وأنه فضل
عن أغليات أهل البلد من المقاتلة والذرية بعد أن أخذ كل ذي
حق حقه (١) »

— حسن اختيار عمال الخراج واختصاصاتهم : فقد كان يحسن اختيار
عمال الخراج من أهل الصلاح والأمانة لا يخاف في الله لومة
لائم .

وتراعى ظروف الرعية عند المطالبة بالحقوق .

— وكان يتم تحصيل المستحقات طبقاً لأسس واضحة مبنية في
سجلات الدواوين ويجرى العمل على مقتضاها وكانت هذه
الأسس واضحة للجباة كما هي واضحة للأفراد حتى لا يحدث
حيف من الجباة ولا يحدث ضياع لأموال الخراج .

ومن أمثالها ما يلي (٢) :

* وضع الحدود لكل بلد بحيث لا يشاركه فيه غيره مع تفصيل
نواحي البلد أو الضياع في كل ناحية اذا دعا الى ذلك اختلاف
الأحكام .

* ذكر حال البلد هل فتح عنوة أو صلحا وما تخضع له أرضه :
المشر أم الخراج .

(١) المرجع السابق ص ٢٢٩

(٢) المرجع السابق ص ٢٣٠ . ٢٣١

ومستفاد مما ورد في كتاب الأسكاف السلطانية للآوردى .

- * تسمية أصحاب الأرض اذا كان الخراج في حكم الجزية ووضعهم مسلمين أو غير مسلمين لاختلاف الحكم تبعاً لذلك.
- * ذكر أحكام الخراج المطبقة وما اذا كان خراج مقاسمه (بالنصف والربع مثلاً) أو هو رزق مقدر على خراجه.
- * ذكر من يوجد بالبلد من أهل الذمة وما يلتزمون به طبقاً لعقد الجزية .
- * ذكر مافي البلد من معادن وأجناسها وتحديد نسبة ما يؤخذ منها لبيت المال .
- * بيان أموال غير المسلمين التي دخلت في البلاد المتاخمة لدار الحرب وما يستحق عليها نتيجة عقود الصلح معهم واثبات أحوال الصلح في الديوان ومقدار ما يؤخذ عنها من عشور.

ديوان الزمام

تم انشاء ديوان جديد هو ديوان الزمام في عهد المهدي الذي بويع عقب وفاة أبيه المنصور (في ذي الحجة سنة ١٥٨) ولم يكن هذا الديوان موجوداً في عهد بنى أمية وقد أنشئ في ١٦٢ واسم ديوان زمام الأمانة وله فروع ذلك أن يزيد لما تولى أمر الدواوين أراد أن يضبطها يزمام يكون له على كل ديوان . فكان ديوان الزمام هو الديوان الأعلى المشرف على الدواوين الفرعية ويمكن تشبيهه بديوان المحاسبة حالياً (١) .

التنظيم المالي للولايات الإسلامية :

بعد أن انتشر الاسلام ودانت له الكثير من البلاد رأى الرسول صلى الله عليه وسلم تقسيم الدولة الى مقاطعات عين في كل منها واليا فالولاية تشبه المحافظة والوالي تشبه المحافظ .

(١) الخراج والعشم المالية للدولة الإسلامية
الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس هيئة ثانية ص ٢٧

وفي عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه قسمت الدولة الاسلامية الى ثمانى ولايات وكان لكل ولاية مقر دائم للحكومة يسمى «بدار الامارة» وكان العمل فى الولايات يقوم على مبدأ لامركزية التنفيذ وضمانا لتوافر الكفايات فى الولايات فقد كان الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم يؤهلون مواطنى الأقاليم أنفسهم للعمل فيها من ذلك أنه عندما أثير موضوع جباية الضرائب فى الكوفة والبصرة والشام أمر الخلفاء مواطنى تلك الأقاليم أن يختاروا من يرونهم أهلا لهذا العمل .

ومن الناحية المالية - كان كل ما يجمع من أموال فى إقليم من الأقاليم يصرف على احتياجات هذا الإقليم أولا وما يفيض على ذلك يودع بيت المال - وقد ساعد ذلك على ازدهار الحركة العمرانية فى الأمصار فشقت القنوات للرى والملاحة وشيدت الحصون والقلاع ومهدت الطرق وأقيمت الجسور وحفرت الآبار واستصلحت الأراضى وشقت قنوات المياه العذبة ووصلت الى المدن والقرى (١) .

واذا كان النظام المالى فى الولايات فى الاسلام قد تمكن من تمويل النفقات للوحدات المحلية وحقق فائضا يؤول الى بيت المال ، فإن نظم التمويل الحالية للمحافظات أدت الى اعتماد هذه الوحدات المحلية اعتمادا مستمرا على الاعانات المالية من الحكومة المركزية . فمن تحليل بيانات الدول الأعضاء فى أحد مؤتمرات الاتحاد الدولى للسلطات المحلية فى يونيو ١٩٦٩ الذى عقد بمدينة فينا بالنمسا اتضح أن السلطات المحلية مهما نجحت فى اكتشاف موارد مالىة جديدة فإن موازنتها لا تتوازن وتظل معتمدة على الاعانات فى تحقيق التوازن - (٢)

(١) الامارة من عهد الاسلام دكتور محمد عبد المنعم خيس من ١٥٣ وما بعدها

(٢) الموازنة العامة للدولة تأليف قطب ابراهيم محمد طبة ثالثة من ٢٢٧

تحليل التنظيمات المالية للخليفة عمر بن الخطاب في ضوء قواعد التنظيم الحديثة :

يتخذ التنظيم المالي أنماطا مختلفة فمنها التنظيم المالي المتكامل والتنظيم المالي غير المتكامل .

التنظيم المالي المتكامل : وهو الذى تركز فيه جميع الأنشطة والوظائف الأساسية المتصلة بالجوانب المالية في جهاز تنظيمى واحد وهو التنظيم المتبع في بريطانيا ويمثل هذا النوع من التنظيم الاتجاه الحديث في سبيل تكامل وتوحيد جوانب التنظيم المالي والادارة المالية. والتنظيم المالي غير المتكامل وهو الذى توزع فيه الأنشطة والوظائف المالية على عدد من التنظيمات أو الوحدات الادارية وهو التنظيم المتبع في الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

واختيار أحد هذين التنظيمين يعتمد على الظروف الحضارية والتاريخية والسياسية للدولة ففي الولايات المتحدة أدى الشعور بالخوف وعدم الثقة في تركيز السلطات السياسية الى توزيع هذه السلطات وعدم تركيزها في جهة واحدة مما أدى الى عدم التكامل في التنظيم المالي والادارة المالية (٢) .

وإذا حللنا التنظيم المالي الذى وضعه الخليفة عمر بن الخطاب نجده أقرب الى التنظيم الأول وهو التنظيم المالي المتكامل ، ذلك أن عمر رضي الله عنه احتفظ ببيت المال لنفسه وجعل المسئول المالي في الولايات مستقلا عن الوالى ومسئولا أمامه شخصيا وبذلك أصبح النشاط المالي يسير في خط تنظيمى واحد من الرئاسة المركزية الى الولايات المحلية .

(٢٠١) الادارة المالية والموازنة العامة للدولة ٧٢/١٦٧٣ دكتور محمد سعيد احمد

س ٢٥٥ .

وأدى ذلك الى ارتباط جميع المشتغلين بالشئون المالية ببعضهم في
خط رئاسى واحد وخضوعهم جميعا للرئيس الأعلى وهو الخليفة
وأصبحوا مسئولين أمامه مسئلية كاملة .

وقد مكن ذلك الخليفة من الرقابة المركزية على النشاط المالى
للدولة ومكنه كذلك من تمويل جميع أوجه الاتفاق العام طبقا للسياسة
التي وضعها في ذلك الوقت وأمكنه بذلك أن يققز بالنشاط المالى
للدولة قفزات تنظيمية واسعة .

ولا يخشى من تركيز السلطة على هذا النحو في يد الخليفة أن
يتعرض المال العام للضياع أو الاسراف أو التبذير لأن الخليفة عمر
كان يعمل بالقرآن ويعمل بسنة الرسول ، وفرق بين مخصصاته وأموال
الدولة حينما جمع أولى الراى ليحددوا له مخصصاته ، بل أن التاريخ
ليشهد ان عمر كان يعيش حياة الزهد والتقشف كما اشتهر بعفته
ونزاهته رغما من تدفق الموارد في عهده وكثرة الأموال التي وردت
لبيت المال .

ولا يخشى أن تتحكم في المالية العامة سلطة عليا واحدة فتتحرف
بسياستها عن طريق الصواب والرشد والسداد ، لأن الخليفة عمر
رضى الله عنه كان يأخذ بالمشورة في المسائل المالية الهامة على النحو
الذى أسلفنا ذكره أعصلا لنهج القرآن الكريم « وشاورهم في الأمر
فإذا عزمت فتوكل على الله » .

الفصل الرابع

الإشراف المالي في الإسلام

الإشراف المالي في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم : -

يبدأ الإشراف المالي في الإسلام من أعلى المستويات « فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يتلو ما ينزل عليه من آيات القرآن الكريم وائل ما أوحى اليك من كتاب ربك لا مبدل لكلماته ولن تجد من دونه ملتئما » سورة الكهف الآية ٢٧ - وكان صلوات الله عليه أيضا يشرح لأصحابه ما تشتمل عليها من أحكام .

وإذا كان القرآن ينص أحيانا على المبادئ العامة دون تفصيل فقد جاءت السنة مكسلة للقرآن الكريم وما صدر عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه بوصفه رسولا ومبلغا عن ربه فهذا يعتبر تشريعا لا يجوز مخالفته مثل بيان أن امرا حلالا أو حراما - صحيح شرعا أو فاسد - واجب أو غير واجب .

وإذا طبقنا ذلك في نطاق الإشراف على المالية العامة يمكن القول أن أشراف الرسول صلى الله عليه وسلم على المالية العامة في عهده صلى الله عليه وسلم كان يشمل إبلاغ ما ينزل عليه من آيات خاصة

بالحكام المالية شأنها شأن باقى آيات القرآن الكريم ويشرح لهم ما تشتمل عليه من أحكام .

وما كان يصدر عنه من أقوال وأفعال بوصفه رسولا مبلغا عن ربه فى المسائل المالية فهذا يعتبر تشريعا ماليا يجب تطبيقه .

فاذا أخذنا فريضة الزكاة كمثال فانه بجانب الآيات القرآنية التى أوضحت الأحكام العامة فان الرسول صلى الله عليه وسلم كانت له أحاديث أوضحت فريضة الزكاة وعقوبة مانع الزكاة وألحت على تمجيل اخراجها وأن اخراج الزكاة من تمام الاسلام وعدم اخراجها يحبط العمل وأوضح ما يصيب الناس بمنع الزكاة وحدد الأموال التى تجب فيها الزكاة واشترط الحول فى زكاة التقدين وكيفية احتساب الأموال الخاضعة للزكاة والنهى عن تقديم الردىء فى الزكاة وتمجيل اخراجها واعطاء الزكاة للسلطان ودعاء الامام للمزكى وأخذ القية فى الزكاة ونقل الزكاة من بلد الى بلد وحدد مصارف الزكاة وتحريمها على محمد وآل محمد .

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يرسل الكتب الى الملوك يدعوهم للاسلام أو الجزية .

وقد عين الرسول صلى الله عليه وسلم عمالا لجمع الأموال العامة فكان عامل الصدقات هو الذى يتولى جمع الصدقات من المسلمين ويعطيها لشخص آخر يسمى المستوفى الذى يقدمها لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكذلك كان يعين صاحب الغنائم فى كل غزوة لجمع الغنائم وحفظها حتى تصرف فى مصارفها وعامل الجزية الذى يقدر قيمتها ويحصلها من الملتزمين بها .

ويلاحظ أنه كما سبق أن أوضحنا لم يكن هناك بيت للمال فى

عهد الرسول صلى الله عليه وسلم لكى تودع فيه هذه الأموال إذا كانت الأموال تجمع وتصرف في الحال على مستحقيها فلم يكن هناك داع لإنشاء بيت المال (١) .

الإشراف المالي في عهد أبي بكر : -

وفي عهد أبي بكر رضى الله عنه سار على نفس السياسة التي سار عليها الرسول صلى الله عليه وسلم فسوى في العطاء بين الناس فطالب البعض بتميز من لهم فضل وسبق وأقلية في الإسلام فرد عليهم أن ذلك ثوابه على الله وأن ما يعطيه هو معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة وقد سبق أن أوضحنا كيف أنه قاتل المستعين عن دفع الزكاة وتم جبايتها منهم بالقوة المسلحة رغم لين طبعه ووفرة حلمه ورغم معارضة عمر بن الخطاب رضى الله عنه في هذا الشأن .

وكان أبو بكر رضى الله عنه يقسم العمل بين العاملين ولا يتفرد بالسلطة وذلك تبعاً للتخصص والكفاية فقد أسند أبو بكر القضاء إلى عمر ، وأسند إلى علي الإشراف على أسرى الحرب أما بيت المال فقد أسند أماته إلى أبي عبيدة الجراح . (٢)

وكان يطبق المشورة في إشرافه على شئون الدولة الإسلامية، منها المائل المالية الهامة وقد سبق أن أوضحنا كيف أنه استطلع رأى الصحابة ليقرروا له مرتباً بعد أن تفرغ لأموال المسلمين وترك تجارته .

الإشراف المالي في عهد عمر بن الخطاب : -

ولقد برزت صورة الإشراف المالي في عهد عمر وتطور الفن المالي تطويراً واسعاً وذلك كما يتضح مما يلي :

(١) الأمانة في سبيل الإسلام د: محمد عبد المنعم خيبر ٨٨

(٢) المرجع السابق ص ٨٨

— لمس عمر رضى الله عنه أهمية المالية العامة للدولة الإسلامية
فاحتفظ باختصاص بيت المال لنفسه ووزع باقى الأعمال على من
لمس كماءتهم كل حسب تخصصه وأعلن ذلك على الناس قائلاً —
من أراد أن يسأل عن القرآن فليأت الى ابن كعب ومن أراد أن
يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت ومن أراد أن يسأل عن
الفقه فليأت معاذ بن جبل ومن أراد أن يسأل عن المال فليأتنى
فإن الله جعلنى له خازناً وقاسماً (١)

— عباً الموارد العامة فشملت الزكاة بأنواعها والغنائم والقيء والخراج
والجزية واستحدث أنواعاً جديدة كالعشور ومال اللقطة وتركه
من لا وراث له وكل مال ليس له مالك فكثرت الأموال فى عهده
حتى كان يأتية الجباة والعمال بحصيلة ما جمعو فكان يراجعهم
ليؤكد من عدم مبالغتهم فيما ذكروه من بيانات عن الحصيلة .

— لما كثر المال فى عهده دعاه ذلك الى التفكير فى ضبطه وتوزيعه
بطريقة عادلة فأنشأ الدواوين على النحو الذى أوضحناه ووضع
نظاماً لضبطه وتعرف مقادير الأموال وأوجه صرفها .

— طور الأساليب المالية بما يلائم عصره مخالفاً سياسة أبى بكر
فى المساواة فى العطاء بين الناس بل فاضل بينهم .

كما انتهى الى أن تكون أرض الغنائم فيئاً بين المسلمين
بدلاً من توزيعها على الفاتحين وعلى النحو الذى سبق إيضاحه .
كما اهتم بتنظيم الجزية وترتيبها وتعيين مقاديرها مراعيًا فى ذلك
أحوال الدولة الحاكمة وظروف الشعوب المفتوحة .

— طبق مبدأ المشورة فى المسائل المالية الهامة ، فقد تحدد مرتبه بعد

استشارة الصحابة وفرض الخراج على أرض الغنائم بعد أن
استطلع وناقش وجهتى النظر مع الناس .

— طبق مبدأ الرقابة المالية على الأموال العامة على النحو الذى
موضحه تفصيلا فيما بعد وكان له مفتش عام يسافر الى
الأمصار ويراجع أعمال المفتشين وكان لا يكتفى بمفتشيه لينقلوا
له أنباء الولاية ولكن كان اذا ذهب الى الحج سأل أهل كل اقليم
عن واليهم وعن عامل المال عندهم كيف سيرة كل منهما فى الرعية .
وفى أحوال كثيرة كان عامل المال فى الولايات رقييا على الوالى
اذا جار أو عدل عن الطريق السوى أرسل للخليفة وكذلك كان
يسأل الوالى عن عمال المال (١)

— اتبع سياسة ترشيد النفقات العامة وبدأ بنفسه ثم بالولاية فقد
جسج المسلمين عند تولية أمرهم وسألهم عما يحل للوالى من المال
العام فقالوا « أما لخاصته فقوته وقوت عياله . ولا شطط ،
وكسوتهم للشتاء والصيف ، ودابتان لجهاده » وخوائجه
وسلاته وحجه وعمرته .. والقسم بالتسوية وأن يعطى أهل
البلاء على قدر بلائهم وتعهد ابرام أمور الناس بعد ويتعاهدهم
عند الشدائد والنوازل حتى تنكشف ويبدأ بأهل القىء . . . »
فسار عمر على هذه السياسة وطبقها أولا على نفسه وكان اذا
احتاج الى مال فوق ما فرض له يستدين من أحد خاصته (٢)

— اهتم عمر بالاتفاق العام فأمر بحفر ما تحتاج اليه الأرض من الترع
واقامة الجسور كما أمر بحفر التربة التى تصل بين النيل والبحر
الأحمر فى عام الرمادة ■

(١) عمر بن الخطاب لمحمد صبيح ص ٢٢٤

(٢) المرجع السابق ص ٨٢٨

— كان عمر أول من أمر بسك النقود في الاسلام سنة ٤٨ هـ على مثال الدراهم الكسروية التي كانت شائعة الاستعمال عند العرب ، غير أنه زاد في بعضها « الحمد لله » وفي بعضها « محمد رسول الله » (١) .

الإشراف المالي في عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه : —

— وجد عثمان بن عفان حينما تولى الخلافة نظاما ماليا محكما وأساسا قويا ثابتا فلم يغير من سياسة عمر ونظامه وحكمه ، فأقر العمال في ولايتهم .

— زادت الأموال في عهده زيادة عظيمة فتطلع الناس الى الغنى وطلبوا المال من وجوهه ، وكان عثمان كثير المال فسمح للناس بذلك ولم يطبق على الولاة ما كان يأخذهم به عمر ولم يشاطرهم أموالهم « ولم يكن عثمان متقشفا كأي بكر وعمر

— أذن للعرب بالعمل في الأرض واستقطعوا القطائع في الأرضين التي جلا أصحابها عنها من أهل الذمة فأقطعهم أياها .

— نهج عثمان نهج عمر بن الخطاب ففاضل في العطاء بين الناس وأمر ولاته بذلك وأكثر من العطاء نظرا للزيادة في جباية الأموال .

— سبق أن أوضحنا أنه حينما كثرت الأموال وزادت الإيرادات رأى رضى الله عنه في الخراج والجزية غناء له عن أن يشغل نفسه بجمع الزكاة فعهد الى أرباب الزكاة بإخراج زكاتهم بأنفسهم ودفعها اليه دون أن يجعل لها جباة مخصوصين لأنه وجد أن النقود وعروض التجارة وهي ما يعرف بالأموال الباطنة قد تضاعف مقدارها وأنه في تحرى وجودها في أيدي أربابها خرج

(١) النظام المالي في الاسلام د . عبد الخالق النوروى ص ١٧

لهم فترك لهم الحق في اخراجها بأنفسهم واعطائها للفقراء مباشرة
واكتفى بجباية الأموال الأخرى التي تعرف بالأموال الظاهرة
وهي السائمة والزروع والثمار ولا حرج عليهم في تعقيها بين
أيديهم (١) .

الإشراف المالي لعل بن أبي طالب رضي الله عنه :

سار على بن أبي طالب في الأموال وجمعها وتوزيعها على
ما سار عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان يسير كذلك على
ما رآه عمر من المفاضلة في العطاء بين الناس وكان يقسم ما يرد
ليت المال كلما جمعه حتى لا يترك فيه شيئا ، وكان زاهدا في
المال العام كعمر ، حريصا على ألا ينال منه أحد إلا حقه ،
ولا يسأل عنه انسان فوق ما يستحقه وكان يوصي بذلك الولاية .
فقد كتب على بن أبي طالب الى أحد ولاته يقول له « وتفقّد أمر
الخراج بما يصلح أهله فان في اصلاحه صلحا لمن سواهم ولاصلاح
لمن سواهم الا بهم لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله
وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج
لأن ذلك لا يدرك الا بالعمارة ومن طلب الخراج من غير عمارة
أخرب البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره الا قليلا » وانما
يأتي خراب الأرض من أعواز أهلها وانما يعوز أهلها لاسراف
الولاية على الجمع وسوء ظنهم بالبقاء وقلة اتفاعهم بالعبرة » .

ومن الكتاب السابق يمكن استخلاص المبادئ المالية التالية : -

— يوجه الخراج الى اصلاح أهله والاصلاح يعني تحسين أحوال
المجتمع الدينية والمادية والاجتماعية والثقافية وغيرها مما تظلم
به الدول من أنشطة مختلفة لخدمة المجتمع ورفع شأنه .

(١) النظم المالية في الاسلام د. عيسى عبيد ص ١٥٥

— اذا جمع الخراج فيوجه لاصلاح الناس كلهم سواء من دفعوا الخراج أو من كانت دخولهم أدنى من أن توجب عليهم المساهمة في دفع الخراج .

— لا يجوز أن يؤدي استجلاب الخراج الى الانتقاص من العمارة فالأساس هو عمارة الأرض ويليهما استجلاب الخراج .

— العمارة مصدر الخراج فاذا انعدمت العمارة أدى استجلاب الخراج الى خراب البلاد واهلاك العباد ، لأن الخراج حيث أنه سيؤخذ من رؤوس الأموال التي تتناقص تدريجيا نتيجة لعدم نموها ولتآكلها بما يستقطع منها من خراج ، كما أنه في هذه الحالة يهلك المباد لأن دخولهم لا تتزايد بل تتناقص بما يتأدى من خراج مما يؤثر على أحوالهم المادية والاجتماعية والصحية .

— الاسراف في جمع الخراج يؤدي الى فقر المواطنين واعسوازم لأنه سيصادر جزءا من رؤوس أموالهم هذا وما جاء في قول على ابن أبي طالب من عمارة الأرض ووجوبها مستمد من قوله تعالى « هو انشاكم من الأرض واستعمركم فيها » والاستعمار طلب العمارة في هذه الآية الدلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والفراس والأبنية (١) »

على أن العمارة تمتد أفقها حديثا الى أبعد من ذلك وهو استشارة ما في الأرض من أنواع المعادن والتوسع في المنافع العمرانية باستحداث المصنوعات المختلفة والمرافق الضرورية والوسائل الميسرة للمصالح وما يتبع ذلك كله من تبادل السلع والغلات ونقل التجارة أو جلبها من هنا وهناك .. وأنا لنقرأ في

(١) أحكام الزكوة للصالح ج ٢ ص ٢٣ نقل عن الفتاوى في الإسلام تأليف البهي النخعي ص ٧٠٠

ذلك قول الله تعالى (وانزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس) ففى ذلك اشارة الى أفق العمران الصناعى وارشاد الى مزايا الحديد وتوجيه الجهود الى استخراجهِ خصوصا وقد أشار تعالى فى الآية الى عنصر المنفعة . وذكر الحديد هو مثال للمعادن الأخرى ففها من المنافع مالا يستغنى عنه الناس وما لا بد منه لعمارة الأرض . وقد أشار سبحانه وتعالى الى قيام شىء من ذلك فيما سخر لسليمان عليه السلام من أسباب العمارة والمملك بقوله تعالى : « ولسليمان الريح غدوها شهر ورواحها شهر واسلنا له عين القطر - النحاس المذاب - ومن الجن من يعمل بين يديه بإذن ربه ومن يرغ منهم عن امرنا نذقه من عذاب السعير . يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب وقدور راسيات، اعملوا آل داود شكرا وقليل من عبادى الشكور » سبأ: ١٢، ١٣ (١) .

(١) الثروة فى ظل الاسلام تأليف البهى العزلى ص ٧٠ ، ٧١ .

تعبئة الموارد المالية في الاسلام

طرق تعبئة الموارد العامة في النظم الحديثة

— لا يكتفى في تعبئة الموارد العامة بالسياسة العامة التي تضعها الدولة ولكن لابد أن يصاحب ذلك قواعد واضحة للتنفيذ وتتخذ هذه القواعد حديثاً شكل اللوائح المالية والقرارات الوزارية والتعليمات المالية بحيث تعمل هذه اللوائح والقرارات والتعليمات على تعبئة النشاط المالي لتحقيق تعبئة الموارد ، وتتناول أحكامها عادة تفاصيل التنفيذ سواء من ناحية مواعيد سداد الضرائب وتجنبيها من أموال المولين وتوريدها لمصالح الإيراد المختصة وجواز المقاصة بينها وبين مالممول من مستحقات وتعقبها في حالة وفاة المول وعدم التهرب منها تحت أى حجة كانت ، وتنظم هذه التعليمات أيضاً كيفية فحص أموال المول لأداء الضرائب المستحقة عليه ومراعاة الاعتدال في التقدير ومراعاة ظروف المول في حدود ما تسمح به القوانين ، وإن تكون العلاقة بين مثلى الخزافة والمول أساسها العدل والاعتدال باعتبار مصدر هذه الموارد وتحقيقاً لذلك تتضمن هذه اللوائح

والقرارات والتعليمات حسن اختيار ممثلى الخزائنة وتدريبهم
ومراجعة أعمالهم •

وسنحاول أن نبرز فيما يلى القواعد التى وضعها الاسلام
لأحكام مسار تنفيذ المالية العامة فى الاسلام وتمتعة الموارد العامة
كما توضحه السنة أو كما طبقه الخلفاء الراشدون •

قواعد تنفيذ المالية العامة فى الاسلام :

— يجوز أداء الضرائب قبل موعدها •

يجوز أداء ضريبة الزكاة قبل موعدها ، ويؤيد ذلك ما ورد عن
على رضى الله عنه من أن العباس سأل النبى صلى الله عليه وسلم فى
تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له فى ذلك (١) •

ويشابه ذلك ما تأخذ به بعض النظم الضريبية حديثاً من جواز
قيام الممول بدفع الضرائب مقدماً تحت الحساب لتبرئ ذمته منها
وما تلجأ اليه بعض الدول ومنها مصر بتطبيق نظام الخصم والاضافة
فى الضرائب اذ تقضى هذه القواعد بخصم دفعات مقدمة تباعا مما
يحصل عليه الممول من موارد تحت حساب الضريبة المستحقة •

— يجب الاسراع فى اخراج الزكاة متى حل موعدها :

وهذا المبدأ استنادا الى ما ورد عن عقبة بن الحارث رضى الله
عنه قال : صلى بنا النبى صلى الله عليه وسلم العصر فأسرع ثم
دخل البيت فلم يلبث أن خرج ، فقلت — أو قيل له — فقال :

«كنت خلفت فى البيت تبرأ (٢) من الصدقة فكهرت أن آيته فقسمتها» •
وتلجأ التشريعات الضريبية الحديثة الى تطبيق هذا المبدأ فتحدد

(١) المنتخب من السنة النبوية الشريفة - المجلد الثانى العدد ٣٥

المصادر ١١١٣ هـ - ١١٧٣ م ص ١١٤

(٢) التبر الذمب الذى لم يصف ولم يشرب

للممول موعد استحقاق الضريبة وموعد لتقديم الاقرار وسداد الضرائب المستحقة وتنص القوانين أن التأخير عن هذا الموعد « يؤدى الى تعرض الممول لعقوبات كالغرامات . والحكم فى التعجيل كما ورد فى الحديث هو إنه فى المبادره بإخراج الزكاة براءة للذمه وأنفى لحاجه الفقير وأرضى للرب ، وإعفى للذنب .

وهى نفس الحكمة فى المالية الحديثة لتحديد موعد لتقديم الاقرار ودفع الضريبة المستحقة حتى يمكن تمويل الخزانة العامة بمستحققاتها فى الوقت الملائم وبذلك تستطيع أن تقوم بالاتفاق على الحاجات العامة .

وقد أدى التوانى فى تطبيق هذا المبدأ الذى وضعه الاسلام فى القرن السابع والذى أخذت به المالية العامة حديثاً أن تباطأ الممولون فى دفع الضرائب المستحقة عليهم ونشأت مشكلة متأخرات الضرائب لدى الممولين والتي تتمثل فى بعض الدول بملايين الجنيهات كما نشأ عن ذلك تعرض هذه الأموال للضياع والاسقاط بسبب تغير ظروف بعض الممولين وتعرضهم للعسر المالى وعدم مقدرتهم على الاداء الأمر الذى كان يمكن تلافيه لو سددوا الضرائب فى مواعيدها .

كما لجأت بعض الدول الى التنازل عن جزء من الضرائب المتأخرة بمنح الممولين المتأخرين لمدة سنوات خصماً مثلاً فى التنازل عن جزء منها وفى ذلك ضياع لحقوق الخزانة العامة .

— يجب فصل مال الزكاة عن باقى الأموال :

هذا الحكم استناداً لما ورد عن عائشة — رضى الله عنها — قالت : سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : « ما خالطت الصدقة مالا الا أهلكته » (١)

(١) المرجع السابق ص ١١٥

وظاهر الحديث يدل على أن المال الذي لم تخرج منه الزكاة وبقيت الزكاة فيه وضاع المالك إلى ماله ولم يزلها عنه فيكون إبقاؤها مع المثل سببا لاهلاكه بأن يتلف دفعة واحدة بأفة سماوية مثلا أو غرق أو حرق أو غيره أو يهلك تباعا فينفق منه شيئا فشيئا بسبب مرض أو غيره .

ولعل ذلك هو ما تأخذ به الأصول الحديثة للحاسبة فطبقا لقواعدها تجنب من أموال المنشأة وأرباحها عند تصوير الميزانية في آخر السنة الضرائب المستحقة على الممول في مخصص لهذا الغرض يطلق عليه مخصص الضرائب وعدم اتباع هذا الفصل وعدم تكوين المخصص يجعل الميزانية لا تعبر بدقة عن حقيقة المركز المالي للممول .

ومن ناحية أخرى فإن الممول الذي لا يفرز الضرائب المستحقة عن ماله ثم يتوفى فإن دين الضريبة ينتقل مع تركته ويصبح عبئا عليها وقد يكون ورثته على غير علم بوقائع تحديد الضريبة المستحقة أو تكون معالم تحديدها قد ضاعت أو انطمست بمرور الزمن فيصعب تحديدها بدقة وقد يؤدي ذلك إلى المغالاة في فرضها وظلم الممول أو عدم حصول الخزنة على كامل حقوقها .

— لا يجوز الامتناع عن دفع الضرائب بحجة أن الحاكم لا يصرفها في مصارفها :

عن هنيد وكان مولى المغيرة بن شعبه — وكان على أمواله بالطائف — قال : قال المغيرة : كيف تصنع في صدقة أموالى ؟ قال : منها ما أدفعه إلى السلطان ، ومنها ما أتصدق بها فقال : مالك وما لذلك ؟ قال : أنهم يشترون بها البذور ويتزوجون بها النساء ويشترون بها الأرضين قال : فادفعها إليهم ، فإن النبى — صلى الله عليه وسلم — أمرنا أن ندفعها إليهم وعليهم حسابهم (١)

(١) المرجع السابق ص ٩١٧ ، ص ٩١٨ .

فينهم من هذا أن المغيرة لم يوافق على أن يتصدق هنيذ بالصدقة
وطلب من هنيذ أن يعطيها كلها للسلطان تبرأ ذمته منها ، وإذا كان
السلطان لا يصرفها في مصارفها ويتزوج بها النساء ويشتري بها
الأرضين فيترك حسابها لله تعالى .

والواقع أنه إذ أبخنا لكل ممول أن يبرر لنفسه عدم دفع الضرائب
بمثل هذه الحجج أو غيرها لأدى ذلك إلى تعويق حصيله الضرائب
وتعطيل الاتفاق على المشروعات العامة ، فضلا عن أن منعها عن
السلطان يثير الفتنة ويعين على الخروج على الإمام . وفي إعطائها
للسلطان امانة لتلك الفتنة ، ومن المعروف أن اخراج المال على هيئة
ضرائب فيه مشقة على النفس . ولو أبيع لكل ممول أن يلتمس لنفسه
الأعذار ويخلق المبررات لعدم دفع الضرائب لافتتح الباب للتهرب
الضريبي على مصراعيه .

— حسن العلاقة بين الدولة والممولين :

عن عبد الله بن أبي أوفى — رضى الله عنه — قال : كان النبي —
صلى الله عليه وسلم — إذا أتاه قوم بصدقتهم قال :
« اللهم صل على فلان » فاتاه أبى بصدقته فقال « اللهم صل على آل أبى
أوفى » (١)

والحديث يفيد استحباب دعاء آخذ الزكاة .

ولقد أثر عن الفقهاء دعاء أوصوا به جامعي الزكاة فيقول :
« أجرنا فيما أعطيت وبارك لك فيما أنفقت وجعله له طهورا »

وعن جابر بن عبد الله عنها قال : قال رسول الله — صلى الله
عليه وسلم — : إذا أتاكم المصدق فليصدر (عنكم وهو عنكم راض)
أخرجه مسلم في صحيحه وتقدم ما أخرجه البخاري بلفظ :

(١) المرجع السابق ص ١٢٤

« من سئلهما على وجهها فليعطها. ومن سئل فوقها فلا يعط (١) »

والمعنى أنه إذا أتاكم المصدق (عامل الزكاة) الذى يأخذها منكم بأمر الامام له بذلك ، فقابلوه بالبشر والترحيب وطلاقة الوجه وعجلوا له باخراج الزكاة المفروضة عليكم فى أموالكم ولا تراوغيه ولا تشاكسوه ولا تتعبوه فى أخذ الزكاة حتى يصدر عنكم ويترككم وهو عنكم راض من حسن معاملتكم اياه .

وإذا جار عامل الزكاة وطلب زيادة عن الواجب فلا يعط الا الواجب فقط .

وهذا هو ما تحاول الادارات الضريبية الحديثة ارساءه بين العاملين بها وبين الممولين المتعاملين معهم ، فتطالب العاملين بحسن معاملة المولين والترفق بهم وعدم الالتجاء الى التعنت فى تحديد الضرائب المستحقة والأخذ بوجهة نظر المولين اذا كانت سليمة تتفق مع قوانين الضرائب المطبقة كما أن تلك الادارات تطالب المولين بدفع الضرائب على الأوعية الخاضعة لها بعد تحديدها تحديدا مطابقا لقوانين الضرائب السارية .

وتأamina للممول من شطط بعض عمال الضرائب وجورهم والمطالبة بزيادة عن الضرائب المستحقة قانونا ، فان قوانين الضرائب تتضمن مراحل للاعتراض على وجهة نظر مصالح الضرائب سواء أمام لجان يطعن فيها الممول فى الضرائب التى تم تحديدها بمعرفة العاملين بمصالح الضرائب أو أمام المحاكم بدرجاتها المختلفة ، كما أن الحكومات تعمل كذلك على نشر الوعى الضريبى بين المولين ليسرعوا فى أداء الضرائب الحقيقية المستحقة عليهم وليحسنوا معاملة ممثلى مصالح الضرائب باعتبارهم يؤدون واجبا وطنيا .

(١) المرجع السابق ص ١٢١ ، ١٢٢

- وجوب محاسبة ومراجعة أعمال ممثلى مصالح الضرائب :

يتم تحديد الضرائب المستحقة على المولين بمعرفة ممثلى مصالح الضرائب ، وتضع هذه المصالح النظم لمراجعة التقارير التى تعد عن هذه التقديرات قبل اخطار المولين بها ، كذلك فان أعمال الصيارف والمحصلين تخضع للمراجعة للتأكد من انطباق ما وردوه للخزانة العامة على ما حصلوه فعلا ويوضع لذلك نظام للمحاسبة تحكمه لوائح وقواعد ضبط داخلى .

ولقد سبق الاسلام اتباع هذا النظام فكان الولاة يحاسبون السعاه يبعثونهم لجمع الزكاة تأسيسا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ورد عن أبى حميد الساعدى رضى الله عنه قال : استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا من الأشد على صدقات بنى سليم يدعى ابن اللثية ، فلما جاء حاسبه (١)

ومما يتصل بذلك ما يراه أبو يوسف من ان تكون هناك رقابة على أعمال الخراج وعماله ويرسل الحاكم ممثلين عنه ممن يوثق بهم يسألون الناس عن سيرة عمال الخراج وأعمالهم وكيفية جباية الخراج هل تم فى حدود ما أمر به عمال الخراج من عدمه ، وبدون هذه الرقابة يتعدى المال حدودهم ويوقعون الظلم بأهل الخراج ، وفى ذلك يقول أبو يوسف :

« وأنا أرى أن تبعث قوما من أهل الصلاح والعفاف ممن يوثق بدينه وأمانته يسألون عن سيرة العمال وما عملوا به فى البلاد وكيف جنوا الخراج على ما أمروا به وعلى ما وُظف على أهل الخراج واستقر . فإذا ثبت ذلك عندك وصح أخذوا بما استفضلوا من ذلك أشد الأخذ حتى يؤدوه بعد العقوبة الموجبة والنكال حتى لا يمتدوا ما أمروا به

(١) المنتخب من السنة النبوية الشريفة مجلد غير الاسلام العدد ٣٦ ص ١١٥ .

وما عهد اليهم فيه .. وأن لم تفعل هذا بهم تمدوا على أهل الخراج
واجترءوا على ظلمهم وتمسفهم وأخذهم بما لا يجب عليهم » (١) .

- الزكاة تتعلق بالتركة في حالة عدم ادائها قبل وفاة المول :

إذا مات المكلف قبل أن يؤدي ما عليه من زكوات ، قال جمهور
الفقهاء تكون ديناً في تركته لأن هذه الديون هي ديون الله تعالى
ولقد قال صلى الله عليه وسلم « دين الله أحق أن يوفى به » ولقد قال
جمهور الفقهاء انها واجبة وتعلق بالتركة ويتقدم الوفاء بها على
الموارث وعلى تنفيذ الوصايا ، وينظر الفقهاء على انها مع ما فيها
من معنى العبادات ان اديت اختياراً تؤدي على انها مثوبة المال وتعلق
به كما تتعلق بالذمة ولذلك جاز أخذها جبراً وكرهاً أن لم يعطها
طوعاً واختياراً وما ساع أخذها كرهاً واجباراً لا لأنها تعلقت بالمال .

وهذا المبدأ أخذت به حديثاً الضرائب على التركات فلا تعتبر
قيمة الضرائب المستحقة على المتوفى جزءاً من التركة بل تعتبرها ديناً
ممتازاً تقدم على غيرها من الديون ، فقد نصت المادة ١١ من اللائحة
التنفيذية من قانون الضرائب على التركات على نوع ممتاز من الديون
مقدم على سائرهما فجاء فيها : « يستبعد حتماً من التركة بالتقديم على
كافة الديون التي عليها جميع ديون التركة والرسوم والإتاوات المقررة
بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩
والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٢ وغير
ذلك من القوانين الأخرى الخاصة بفرض الضرائب عامة والقوانين
المكاملة أو المعدلة لها وذلك قبل تصفيتها بقصد حساب رسم الأيلولة
المستحقة على أنصبة الورثة فيها » (٢) .

(١) كتاب الخراج للقاتي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم ص ١١١

(٢) الفريية على التركات - تأليف أحمد عبد الظاهر ص ٦٠

ـ وضع نظم لتدريب العاملين على الضرائب :

عندما اقتنع الناس بحديثات عمر بن الخطاب رضى الله عنه بشأن فرض ضريبة الخراج في الأقاليم المفتوحة استدعى الحال تنفيذ ذلك عمليا فعمد عمر الى مبدأ الشورى في اختيار شخص يوكل اليه ذلك فقال عمر « فمن رجل له جزاله وعقل يضع الأرض مواضعها » فاتفقوا على عثمان بن حنيف .. فان له بصرا وعقلا وتجربة » .

فمن ذلك ينبى تدريب رجال الضرائب حتى يكتسبوا المهارات الفنية والسلوكية التي تمكنهم من وضع تقديرات الضرائب في مواضعها وهو ما تلحأ اليه الدول من وضع برامج لتدريب العاملين بالضرائب أو انشاء معاهد تخصص للفقن الضريبى سواء أكاف هذه المعاهد تابعة لمصالح الضرائب أم تابعة للجامعات »

ـ مراعاة ظروف الممولين في استثناء الضرائب :

قال أبو عبيد بجراز تأخير الزكاة اذا رأى ذلك الامام في صدقة المواشى للأزمة تصيب الناس فتجذب لها بلادهم فيؤخرها عنهم الى انخصب ثم يقضيها منهم بالاستيفاء في العام المقبل كالذى فعله عمر في عام الرمادة (١) .

ـ وفي هذا ما يبرر الاتجاه في التشريعات الضريبية الحديثة الى تقبيل الضرائب المستحقة على الممول الذى لا تسكنه أحواله المالية من سدادهما دفعة واحدة »

ـ جواز المقاصة بين دين الضرائب للممول وما عليه :

كان الخليفة أبو بكر اذا اراد أن يعطى الرجل عطاءه سأل : هل عنده مال قد حلت فيه الزكاة فان أخبره ان عنده مالا قد حلت فيه

(٢) كتاب الأموال لأبي عبيد ص ٧٠٥

(كان ماسون الرمادة هي السنة الثامنة عشرة وفيه ملك الناس والأموال)

الزكاة قاضه مما يريد أن يعطيه وإن أخبره أن ليس عنده حلت فيه الزكاة سلم إليه عطاءه (١) .

وكان عثمان بن عفان يفعل ذلك (٢) .

ويرى أبو عبيد أنما كانا يأخذان الزكاة لما قد وجب قبل العطاء لئلا يستقبل منه (٣) .

وتطبق المالية المعاصرة هذا المبدأ فيجوز إجراء المقاصة بين ما على الخزانة العامة ومالها كل ذلك استنادا إلى القانون المدني الذي يقضى بأن للمدين حق المقاصة بين ما هو مستحق لدائنه وما هو مستحق له قبل هذا الدائن ولو اختلف سبب الدينين إذا كان موضوع كل منهما نقودا أو مثليات متحدة في النوع والجودة وكان كل منهما خاليا من النزاع مستحق الاداء صالحا للمطالبة به قضائيا .

فحص الضرائب في مكان الممول :

حدثنا ابن أبي زائدة عن معقل بن عبيد الله في عطاء ابن أبي رباح قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة « لا جلب ولا جنب ولا شعار في الإسلام ولا تؤخذ صدقات المسلمين إلا على مياهم وبأفئتهم (٤) » .

ومعنى الفقرة الأخيرة أنه لا ينبغي للمصدق أن يقيم بموضع ثم يرسل إلى أهل المياه ليجلبوا إليه مواشيهم فيصدقها ولكن يأتيهم على مياهم حتى يصدقها هناك : وهو تأويل قوله « على مياهم وبأفئتهم » .

(١) المرجع السابق ص ٥٠٤

(٢) المرجع السابق ص ٥٠٤

(٣) المرجع السابق ص ٥٠٤

(٤) المرجع السابق ص ٤٩٦

كذلك يروى عن أن عمر بن عبد العزيز كتب « أن صدقوا الناس على مياهم وبأقنيتهم (١) » .

وهذا هو ما تأخذ به التشريعات الضريبية الحديثة فيكون لمثل الضرائب حق الاطلاع حيث توجد ياقات الممول وأثناء ساعات العمل العادي (٢) .

- مراعاة الاعتدال وعدم المغالاة في تحديد الضرائب المستحقة :

عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « المعتدى في الصدقة كما نعمها » أى على المعتدى من الاثم كما على المانع اذا منع (٣) .

والحقيقة ان المغالاة في تحديد الضرائب بأكثر مما ينبغي تؤدي كما سبق الايضاح الى أن يستغرق الجزء المغالى به جزء من أموال الممول بدون وجه حق وبدون سند من التشريع مما قد يؤدي الى توقف نشاط الممول أو تعويق انطلاقه أو محاولته اخفاء جزء من المادة الخاضعة للضريبة ، الأمر الذى يؤدي فى النهاية الى التأثير على الحصيلة التى تؤول للخزافة العامة .

فكأن المعتدى فى النهاية يقلل ما يؤول للخزافة العامة فيتمائل فى ذلك مع من ينعمها .

ولذلك تقضى تعليمات مصالح الضرائب للعاملين بها أن يمتنعوا عن المغالاة فى تقديرات الضرائب والعمل باستمرار على التوصل الى الوعاء الحقيقى الخاضع للضريبة .

(١) المراجع السابق ص ٤٩٧

(٢) انظر المادة ٨١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩

(٣) كتاب الأموال لأبى عبيد ص ٤٩٣

ـ وجوب اختيار العاملين بالأموال العامة من بين الأمانة : ـ

وذلك لأن العاملين الذين لهم صلة بالأموال العامة قد يقعون تحت أغرائها فيختلسون جزءا منها أو يخففون الضرائب عن المولين نظير هدايا أو أموال تهدى لهم ولا يعصمهم من ذلك في معظم الأحوال الا اتصافهم بالأمانة وحسن الخلق ، اذ لا تكفى نظم الرقابة الموضوعة وحدها لمراقبتهم وهذا ما تشير به الأحاديث النبوية التالية التي توضح فضل العامل الأمين وعقوبة الخائن .

عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان الخازن المسلم الأمين الذى يعطى ما أمر به كاملا وموفرا طيبه به نفسه حتى يدفعه الى الذى أمر له به أحد المتصدقين » .

أخرجه الامام أحمد البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن أبى شيبة فى مصنفه (١) .

وعن بريده الأسلمى رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال (من استعملناه على عمل فرزقناه رزقا فما أخذ بعد فهو غلول) (٢) (حرام يأثم به أخذه) .

أخرجه أحمد فى المسند وابن أبى شيبة فى مصنفه

عن أبى حميد الساعدى رضى الله عنه ـ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (هدايا المال غلول) (٣) أخرجه الامام أحمد فى مسنده والبيهقى فى سننه .

عن مصعب بن سعد قال : دخل عبد الله بن عمر رضى الله عنهما

(١) المنتخب من السنة النبوية الشريفة حذيفة مجلثم منبر الاسلام المجلد الثاني الممد ٣٦ ص ١٠٠١

(٢) المرجع السابق ص ١٠٠٢

(٣) المرجع السابق ص ١٠١١

على عبد الله بن عامر يعود فقل : « مالك لا تدعو لي ؟ قال فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (ان الله عز وجل لا يقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول) وقد كنت على البصرة يعني عاملا » . ومعنى ذلك أن ابن عمر كان واليا على البصرة وتعلقت به تبعات من حقوق الله تعالى وحقوق العباد ولا يقبل الدعاء لمن هذه صفته (١) .

ونورد فيما يلي مواصفات من يتولى الخراج عموما في رأى أبى يوسف ، علاوة على ما سبق التنويه عنه في هذا الخصوص : -

- أن يكون من أهل الصلاح والدين والأمانة .
 - فقيها عالما مشاورا لأهل الرأى .
 - غنيا لا يطلع الناس منه على عورة ولا يخاف في الله لومة لائم .
 - تجوز شهادته أن شهد .
 - لا يخاف منه جور في حكم إن حكم .
 - ألا يكون من يلزم باب الولاء .
 - لا يكون عسوفاً لأهل عمله ولا محترقا لهم ولا مستخفا بهم .
 - تكون جبايته للخراج كما يرسم له وترك الابتداع فيما يعامل أهل الخراج به والمساواة بينهم في مجلته .
- وفي ذلك يقول أبو يوسف

« ورأيت أن تتخذ قوما من أهل الصلاح والدين والأمانة فتوليهم الخراج . ومن وليت منهم فليكن فقيها عالما مشاورا لأهل الرأى غنيا لا يطلع الناس منه على عورة ولا يخاف في الله لومة لائم .

(١) المرجع السابق ص ١٠١٨

ما حفظ من حق وأدى من أمانة احتسب به الجنة وما عمل به من غير ذلك خاف عقوبة الله فيما بعد الموت ، تجوز شهادته أن تشهد « ولا يخاف منه جور في حكم أن حكم . فأنك إنما توليه جباية الأموال وأخذها من حلها وتجنب ما حرم منها ، يرفع من ذلك ما يشاء ويحتج من ما يشاء . فإذا لم يكن عدلاً ثقة أميناً فلا يؤتمن على الأموال ، انى قد أراهم لا يحتاطون فيمن يولون الخراج ، إذا كزم الرجل منهم باب أحدهم أيأما ولاء رقاب المسلمين وجباية خراجهم ولعله أن لا يكون عرفه بسلامة ناحية ولا بعفاف ولا باستقامه طريقه ولا بغير ذلك . وقد يجب الاحتياط فيمن يولى شيئاً من الخراج والبحث عن مذاهبهم والمسؤال عن طرائقهم كما يجب ذلك فيمن أريد للحكم والقضاء » .

« وتقدم الى من وليت أن لا يكون عسوفاً لأهل عمله ولا محتقراً لهم ولا مستخفاً بهم .. وأن تكون جبايته للخراج كما يرسم له وترك الابتداع فيما يعاملهم به » (١) ..

(١) الخراج للقاضي أبي يوسف يعقوب ص ١٠٦

الرقابة على المالية العامة في الاسلام

اولا - الرقابة المالية في النظم الحديثة

تعريف الرقابة (١) :

اورد الكتاب عدة تعاريف للرقابة ، على النحو التالي :

« الرقابة هي مجموعة الاجراءات التي توضع للتأكد من مطابقة التنفيذ الفعلي للخطط الموضوعية ودراسة الانحراف في التنفيذ حتى يمكن علاج نواحي الضعف ومنع تكرار الخطأ » .

« تشمل وظيفة الرقابة الأنشطة التي تعمل على تحقيق الخطط الموضوعية وعلى ذلك فهي تتضمن قياس وتصحيح أعمال الأفراد القائمين بالتنفيذ الفعلي لتأكيد انجاز الخطط » .

« الرقابة تتمثل في مجموعة من الاجراءات تتركز على جمع بيانات تحليلية عن الخطة بفرض متابعتها والتحقق من قيام الوحدة بمستوياتها الادارية المختلفة بتنفيذ أهدافها بأحسن وسائل الأداء التي تكفل كفاية اقتصادية ويقوم بعملية الرقابة أجهزة معينة يقتضي الأمر أن يكفل لها سلطة التوصية باتخاذ الاجراءات الملائمة التي تضمن التخلص من هذه الانحرافات أو على الأقل التقليل من حدتها » .

(١) يرجع في ذلك لكتاب الموازنة العامة للدولة طبعة ثالثة للاستاذ قطب ابراهيم

ص ٦٩٩ وما بعدها .

« الرقابة المالية تعنى مراجعة العمليات المالية التى تمت فى الماضى والحاضر أولاً بأول كما تعنى مراجعة المصروفات والارادات خلال استثمارها واستردادها باستمرار للتحقق من أن تدفق الأموال النقدية يتم طبقاً للخطة مثله فى الميزانية التقديرية وأن الانحرافات قد عولجت أسبابها فى الوقت المناسب حتى يسير المشروع بنجاح من الناحية المالية دون اعسار وأن يحسن استثمار المال للوصول الى أكبر كفاية » .

« تعرف الرقابة بأنها مجموعة من العمليات تتضمن جمع البيانات وتحليلها للوصول الى نتائج تقوم بها أجهزة معينة للتأكد من تحقيق المشروع لأهدافه بكفاية مع اعطاء هذه الأجهزة سلطة التوصية باتخاذ القرارات المناسبة » .

أركان الرقابة :-

- ومن التعاريف السابقة يمكن تحديد أركان عملية الرقابة فيما يلى :
- هدف موضوع والقيام بمجموعة اجراءات تهدف الى التأكد من مطابقة التنفيذ للهدف الموضوع .
- كشف الانحراف فى التنفيذ عن الهدف الموضوع .
- دراسة أسباب الانحراف .
- علاج نواحي الضعف والخطأ ومنع تكراره .

الرقابة والمراقبة الداخلية :-

يذهب بعض الكتاب الى أن الرقابة تختلف عن المراقبة الداخلية فيعتبرون أن المراقبة الداخلية عبارة عن مجموعة من الوسائل والفرق والمقاييس التى تستخدمها الوحدة للسحانقة على الأموال والأصول والتأكد من سلامة البيانات المحاسبية المختلفة اللازمة لتقدير حقيقة

النشاط في الوحدة والتأكد من سلامة البيانات المقدمة لأجهزة التخطيط القومي وكذلك تشجيع الوصول الى مستوى الأداء وفقا للقرارات الادارية الموضوعية .

بينما أن البعض الآخر يعتبر الرقابة الداخلية أحد قسمي الرقابة والقسم الآخر هو عبارة عن الرقابة الخارجية ويعتبر أن مفهوم الرقابة الداخلية قد تطور بحيث أصبح لا يشتمل فقط على مجرد الاجراءات اللازمة للإشراف على وظائف الأقسام المالية والمحاسبية بالوحدة أو المشروع وإنما أصبح يتضمن تخطيط التنظيم الإداري وكل ما يرتبط به من وسائل ومعايير .

وأيا كان الرأي فإن المراقبة الداخلية تعتبر ركيزة هامة من ركائز الرقابة إذ لا يتصور قيام المختص بالمراقبة بعمله الرقابي دون التحقق من وجود نظم للمراقبة الداخلية والتحقق كذلك من سلامة هذه النظم كما أن عليه أن يضاعف من اختباراتة إذا اتضح له أثناء قيامه بواجبه أن نظم الرقابة الداخلية الموضوعية بها ثغرات .

اهمية المراقبة الداخلية في النشاط الحكومي :-

توجه الادارة الحكومية المزيد من الاهتمام للرقابة الداخلية باعتبارها صمام الأمان للعمليات المالية خصوصا بعد أن زاد الاتقان العام واتسع مدام على النحو الذي سبق أن أوضحناه وبعد أن زاد النشاط الحكومي زيادة كبيرة في الآونة الأخيرة مما ألجأ القيادات العليا في الجهاز الإداري للدولة الى التفويض في الكثير من اختصاصاتهم للإدارات التابعة وذلك يتطلب نظما للرقابة الداخلية تحكم نظام العمل بتلك الإدارات وتكفل للقيادات العليا الإطمئنان على حسن سير العمل والانطلاق .

ومن ناحية أخرى فإن كثرة البيانات التي تطلب من الجهاز الإداري

لأغراض السياسات العليا تجعل وجود نظم دقيقة للرقابة أمرا ضروريا لضمان تدفق البيانات في المواعيد المطلوبة مع اتسامها بالدقة .

والواقع أن وضع الرقابة الداخلية أكثر وضوحا في المشروعات الخاصة منه في الحكومة مع أنه ينبغي أن تغطي الرقابة الداخلية في الحكومة باهتمام أكثر سواء من المسؤولين الإداريين أو ممن يقومون بالرقابة المالية لأن العمليات المالية في الحكومة أكثر حجما وأوسع انتشارا ، فضلا عن أن أصحاب المشروع الخاص أما يديرونه بأنفسهم أو يراقبونه عن طريق حضور الجمعيات العمومية للمساهمين ومناقشة مجلس الإدارة على ضوء الميزانية العمومية المصحوبة بتقرير المراجع

أنواع الرقابة :-

تقسم الرقابة الى أنواع على حسب طبيعتها ووقتها ومكانها .

تقسيم الرقابة من حيث طبيعتها . -

- الرقابة المالية :-

وهي تنصب على الأموال . وتهدف الى التحقق من سلامة استخدام هذه الأموال في الأغراض التي خصصت لها وعدم تعرضها للإهمال أو الاسراف أو السرقة أو الاختلاس وأن المنصرف منها قد تم في نطاق القوانين واللوائح السارية والنظم الموضوعة .

وكما تنصب الرقابة المالية على أوجه الاتفاق فانها تمتد أيضا الى الموارد للتحقق من أن ما ينبغي تحصيله قد تحصيل وأن ما تم تحصيله قد تم توريده فور التحصيل الى الجهة المختصة باستلام الأموال .

وان كانت الرقابة على المال العام رقابة تاريخية الا أنه قد

زادت أهميتها في الآونة الأخيرة نتيجة عدة عوامل منها التزايد المضطرد في الاتفاق العام بسبب اتساع وظائف الدولة وامتداد نشاطها الى نطاق متسع يتجاوز الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها الحكومات كال دفاع والأمن والعدالة ، وامتداد هذا النشاط الى أنواع جديدة من الأنشطة كان يقوم بها الأفراد .

كما أن طموح الدول النامية ورغبتها في زيادة دخلها القومي والتخفيف من وطأة التخلف ورفع مستوى المعيشة بها أدى الى توظيف مواردها الداخلية والخارجية في المشروعات الاستثمارية طبقا لخطة قومية والى الاقتراض من الداخل والخارج لاستكمال تمويل المشروعات واستلزم ذلك وجود نظام رقابي قوى يهدف الى التأكد من سلامة أولويات توظيف هذه الأموال وكفاية استخدامها والكشف عن أية انحراف يقلل من تحقيق أكبر عائد منها .

ومن طبيعة المال العام **الشفافية** وتحصيلا أن تمتد عملياته لجميع أرجاء الدولة فتم تلك العمليات في دائرة بالغة الاتساع وبواسطة أشخاص مختلفين وعلى مستويات متعددة مما أدى الى الأخذ باللامركزية في الرقابة المالية وامتداد نشاطها لتلاحق تلك العمليات وتتأكد من سلامتها وكمايتها .

- رقابة الكفاية :-

ويطلق عليها أيضا رقابة الانجاز أو رقابة الأداء ويهدف هذا النوع من الرقابة الى التأكد من أن الأهداف المقررة لكل وحدة قد تم تحقيقها وفقا للمستوى المقرر من الكفاءة وفى ظل أمثل استخدام للأموال . وهذه الرقابة أعم من الرقابة المالية اذ بينما أن الرقابة المالية تنصب أساسا على المعاملات المالية لضمان التصرفات المالية والكشف الكامل عن

الانحرافات ومدى مسايرة التصرفات للقوانين والقرارات السارية في الوحدة أو الحكومة فان رقابة الكفاية تمتد الى ضمان تحقيق الكفاءة في استخدام الأفراد والمساءلة أيضا عن البرامج ومدى تحقيقها لأهدافها بأقل تكلفة ممكنة .

وتعتبر رقابة الكفاية أحد مستلزمات موازنة البرامج والأداء في الحكومة والتي تهدف الى التحقق من كفاية الاتفاق العام وتبسيط الضوء على الأهداف التي من أجلها تدرج الاعتمادات بدلا من الاعتمادات نفسها . وفي ظل هذه الموازنة توزع الاعتمادات على برامج للقيام بالنشاط الذي تراوله وحدات الحكومة وفي نهاية السنة المالية تتم الرقابة على مدى تنفيذ البرامج المنوطة بالوحدة ويقاس هذا التنفيذ بمعايير أداء يتم على أساسها قياس نتائج التنفيذ الفعلية وبذلك يتكشف مدى الانحراف في الأداء سواء من ناحية الكمية أو القيمة وهذه المعايير تختلف من برنامج لآخر طبقا لنوع النشاط كما يراعى في قياس الوحدات المنجزة بالوحدات المقدرة الامكانيات المتاحة عند التنفيذ حتى يمكن قياس التصور في الأداء ، والعوامل التي أدت لانخفاضه كمية وقيمة والأسباب التي أدت لهذا التصور واقتراح وسائل العلاج .

هذا والأخذ بنظام البرامج والأداء يدعو الى ادخال نظم التكاليف الحكومية والتوسع في الميكنة وادخال نظم التحليل المالي وقيام نظام دقيق لتسجيل البيانات المالية واعداد التقارير وتدريب العاملين الأمر الذي يؤدي الى زيادة كفاءة الأداء الحكومي مما يساعد نظام رقابة الكفاية .

الرقابة الادارية :-

وهي تنصب على الناحية الادارية فتشمل بنحصى أنظمة العمل وتنظيمه ومدى كفاية القوانين والقرارات واللوائح التي تحكمها

ويكشف هذا النوع من الرقابة الثغرات التي تعترى النظم والقوانين والقرارات واللوائح وما قد يكون قد تج عن تطبيقها من مخالفات ادارية وتقترح وسائل العلاج .

الرقابة البرلمانية :-

وهى التى تقوم بها المجالس النيابية وأهم صورها اعتبار الموازنة العامة وتقديم الأسئلة والاستجوابات وطلبات الاحاطة للسلطة التنفيذية . كما أن هذه الرقابة تقوم بها البرلمانات المحلية التى يتم فيها انتخاب ممثلين عن الشعب لمراقبة أعمال وحدات الحكم المحلى .

تقسيم الرقابة من حيث الزمن :

ويسكن تقسيم الرقابة كذلك من حيث الزمن الى نوعين من الرقابة وهما الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة =

— الرقابة السابقة على الصرف وتسمى أيضا الرقابة المانعة أو الرقابة الوقائية لأنها تتم قبل الصرف فيمكن فى ظلها تدارك الأخطار قبل وقوعها .

— الرقابة اللاحقة للصرف والتحصيل ويطلق عليها أيضا الرقابة العلاجية لأنها تكشف عن الأخطاء بعد وقوعها مما يؤدى الى منع تكرارها فى المستقبل وذلك بتلاقى الأسباب التى أدت الى وقوع هذه الأخطاء .

مزايا وعيوب الرقابة السابقة واللاحقة للصرف :-

وان كانت الرقابة السابقة على الصرف ضرورية كالرقابة اللاحقة على الصرف الا أنه من الناحية النظرية يذهب البعض الى تعداد مزايا

وعيوب كل نوع من النوعين « فمن مزايا الرقابة قبل الصرف أن هذه الرقابة تحول دون اصدار السلطة التنفيذية التصرفات الادارية غير المشروعة » وبذلك تساهم الرقابة في تدعيم سلطة القانون وأن الرقابة السابقة على الارتباط بالنفقة تسهل مهمة الرقابة اللاحقة التي تجرى على عملية الصرف لأنها تمكن من التحقق من مشروعية الصرف الادارى وترفع عن كاهل الرقابة كثيرا من الجهد والوقت الذى يبدل لولم تكن الرقابة السابقة قائمة ، وتقوم الرقابة السابقة بتخفيف المسؤولية الملقاة على عاتق رجل الادارة التى تنأتى من جراء التصرفات المالية ، وهذا التخفيف يحدث مهما كان قرار هيئة الرقابة سواء بالموافقة أو بالرفض ، فاذا كان بالموافقة يتخذ من موافقتها سنداً له فى أى مناقشة لتصرفه فى المستقبل « واذا كان بالرفض تكون قد خلصت من شبهة الخطأ » .

وتحقق الرقابة السابقة وفرا فى النفقات العامة وتحول دون الاسراف مادامت ترفض النفقات غير المشروعة « وبخاصة بعد أن توسعت الدول فى الاتفاق العام » خصوصاً وأن بعض الجهات تلجأ فى آخر السنة المالية الى التصرف فى بقايا الاعتمادات دون ما حاجة ملحة لذلك كما تصف الرقابة السابقة بالسرعة والقورية لأنها تقع على التصرف الادارى قبل اصداره والسرعة القورية من صفات الرقابة الناجحة الفعالة التى تتماشى مع الحياة المعاصرة ومتطلباتها » .

ومن عيوبها أنها تجعل من الجهة التى تختص بالرقابة قبل الصرف كوزارة المالية فيما على جميع وزارات الدولة ، بحيث تصبح وزارة المالية هيئة رقابة على تلك الوزارات تراقب التصرفات المالية الصادرة عن باقى الوزارات وتطالبها بإلغاء أو تعديل ما تراه غير مشروع وهذا يخالف قواعد التنظيم الادارى ، فوزارة المالية لا تعدو أن تكون وزارة كباقي الوزارات » .

وأن هذه الرقابة المالية قد تعرقل أعمال الإدارة وتؤخر تنفيذها
بسبب عدم مرونة من يقومون بالرقابة .

كما قد تؤدي الرقابة المسبقة الى تقييد الرقابة اللاحقة بالنتائج
التي توصلت اليها الرقابة المسبقة .

ومن مزايا الرقابة بعد الصرف أنها تتم بعد وقوع العملية المالية
وبعد أن تتضح جميع وقائع تلك العملية فتكون بذلك ملاحظات الرقابة
المالية اللاحقة على أساس واقعي ، كما أن الرقابة بعد الصرف لا تعوق
العمليات المالية ، كما تتصف تلك الرقابة بالشمول والمقدرة على وضع
مقترحات للإصلاح على ضوء مدى تكرار الملاحظات وتواترها في
أكثر من جهة . كما أنها تتمكن من تحقيق رقابة الانجاز وهو مالم
تستطه الرقابة السابقة على الصرف فضلا عن أن الرقابة اللاحقة تكون
عادة متصلة بالسلطة التشريعية وتقدم اليها تقاريرها وتكون بذلك
أقوى على سد الثغرات التي تكشفها الرقابة وتنفيذ خطط الإصلاح .
ومن عيوب الرقابة بعد الصرف أنها تتم بعد وقوع العمليات
المالية ، فلا تتمكن من منع التصرف المالي الخاطئ قبل وقوعه ،
ولا تتمكن بالتالي من المحافظة على المال العام نتيجة لذلك ، فضلا عن
أنها قد تتقيد بما قرره الرقابة السابقة على الصرف في المواضيع التي
تعيد بحثها ، علاوة على أنها قد تقع في التكرار فتبحث عمليات
سبق بحثها بمعرفة الرقابة السابقة على الصرف خصوصا اذا كان يقوم
بكل نوع من الرقابة جهاز مستقل عن الجهاز الآخر .

تقسيم الرقابة من حيث مكانها : -

هذا ويمكن تقسيم الرقابة من حيث مكانها الى رقابة داخلية
ورقابة خارجية .

ويقصد بالرقابة الداخلية النشاط الرقابي الذي يتم بصورة

العاملين التابعين للوحدة كالمراجعين الذين يقومون بمراجعة العمليات الحسابية بالوحدات الحسابية بالوزارات والمصالح المختلفة ، أما اذا كانوا غير تابعين لها فتعتبر الرقابة خارجية ولو تمت داخل الوحدة نفسها بعد الاطلاع على مستنداتها وبياناتها ودفترها كرقابة وزارة المالية ورقابة الجهاز المركزي للحسابات فهي تعتبر رقابة خارجية وكذلك رقابة المجالس النيابية والمجالس الشعبية .

والمسألة مسألة نسبة فاذا قام أحد السيارفة في خزينة ما وفي نهاية اليوم بترصيد دفتر اليومية ثم جرد ما في خزينته ومطابقته على الرصيد الذي انتهى اليه دفتره فانه يقوم في هذه الحالة بنوع من الرقابة الداخلية أما اذا قام رئيسه بتلك العمليات فانها تعتبر من جانب العراف نفسه بمثابة رقابة خارجية في الوقت الذي تعتبر من جانب رئيس الخزنة نوع من الرقابة المالية الداخلية ، واذا كان بالجهاز الذي تتبعه هذه الخزنة مفتش مالي وقام بهذا الجرد والمطابقة فان ذلك يعتبر من جانب ادارة الخزينة رقابة مالية خارجية في الوقت الذي يعتبر من جانب الجهاز نفسه رقابة مالية داخلية بينما أن المفتش المالي الذي تقوم به وزارة المالية على الخزنة المتقدمة يعتبر بالنسبة لها مراقبة مالية خارجية .

ثانيا - الرقابة المالية في الاسلام وانواعها

انواع الرقابة المالية في الاسلام :

بتحليل أنشطة الرقابة التي كانت تتم أيام الاسلام الأولى يتضح أنها كانت تتضمن الأنواع الحديثة للرقابة وذلك أنها كانت تلائم نظام الاسلام وتعاليمه وذلك على النحو التالي :

الرقابة الداخلية في الاسلام : -

تتبع الرقابة الداخلية في الاسلام من النفس البشرية فهي رقابة ذاتية كونها الاسلام في نفوس المسلمين فقد وضع قواعد لانماء المال

والحصول عليه يطبقها المسلم بينه وبين ربه دون رقيب خارجي اكتفاء
برقابة الله سبحانه وتعالى ، ومن شأن هذه القواعد سواء نزل بها
القرآن أو وردت في السنة أن تحمي المال العام من الضياع أو الاسراف
ولقد أوردنا بعض هذه القواعد في أبواب سابقة ونورد فيما يلي
البعض الآخر الذي يتعلق برقابة الله في التصرفات المالية :

فقد لال الله تعالى :

ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتولوا بها إلى الحسكام لتأكلوا
فريقا من أموال الناس بالآثم وأنتم تعلمون ، (البقرة ١٨٨) .

فالمسلم الحقيقي تعصمه الرقابة الداخلية في نفسه من أكل مال
الناس أو مال الدولة بالباطل أو أن يقدمها كرشوة للحاكم ليحصل
بالباطل على أموال الغير .

« وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبسسلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا
أموالهم إلى أموالكم أنه كان حوبا كبيرا ، النساء ٢ .

والمسلم الحقيقي إذا عين موظفا في المجالس الحسبية أو في المحاكم
أو في أي جهة قيما على أموال اليتامى القصر تعصمه الرقابة الداخلية
في نفسه من أن تمتد يده بالباطل إلى أموال هؤلاء الضعاف لأن من
يأكل أموال اليتامى ظلما إنما يأكل نارا وسيصلى سعيرا .

« إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا
وسيصلون سعيرا ، النساء ١٠

والعاملون بالدولة الذين يقومون بالوزن أو الكيل وكل ما شابهه
من تقييم أو تقدير أو غيره لابد أن يراعوا الكيل أو الوزن أو التقييم
أو التقدير بالقسطاس المستقيم فلا يبخسوا الناس - أشياءهم
ولا يبخسوا الدولة حقها نظير مبالغ يحصلون عليها سحتا وحراما من
أصحاب لشأن وتراقبهم في ذلك أنفسهم التي بين جنوبهم عملا

يقول الله تعالى :

« واولفوا الكيل اذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم ذلك خير واحسن
ناويلا » (الاسراء ٣٥) .

ومن صفات العاملين المسلمين في ظل النظام الاسلامى النهى عن
المنكر والدعوة الى المعروف وايتاء الزكاة واقام الصلاة وهذا هو
السياج الذى يتحرك به المؤمن اذا ولى أمر المسلمين في ظل رقابة
داخلية من نفسه .

« الذين ان مكناهم فى الأرض اقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وامروا
بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور » الحج ٤١

وقد سبق أن أوضحنا أنه بتتبع بعض حوادث اختلاس الأموال
العامة يتبين أنها وقعت بالرغم من سلامة النظم الموضوعة للرقابة
الداخلية والخارجية سواء كانت قبل الصرف أو بعده وأن السبب في
ذلك أن العاملين على الأموال العامة لم يكونوا على مستوى من حسن
الأخلاق ويقتطع الضمير وأنه في حالات أخرى لم تكن نظم الرقابة
الموضوعة كافية ومع ذلك لم يحدث أى اعتداء على المال العام لأن
العاملين عليه كانوا يتصفون بمكارم الأخلاق .

فالنهج الاسلامى اذا كفى اذا طبقه المسلم بتحقيق الرقابة على
المال العام ذلك أن الاسلام يعتبر المال ملكا لله والانسان مستخلف
عليه ومفوض عليه ونائب عن الله فيه ومؤدى هذه النظرة أن الملكية
الحقيقية للمال هي لله ، وأنه ان وجد بيد الانسان فهو وديعة أو أمانة .

وأن من بيده المال يجب أن يلتزم فيه حدود الله سواء في طريق
التحصيل أو في وسائل التنمية (١)

(١) الاسلام لمرة الله الجزء ١ ص ٧٧ ، ٦٨ الدكتور محمد البهرى

الرقابة المسبقة في الاسلام :-

نورد فيما يلي امثلة على الرقابة المسبقة على التصرفات المالية :

١ - ما لجأ اليه أبو بكر الصديق رضي الله عنه حينما تولى الخلافة وتبين له أن صلاح أمور المسلمين يقتضى التفرغ للخلافة وترك التجارة التى كان ينفق منها على أهله ، فقبل أن يقرر لنفسه ولأهله تقعة عامة من بيت المال عرض ذلك على جماعة المسلمين فأقروا التصرف المالى للخليفة وفرضوا له فى كل سنة ألف درهم منها تقعة الحج والاعتبار .

٢ - ما لجأ اليه عمر بن الخطاب حينما ولى الخلافة لنفس السبب .

٣ - وما ورد من حديث شريف عن النبى صلى الله عليه وسلم قال «من ولى لنا شيئا ، فلم تكن له امرأة فليزوج امرأة ، ومن لم يكن له مسكن فليتخذ مسكنا ومن لم يكن له مركب فليتخذ مركبا . ومن لم يكن له خادم فليتخذ خادما فمن اتخذ سوى ذلك : كنزا أو ابلا جاء الله به يوم القيامة غالا أو سارقا » .

فجدد الرسول صلى الله عليه وسلم أوجه الاتفاق التى يجوز أن يسمح بها للولى أن يتخذ فى ولايته مالا بد منه من زوجة ومسكن ومركب وخادم أما اكتناز الأموال وادخارها فهو سرقة وخيانة (١) وحددها مقدما حتى يعرف من ولى حدوده المالية .

٤ - وما طلبه سعد بن أبى وقاص بعد فتح العراق من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فيما سأله الناس أن يقسم بينهم مغانمهم وما أفاء الله عليهم فقد أراد اقرار التصرف المالى من الخليفة قبل حدوثه .

(١) ابر عبيدة (مرجع سابق) ص ٢٢٨

٥ - وما طلبه أبو عبيدة بعد فتح الشام الى عمر بن الخطاب يطلب
الرأى فيما طلبه المسلمون منه أن يقسم بينهم المدن وأهلها والأرض
وما فيها .

٦ - وما لجأ اليه عمر من جمع الناس لينظروا فى الأمر فأجمعوا على
عدم التقسيم .

كل ذلك وأمثاله يوضح أن أصول الرقابة السابقة على العمليات
المالية كانت مطبقة فى الاسلام وأن مبادئها تقررت وان كانت لم تكن
بالتفصيل الذى نشهده الآن فان ذلك لم يكن يستدعيه وقتئذ بسبب
نقاء المجتمع الاسلامى وتطبيق أحكام الدين ووجود الرقابة الذاتية
داخل نفس المسلم على النحو الذى أوضحناه .

الرقابة اللاحقة فى الاسلام :-

تم الرقابة اللاحقة بعد تمام عمليات المال العام ونورد فيما يلى امثلة
حدثت فى المجتمع الاسلامى تطبيقاً لهذا النوع من الرقابة :

١ - استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً فجاء يقول هذا
لكم وهذا أهدي الى مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمد
الله وأثنى عليه ثم قال ما بال العامل نبهه فيقول هذا لكم وهذا
أهدي الى أفلاجلس فى بيت أبيه وبيت أمه فينظر هل يهدى
اليه أم لا ؟ والذى نفس محمد بيده لا يأتى أحد منهم شئ
الا جاء به على رقبته يوم القيامة ان كان بعيراً له رغاء أو بقرة لها
خوار أو شاة بفروه . ثم رفع يده حتى راينا غفرة ابطينه ثم قال
اللهم هل بلغت ، اللهم هل بلغت) .

— كان عمر يحصى على العمال أموالهم وكان شديد المحاسبة لهم
ويشاطرهم هذه الأموال . فلما قدم أبو هريرة من البحرين
قال له عمر « يا عدو الله وعدو كتابه أسرقت مال الله ؟ قال لست

بعدو الله ولا عدو كتابه ولكنى عدو من عاداهما ولم أسرق مال الله . قال فمن أين اجتمعت لك عشرة آلاف درهم فقال خيلي تناسلت وعطائي تلاحق وسهامي تلاحت فقبضها منه » .

فانظر كيف يراقب عمر المال بعد عودتهم من ولايتهم وكيف لم يصدق صحابيا جليلا كابي هريرة فيم ادعاء من أن هذا ماله إنما عنده وأخذه منه ورأى أن ظلم أبي هريرة خير من التفریط في حق المسلمين (١) .

رقابة الأداء في الاسلام : -

أوضحنا أن رقابة الأداء تهدف الى التأكد من تحقيق الأهداف وفقا للمستوى المقرر من الكفاءة ، ولعل تلك الرقابة من أنواع الرقابة التي ركز عليها الاسلام بجانب الرقابة المالية وذلك للتأكد من تحقيق تعاليم الاسلام وأحكامه عند أداء العمليات المالية فليس المقصود من العمليات المالية أن تحقق الهدف المالي فقط بل ينبغي أن تتم على نمط اسلامي ونورد فيما يلي بعض أمثلة لرقابة الأداء في الاسلام : -

— حدث أن مرت بعمر بن الخطاب غنم الصدقة فرأى فيها شاة ذات ضرع ضخمة فقال ما أظن أهل هذه أعطوها وهم طامعون ، لا تأخذوا ضررات المسلمين (أى تتحوا عن ذات اللبن التي يكون فيها طعام لأهلها) (٢) .

فانظر كيف أن عمر اهتم اهتماما كبيرا بحسن الأداء وكفاية الانجاز بصرف النظر عن العائد الذي يعود على بيت المال .

— ومن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة

(١) أبو عبيد - مرجع سابق ٣٤٢ / ٣٤٣

(٢) أبو عبيد ص ٤٦٥ (مرجع سابق)

ما سبق أن أوضحناه (لا تؤخذ صدقات المسلمين الا على مياهم وأفنيهم) .

أى لا ينبغي للمصدق أن يقيم بموضع ثم يرسل الى أهل المياه ليجلبوا له مواشيهم فيصدقها ولكن يأتهم على مياهم حتى يصدقها هناك .

فجانب العناية بالهدف المالى يتركز الاهتمام على جانب الأداء وتوفير الظروف والأوضاع التى تمكن من كفايته ورفع مستواه (١) .

— قدم أبو هريرة على عمر من البحرين بمال كثير فسأل عمر : بم جئت قال جئت بخمسمائة ألف . قال له أتدرى ما تقول ؟ أنت

ناعس . اذهب فبت حتى تصبح ! فلما جاءه فى الغد قال له : كم هو ؟ قال خمسمائة ألف درهم . قال : أمن طيب هو ؟ قال لا أعلم الا ذاك . فقال عمر : أيها الناس انه قد جاءنا مال كثير فان شئتم كلنا لكم كيلا وان شئتم عددنا لكم عدا . فقال رجل من القوم يا أمير المؤمنين دون للناس دواوين يعطون عليها (٢) .

فبعد أن تم تحصيل الخراج بهذه الوفرة أراد عمر أن يتأكد من أن المال مال طيب لم يؤخذ بظلم أو غت أو بغير مراعاة للقواعد الاسلامية لاستثناء الخراج .

— الرقابة السياسية فى الاسلام :

تقوم بهذه الرقابة حاليا المجالس النيابية والاسلام يقرر مبدأ الشورى بوضوح فى قوله تعالى « وشاورهم فى الأمر فاذا عزم فتوكل على الله » .

(١) أبو عبيد . ص ٤٩٧ (مرجع سابق)

(٢) الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية الطبعة الثانية ١٦٦١ ص ١٤٠ .

وبقوله تعالى : « وأمرهم شورى بينهم » وفي الدولة الإسلامية
يتولى السلطة التشريعية - المهتدون وأهل الفتيا وسلطتهم لا تمدو
أمرين •

بالنسبة لما فيه نص يكون عملهم تفهم النص ويبيان الحكم
الذى يدل عليه •

بالنسبة الى ما لانص فيه يكون عملهم قياسه على ما فيه نص
واستنباط بالاجتهاد أى العمل • بالقياس على شريعة أن يكون مرجعهم
في اجتهادهم وفي استنباط أحكامهم نصوص القانون الأساسى وهو
ما شرعه الله في كتابه وعلى لسان رسوله (١) •

وفي المسائل المالية حدث أن استطلع رأى المسلمين أكثر من مرة
قد سبق أن أوضحنا كيف أن أبا بكر رضى الله عنه وعمر من بعده
رجعا الى جماعة المسلمين ليفرضوا لهما فى كل سنة نفقة عامة من بيت
المال ، كما سبق أن أوضحنا كيف أن عمر رضى الله عنه رجع الى جماعة
المسلمين فى مسألة توزيع الأرض التى غنمها المحاربون المسلمون وشرح
لهم وجهة نظره فأقرروه عليها •

الرقابة الادارية فى الاسلام :

عرف الاسلام الرقابة الادارية ممثلة فى نظام الحسبة ، والحسبة
شرعا هى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ويقوم بها أصلا المحتسب
ابتغاء ثواب الله وهى ثلاثم طريقة الضبط الادارى فان القائمى بالحسبة
يراقبون القائمى على الخدمات العامة من التجار وأصحاب المهن
والحرف ويقومون باصلاح المرافق العامة والمصالح وبجانب المتطوعين
من المحتسبين كان المحتسبون يعينون من قبل الدولة وكان يطلق

(١) الدعوة الإسلامية دعوة عالمية تأليف الأستاذ على عبد العظيم محمرد ص ٢٩٩ •

عليهم والى الحسبة وله أعوان وكان يشترط في المحتسب شروط عدة
تؤهله للقيام بعمله خير قيام كأن يكون خيرا في عمله وعدلا في قراراته
وتقوم الآن النيابة الادارية والرقابة الادارية ببعض أعمال المحتسب
فكان اذا نظام المحتسب في الاسلام يحقق الرقابة الادارية (١) .

مزايا الرقابة المالية في الاسلام :

ومن مزايا الرقابة المالية في الاسلام أنها كانت رقابة لا تكتفى
بكشف الأخطاء بل تضع العلاج وتطبقه فكان عمر يرد مازاد في أموال
الولاية الى بيت المال وكان نظام الحسبة يؤدي الى اصلاح المخالفات
المالية والادارية وكانت الرقابة المالية رقابة مانعة تمنع المخالفات المالية
قبل وقوعها لأن النفس المؤمنة تمنع صاحبها من الاعتداء على المال العام
وأنها رقابة حاسمة لأن القرآن حاسم في قطع يد السارق والمختلس
للمال العام فقد قال تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء
بما كسبا تكالا من الله والله عزيز حكيم » (المائدة ٣٨) وهي رقابة
قليلة التكاليف لأن بعضها كان تطوعا كنظام المحتسب وهي رقابة على
أعلى المستويات فكان يقوم بها الخليفة أحيانا والولاية أنفسهم .

(١) الاسلام والنظام الادارى الدكتور مصطفى مبرج في التفصيل في نظام الحسبة
الى المرجع السابق من ١١٦ - ١٤٨

تكامل النظام المالى فى الاسلام

بعد ان اوضحنا فى الابواب السابقة لوضع النظام المالى فى الاسلام والنظم المتعلقة به يمكن ان نخلص الى النتائج التالية :

- اولا - النظام المالى من الناحية الفنية نظام متكامل للأسباب التالية :
 - له أدواته المالية وهى الموارد العامة والنفقات العامة كإى نظام مالى حديث .
 - أخذ النظام بالتخطيط المالى سواء بما تضمنه القرآن الكريم من تحديد لبعض الموارد وبعض المصارف أو بما استحدثته فى عهد الخلفاء الراشدين من موارد وتنفقات عامة اقتضتها متطلبات المجتمع الإسلامى .
 - للنظام المالى فى الاسلام تنظيماته المتكاملة وامتد بها الإشراف المالى من أعلى المستويات وهو الخليفة الى المسؤولين المالىين بالولايات .
 - للنظام المالى فى الاسلام قواعده التنفيذية التى تنضفرف مع التخطيط المالى لتعبئة موارده وضمان توريدها فى مواعيدها ليت المال .

— لضمان المحافظة على المال العام وترشيده في الاسلام يخضع لنظام الرقابة سواء كانت رقابة داخلية أو رقابة مالية قبل الصرف أو بعده أو رقابة إدارية أو رقابة كمية وأداء .

ثانيا - الموارد الإسلامية متكاملة الأركان الفنية :

— الموارد الإسلامية مستوفية الأركان الفنية للموارد في المالية العامة الحديثة شأنها شأن الضرائب فهي محددة السمر والوعاء والأشخاص المكلفين بدفعها والاعفاءات ووقت التحصيل وكيفية التحصيل وقد اتضح ذلك من تحليل الزكاة والخراج والجزية والمشور أما ما عدا ذلك من الموارد كخمس الغنائم والضوائع وتركة من لا وارث له فهذه موارد عارضة غير دورية يوجد لها مثل في الموازنات العامة الحديثة وليس لها أيضا الأركان الفنية التي تشترط في الموارد العامة من الضرائب .

ثالثا - القواعد الحديثة في المالية العامة منطبقة على الموارد والنقطة العامة في الاسلام -

— سبق أن توافرت في الموارد الإسلامية القواعد الحديثة التي أشار بها علماء المالية العامة وهي المدالة واليقين والملازمة والاقتصاد .

وتتحقق المدالة بنسبة فئة الإيراد أو بتصاعده وقد روعيت النسبية في الزكاة والتصاعدية في زكاة المواشي وروعي التصاعد في الجزية في أيام عمر بن الخطاب وروعي في فئات الخراج ما تحتله الأرض من جودة يزكو بها زرعها أو رداءة يقل بها إنتاجها ، وروعي في المشور مبدأ المعاملة بالمثل .

ويتحقق اليقين في الموارد الإسلامية بوضوح الأركان الفنية للمورد العام كسمر المورد ووعائه والخاضعين له والمعمون منه ووقت

التحصيل وموعده وهذه واضحة تماما في الموارد الإسلامية على النحو الذى سبق ذكره .

وكذلك قاعدة الملاءمة كانت متوافرة فقد روى في أوقات التحصيل ومواعيد الجباية ملاءمتها للدافعين تيسيرا ورحمة بهم « وآتوا حقه يوم حصاده ... » .

وقد أقر عمر بن الخطاب عمرو بن العاص والى مصر حين استنظره القوم لوقت الثلاث تطيقا لتلك الآية .

وتتضح قاعدة الاقتصاد من الأساليب السابق التنويه عنها والخاصة بتنظيمات النظام المالى فى الاسلام وتطبيق نظم الرقابة المالية على تحصيل الأموال العامة وعلى العاملين عليها ووسائل تعبئة الموارد العامة مما جعلها غريزة الموارد وجعل مصاريف جبايتها لا تكلف الدولة الا الشيء القليل وبذلك لا تمثل تلك التكاليف الا نسبة ضئيلة من حصيلة الموارد العامة .

رابعاً : الموارد والنفقات العامة فى الإسلام ساندت الأهداف الإسلامية :

سبق أن نوهنا ان الموارد والنفقات العامة فى أى نظام مالى ينعكس عليها النظام السياسى والاجتماعى الاقتصادى الذى تقوم فيه وتعمل فى نفس الوقت على تحقيق أهدافه السياسية الاجتماعية والاقتصادية ، وقد أوضحنا السمات العامة التى عكسها الاسلام على المالية العامة ونوضح فيما يلى كيف أن الموارد العامة والنفقات العامة ساندت أهدافه .

أدت الموارد العامة فى الاسلام باعتبارها أداة من أدوات المالية العامة وظيفتها فى تحقيق أهداف المجتمع الإسلامى ، شأنها فى ذلك شأن الموارد العامة فى المجتمعات الحديثة ، فقد ساندت الدعوة الإسلامية

ومولت انتشارها ، بما حقته من حصة لمقابلة النفقات العامة لهذا المجتمع وعملت على التقليل من التفاوت بين طبقات الموسرين وغير الموسرين بما اقتطعت من أموال القادرين وبما تضمنته من إعفاءات للفقراء والمساكين ، كما قاومت الإقطاع حينما فرضت ضريبة الخراج على أراضي الفنائم بدلا من إيلوتها للفاتحين وذرائعهم من بعدهم ودعمت الأنشطة الاقتصادية بفرض ضريبة العشور حماية للتجار المسلمين وحتى لا تكون تجارتهم في موقف أضعف من تجارة أهل الحرب ، كما أعفيت أدوات العامل وأدوات التجارة من الزكاة دعما للإنتاج وانطلاقا للنشاط التجارى ، هذا وإعفاء المواشى العاملة من الزكاة يساهم في تدعيم الإنتاج الزراعى وإعفاء المواشى المملوكة يساهم في دعم الإنتاج الحيوانى .

كما تؤدي النفقات العامة أيضا في النظام المالى الإسلامى كأداة من أدوات هذا النظام دورها في تحقيق رسالة وأهداف المجتمع الإسلامى ، فالإتفاق العام على الفقراء والمساكين من الزكاة ومن مال الفنائم ومن أموال الضوائع يرفع المستوى المالى لهم ويحد من التفاوت الاجتماعى بين الفقراء والأغنياء ، ويحقق التكافل الاجتماعى الذى يدعو اليه الإسلام . والاتفاق العام من الزكاة على ابن السبيل يقوى صلة هؤلاء الأفراد بالمجتمع الذى ينتمون اليه . ويدعم الاتفاق العام الأهداف السياسية للمجتمع الإسلامى حينما يصرف من الزكاة للعبيد ليحررهم من الرق وحينما تصرف للمؤلفة قلوبهم ليكونوا سندا للإسلام والمسلمين واتقاء لشركهم وعدوانهم وليكونوا رسلا للسلام الى قومهم وعشيرتهم في بيان ساحة الدين . كما ان توزيع الفنائم على المحاربين يرفع روحهم المعنوية ويوضحهم عما فقدوه من سلاح وخيل في سبيل الله بجواب الثواب الذى وعدهم به الله في الآخرة مما يساند الدعوة الإسلامية ويدعم انتشارها ، كما أن الاتفاق العام يوجه لتمويل

ادارة الدولة وتأويل أنشطتها في اقامة العدل وحفظ الأمن وتلقيم جيوش الاسلام وتنفيذ المشروعات العامة مما يؤدي الى زيادة الانتاج وزيادة الدخل القومي وللافتاق العام في الاسلام جوانب اقتصادية أخرى فالافتاق على الفقراء والمساكين يؤدي الى زيادة دخولهم ويولد الطلب على السلع .

حققة ان النظام المالي في الاسلام نظام متكامل تماما من حيث أدواته ومن حيث وظائفه ومن حيث سماته ، وصدق الله العظيم حينما نزل القرآن الكريم بآية « اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً »

الملاحق

مشروعات قوانين وقرارات وتوصيات خاصة بالزكاة

أولا

مشروع قانون الزكاة قدم الى مجلس النواب المصري
سنة ١٩٤٧ (١)

المادة الأولى

تؤدى الزكاة على الوجه الآتى :

أولا : يؤدى المالك الزكاة مما تنتجه الأراضى من المزروعات وما تحمله
الأشجار والتخيل من ثمار متى استغلها بنفسه قدرها ٥٪ من
صافى الربح مع إعفاء الخمسين جنيها مصريا الأولى • وذلك بعد
خصم المصاريف الزراعية والضرائب الأخرى •

ثانيا : ويؤديها المالك من قيمة ايجارها بنسبة ٥٪ منه مع مراعاة قيود
الفقرة السابقة من هذه المادة •

ثالثا : ويؤديها المستأجر للأراضى الزراعية والبساتين والمشاتل والنخيل

(١) هذا المشروع قدم من حضرات أصحاب الفضيحة الأستاذ محمد أبو ذهرة ونسبة
من السادة العلماء سنة ١٩٤٧ (نقل من نسخة مطبوعة مطبوعة بسند المنصورة الدينى)
ومن كتاب الاتفاق العام فى الاسلام دكتور ابراهيم فوزى أحمد على ص ١٨٢ وما بعدها

وكذلك مستغلها من صافي كسبه مع مراعاة إعفاء الخمسين جنيها
مصرها الأولى .

المادة الثانية

يؤدي المالك الزكاة ما يملكه من عقود أو وريث قد أو حلى
أو سندات مالية أو تأمينات أو ودائع سواء كان ذلك لديه أم لدى
الأفراد أو الشركات أو المصارف أو الحكومة أو صناديق الادخار وغير
ذلك بنسبة قدرها اثنان ونصف في المائة متى حال عليها الحول وزادت
عما قيمته اثنا عشر جنيها ذهابا .

المادة الثالثة

تؤدي الزكاة من رؤوس الأموال وألأهم وحصص الشركات
تجارية كانت أم صناعية ومن عروض التجارة وذلك فيما زادت قيمته
عن اثني عشر جنيها ذهابا وحال عليها الحول .

المادة الرابعة

- ١ - يؤخذ الخس ما يستخرج من المناجم والمحاجر وغير ذلك مما
يستخرج من الأرض .
- ٢ - يؤخذ الخس ما يستخرج من البحار والبحيرات والأنهار من
أحياء ولآلى .

المادة الخامسة

الدور والأماكن المعدة للاستغلال يؤدي عنها مستغلها زكاة
بنسبة قدرها ٥٪ من صافي كسبه منها مع مراعاة الإعفاء المنصوص
عليه في الفقرة الأولى من المادة الأولى .

المادة السادسة

(التحصيل)

يتبع في تحصيل الزكاة الواردة في هذا القانون من اجراءات وجزاءات ما هو وارد بقانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبلائحته التنفيذية الخاصة باجراءات وجزاءات تحصيل الضرائب •

المادة السابعة

(المصارف)

الحصيلة المجموعة طبقا لمواد هذا القانون تصرف على الوجه الآتى : لمحاربة الفقر والجهل والمرض • وتقوية الجيش وانشاء مصانع للذخيرة والسلاح •

المادة الثامنة

يسرى هذا القانون على جميع رعايا الدولة المصرية وعلى جميع الأموال المقررة بهذا القانون من الأموال الخاضعة لسيادتها أيا كان مالكيها •

ثانيا

مشروع قدم من لجنة توحيد المذاهب الاسلامية بينى سوف الى وزارة
الشئون الاجتماعية (١) •

القسم الأول :

الانواع الواجبة فيها الزكاة :

(١) الزروع :

مادة ١ : تجبى زكاة الزروع من المزارع مالكا كان أو مستأجرا
ولو مجبرا عليه للعتة أو الصفر حين الحصاد بمقدار ١٠٪ من الناتج
بالزراعة ان رويت سيجا أو ٥٪ ان رويت بالآلات متى كان الناتج
لا يقل عن ٥٠ كيلة مصرية فى المكيل المقتات •

مادة ٢ : لا زكاة فى الأرض الموقوفة وقفا خيريا الا اذا استؤجرت
فعلى المستأجر زكاة زراعتها فى الوجه المبين بالمادة (١) أما الأرض
الموقوفة وقفا أهليا ففى زرعها الزكاة المبينة بالمادة (١) •

(١) نقلا عن رسالة نظام محاسبة الزكاة ص ٨٨

والمصدر كتاب الاتفاق العام فى الاسلام للدكتور ابراهيم فؤاد أحمد على ص ١٨٥
وما يندما

(ب) النقود والأوراق المالية :

مادة ٣ : تجب الزكاة في النقود والأوراق المالية بأنواعها بمقدار ٢٥٪/ إذا كانت مملوكة ملكا تاما متى حال عليها الحول وبلغت قيمتها نصابا في أول الحول وآخره .

مادة ٤ : الحول سنة كاملة والنصاب اثنا عشر جنيها أو خمسمائة وثلاثين قرشا مصرياً الا ثلث القرش ولا يكمل أحد النوعين بالآخره .
والهبة بسم البلد الذي فيه المال .

(ج) عروض التجارة ورؤوس الأموال :

مادة ٥ : تجب الزكاة في رؤوس الأموال الثابتة المنقولة مع أرباحها مهما كانت معدة للتجارة بالشروط والمقدار المبين بالمادتين ٣ ، ٤ ، والأرض المعدة للتجارة اذا وجبت فيها زكاة الزرع فلا تجب الزكاة في أصل ثمنها .

مادة ٦ : كل مال يكتسب من مهنة أو حرفة غير ذلك تجب فيه الزكاة تطبيقا للمادتين ٣ ، ٤ .

(د) المعادن :

مادة (٧) المعدن هو المال الموجود في باطن الأرض بأصل الخلقة أو بكنزه فيها والواجب فيه الخمس ان كان كالذهب والحديد والباقي لمن وجده في أرض غير مملوكة أو لمالك الأرض بشرط ألا يكون ذلك المعدن لقطة .

مادة (٨) تجب الزكاة في الأحجار الكريمة والجواهر بأنواعها وكل ما يستخرج من البحر متى أعد للتجارة وتوافر فيه ما هو مدون بالمادتين ٣ ، ٤ بمقدار ٢٥٪/ من الباقي بعد حساب المصروفات .

القسم الثاني :

(١) مصارف الزكاة :

مادة (٩) : تصرف الزكاة للفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم ومحصولي الزكاة والمدينين بدين مستغرق لئلاهم والجهاد في سبيل الله وأبناء السبيل .

(ب) احكام عامة :

مادة (١٠) : يجوز صرف الزكاة للجمعيات الخيرية أو الملاحي أو المدارس أو المستشفيات أو نحو ذلك بشرط أن يوكل المزكي رئيس الهيئة التي يريد الصرف اليها ليقوم مقامه في صرف الزكاة أو يوكل عنه أحد وزراء المالية أو الشؤون الاجتماعية أو الأوقاف في ذلك .

مادة (١١) : يجوز صرف الزكاة الى فقراء قرابة المزكي غير أصوله وفروعه وزوجته كأن يصرفها للأخوة والأخوات والأعمام والأخوال النخ ولو كانت نفقتهم عليه واجبة بشرط أن لا تحسب الزكاة من النفقة .

مادة (١٢) : تجبى الزكاة جبرا من كل قاطن بالوطن على حسب المين بالمواد السابقة .

ثالثا

توصيات حلقة الدراسات الاجتماعية لجامعة الدول العربية التي عقدت
بدمشق سنة ١٩٥٢ (١) .

التوصية السادسة : الزكاة والوقف وثقات الأقارب — توصى
الحلقة بالآتى :

١ — أن تقوم كل دولة بتنظيم جمع الزكاة الشرعية وانفاقها في مشروعات
التكافل الاجتماعى وغيرها من المصارف الشرعية .

زكاة الاموال

٢ — تكون زكاة الزروع والثمار بمقدار ٥٪ من صافى الغلات وتحصل
على الوجه الآتى :

(١) يؤخذ من مالك الأرض ٥٪ من صافى ما يعود اليه بعد خصم
الضرائب والنفقات الزراعية ان كان يزرعها . ومن صافى
الأجرة ان كان يؤجرها .

(ب) تمنى الخمسون جنيها الأولى من الزكاة بالنسبة للمالك
وكل مستأجر .

(١) مطبوعات جامعة الدول العربية من ٤٢٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر اليها سابقا
ومن كتاب الاتفاق العام لى الاسلام للدكتور ابراهيم لؤاد أحمد عل من ١٨٧ وما بعدها

٣ - تكون زكاة الدور المدة للاستغلال بمقدار ٥٪ من صافي إيرادها وتحصل الزكاة من المالك بهذه النسبة كما تحصل من كل مستأجر يتخذ استئجار الدور والعمارات واجارتها مستغلا ، على أن يعفى من الزكاة ما قيمته الخمسون جنيها الأولى . كما تعفى الدور المخصصة لسكنى أصحابها .

٤ - الأموال الثابتة كالمصانع تؤخذ من صافي إيرادها بنسبة ٥٪ وكذلك كل الآلات المغلة ويعفى بالنسبة للأفراد ما قيمته الخمسون جنيها الأولى .

زكاة الأموال المنقولة

٥ - تؤخذ زكاة من رؤوس الأموال المنقولة المستغلة بالفعل أو التي من شأنها أن تستغل إذا مضى عليها حول في ملك صاحبها وبلغت نصاب الزكاة في أول العام وآخره وهو يقدر الآن بما قيمته ٦٥ جنيها .

ومقدار الزكاة بالنسبة لرؤوس الأموال المنقولة ٢٥٪ من رأس المال والإيراد . ومن رؤوس الأموال المنقولة النقود والأموال المتخذة للتجارة ورؤوس أموال الشركات والأسهم والسندات المتخذة للاتجار وإن أخذت الزكاة من إيرادها ورأس مالها في شركاتها .

٦ - تؤخذ زكاة من كسب العمل والمهن الحرة بمقدار ٢٥٪ كل عام إذا ملك الشخص نصاب الزكاة وهو ما قيمته عشرون مثقالا ذهبا . على أن يعفى من الزكاة ما قيمته الخمسون جنيها مصريا الأولى .

٧ - تؤخذ زكاة الماشية المدة للنماء والاستيلاء مهما كان نوعها إذا بلغت قيمتها نصاب الزكاة ومقدار الزكاة هو ٢٥٪ .

أحكام عامة

٨ - يخصم من الأموال التي وجبت الزكاة في كل أنواعها السابقة ما يأتي :

(١) كل مقدار من المال ثبت أن المزكى تبرع به لأحدى الجماعات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية التي تهدف إلى عمل من أعمال البر .

(ب) كل ما وقفه المزكى على جهات البر التي تعد من مصارف الزكاة وحرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة على أن يترك أمر إدارتها إلى الجهات القائمة بمشروعات الرعاية الاجتماعية أو يقدم لها حسابا سنويا .
وتخصم قيمة هذه الأوقاف ولو بلغت زكاة سنين .

ولو رجع في وقفه لا يتم الرجوع حتى يؤدي ما أعفى لأجل الوقف من زكوات ، وفي معنى الرجوع كل تغير في مصارف الوقف يؤدي إلى حرمان جهات البر المذكورة .

٩ - تكون للزكاة إدارة قائمة بذاتها وحصيلة مستقلة عن حصيلة الدولة ، ومصارف إدارتها وأجرة العاملين على جمعها ومصرفها تكون من تلك الحصيلة .

رابعاً

قرارات وتوصيات المؤتمر الثاني لجمع البحوث الإسلامية
اللى عقد بالقاهرة فى مايو سنة ١٩٦٥
الزكاة وصدقات التطوع

قرر المؤتمر بشأن الزكاة ما يلى :

١ - أن ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يغنى القيام به عن أداء الزكاة المعروضة .

٢ - يكون تقويم نصاب الزكاة فى عقود التعامل المعدية « وأوراق النقد ، والأوراق النقدية ، وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهباً ، فما بلغت قيمته من أحدها عشرين مثقالاً ذهبياً وجبت فيه الزكاة » وذلك لأن الذهب أقرب الى الثبات من غيره ، ويرجع فى معرفة قيمة مثقال الذهب بالنسبة الى النقد الحاضر الى ما يقره الخبراء .

٣ - الأموال النامية التى لا يرد نص ولا رأى فقهى بإيجاب للزكاة فيها حكمها كالأثني :

(١) لا تجب الزكاة فى أعيان المائر الاستغلالية والمصانع والسفن والطائرات وما شابهها بل تجب الزكاة فى صافي غلتها عند توافر النصاب وحولان الحول .

(ب) وإذا لم يتحقق فيها نصاب وكان لصاحبها أموال أخرى
تضم إليها وتجب الزكاة في المجموع إذا توافر شرط النصاب
وحولان الحول .

(ج) مقدار النسبة الواجب اخراجها هو ربع عشر صافي القلة
في نهاية الحول .

(د) في الشركات التي يساهم فيها عدد من الأفراد لا ينظر في
تطبيق هذه الأحكام إلى مجموع أرباح الشركات وإنما
ينظر إلى ما يخص كل شريك على حدة .

٤ - تجب الزكاة على المكلف في ماله وتجب أيضا في مال غير المكلف
ويؤديها عنه من ماله من له الولاية على هذا المال .

٥ - تعتبر الزكاة أساسا للتكافل الاجتماعي في البلاد الإسلامية كلها
وهي مصدر لما تستوجه الدعوة إلى الإسلام والتعريف بحقائقه
واعانة المجاهدين في سبيل تحرير الأوطان الإسلامية .

٦ - تترك طريقة جمع الزكاة وصرفها لكل اقليم بما يناسبه .

وبشان صدقات التطوع بين المؤتمر ما يلي :

١ - الاسلام يدعو إلى الاتفاق في سبيل الله وينهى عن البخل وقبض
اليدين بذل الخير .

٢ - الاسلام يحذر من السؤال وقبول الصدقة الا في حالات الضرورة .

٣ - الاسلام يدعو إلى البر بغير المسلمين مساواة لهم باخوانهم
المواطنين من المسلمين ورعاية لكل فرد من الأفراد في المجتمع
الاسلامى .

المراجع

مراجع القرآن الكريم والأحاديث :

- القرآن الكريم
- القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن
- المنتخب من السنة النبوية الشريفة ، مسدد عن مجلة منبر الاسلام
- الفقه على المذاهب الأربعة ، وزارة الأوقاف
- الفتاوى ، الجزء الأول ، فضيلة الامام الأكبر حسن مامون

مراجع عامة عن الاسلام :

- الدعوة الاسلامية دعوة عالمية ، علي عبد الحليم محمود
- الجهاد ، د . أحمد محمد الحوفي
- الاسلام نظام انساني ا - عبد الرحمن عزام
- الرسالة الخالدة الاسلام . فطرة الله الجزء الأول د . محمد البهي
- الاسلام في غزوة جديدة للفكر الانساني ، أنور الجندي
- تحت راية الاسلام ، د . أحمد الحوني
- جوهر الاسلام ، أنور . بيبي

مراجع عن المالية العامة :

- المالية العامة الكتاب الاول النفقات العامة ، د . رفعت المحجوب
- الموازنة العامة للدولة الطبعة الثالثة ، قطب إبراهيم محمد

- مبادئ علم المالية ، والتشريع المالى د . عبد الله العربى .
- الضريبة على التركات ، أحمد عبد التفار
- الضريبة على الايرادات ، علما وعملا أحمد مندوح مرسى .
- المالية العامة ، د . السيد عبد المولى
- مالية الدولة والهيئات المحلية ، د . عبد المنعم فوزى

مراجع عن المالية العامة والاقتصاد فى الاسلام :

- الاتفاق العام فى الاسلام ، د . ابراهيم فؤاد أحمد على
- السياسة المالية فى الاسلام ، عبد الكريم الحطيب
- المبادئ الاقتصادية فى الاسلام ، د . على عبد الرسول
- النظام المالى فى الاسلام ، د . عبد الخالق النواوى
- النظام المالى الاسلامى المقارن ، د . فوزى عبد اللطيف عوض
- النظم المالية فى الاسلام ، د . عيسى عبده
- النظام المالى فى الاسلام ، د . ابراهيم فؤاد أحمد على
- الاقتصاد الاسلامى مذهباً ونظماً ، د . ابراهيم الطحاوى
- الحراج والنظم المالية للدولة ، د . محمد ضياء الدين الرئيس
- الثروة فى ظل الاسلام ، د . البهى الحولى
- أسس الاقتصاد بين الاسلام ، والنظم المعاصرة أنور على الماوردى
- بناء الاقتصاد فى الاسلام ، زيدان أبو المكارم

مراجع عن الادارة والرقابة المالية ■

- الادارة فى صدر الاسلام ، د محمد عبد المنعم خميس
- الاسلام والنظام الادارى الحكم ، د . مصطفى جمال وصفى
- مذكرات فى نظام الحكم الادارى فى الدولة الاسلامية ، المستشار
عمر الشريف
- الادارة المالية (منهج اتخاذ قرارات) ، د . سيد الهوارى

- التمويل الادارى (مدخل حديث) ، د . شوقي حسين عبد الله
- الادارة المالية والموازنة العامة للدولة ، د . محمد سميد أحمد
- الادارة بالأهداف والنتائج ، د . سيد الهوارى
- التمويل والادارة المالية فى المشروعات التجارية د . حسن أحمد توفيق
- مجموعة التشريعات الخاصة بالأجهزة العليا ، للرقابة المالية بالدول العربية - المنظمة العربية للعلوم الادارية .

بحوث ومحاضرات ونشرات

- الاسلام وضع الاسس الحديثة للضريبة محاضرة فى جامعة الأزهر ، د . أحمد ثابت عويضة .
- ملكية الأفراد ومناقها فى الاسلام بحوث مؤتمر البحوث الجزء الأول ، للشيخ محمد على الشال .
- الموارد المالية فى الاسلام بحث مؤتمر البحوث الاسلامية الجزء الثانى ، الشيخ عبد الرحمن حسن
- الزكاة بحث مؤتمر البحوث الاسلامية الجزء الثانى ، الشيخ محمد أبو زهرة
- الملكية الفردية وتحديدها فى الاسلام بحث مؤتمر البحوث الاسلامية الجزء الأول ، الشيخ على الخفيف
- السياسة الاقتصادية فى الاسلام من بحوث المؤتمر السابع لمجمع البحوث الاسلامية ، د . محمد شوقي القمري
- الزكاة غير الصدقة مقال فى جريدة الأهرام ٢ نوفمبر ١٩٧٩ ، د . عبد الرحمن النجار
- حق الفقراء فى أموال الأغنياء من بحوث مؤتمر البحوث الاسلامية الجزء الأول ، د . ابراهيم اللبان
- الاقتصاد فى ضوء الاسلام الكتاب السنوى لجمعية الدراسات الاسلامية - الاقتصاد والمال والتجارة -

- حديث عن الزكاة جريدة الأهرام ٢ نوفمبر ١٩٧٩ ،
د . حسين حامد
- وثيقتان في الأدب الاسلامي من بحوث مجمع البحوث الاسلامية ،
الجزء الأول ، محمد خلف الله أحمد
- الميزانية الأولى في الاسلام محاضرة القيت في جامعة بيروت
العربية بتاريخ ٣٠ ربيع الأول سنة ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م ، بدوى
عبد اللطيف عوض .

فهرس

- مقدمة ٥
- تنوية الامانة العامة لمجمع البحوث الاسلامية عن هذا الكتاب ٧
- الباب الاول : عموميات ١١
- الفصل الاول : اهداف النظم المالية ١٣
- الفصل الثاني : سمات المالية العامة فى الاسلام ١٥
- الباب الثاني : الموارد العامة فى الاسلام ٢٩
- الفصل الاول : الموارد فى النظم المالية الحديثة ٣١
- الفصل الثاني : الزكاة ٤٥
- الفصل الثالث : خمس الفتائم ٦٩
- الفصل الرابع : الفء ٨١
- الفصل الخامس : الجزية ١٠١
- الفصل السادس : عشور التجارة ١٠٩
- الفصل السابع : موارد عامة أخرى فى الاسلام ١١٥
- الباب الثالث : الانفاق العام فى الاسلام ١٢٣
- الفصل الاول : الانفاق العام فى النظم المالية الحديثة ١٢٥
- الفصل الثاني : مبادئ الانفاق العام فى الاسلام ١٣٥
- الفصل الثالث : أقسام الانفاق العام فى الاسلام وصوره ١٤٣
- الفصل الرابع : مصارف الزكاة ١٥١
- الفصل الخامس : مصارف الفتائم ومال الضوائع ١٦٣

... الباب الرابع : الموازنة العامة في الاسلام ١٦٥

— الفصل الأول : الموازنة العامة للدولة في النظم المالية الحديثة ١٦٧

— الفصل الثاني : تصور موازنة عامة في المالية العامة في

الاسلام في عهد عمر بن الخطاب ١٧٥

— الفصل الثالث : التوازن بين الموارد العامة والنفقات العامة

في الاسلام ١٨٣

— الباب الخامس : ادارة المالية العامة في الاسلام ١٨٩

— الفصل الأول : تعريف ادارة المالية العامة ١٩١

— الفصل الثاني : التخطيط المالي في الاسلام ١٩٣

— الفصل الثالث : تنظيمات المالية العامة في الاسلام ١٩٧

— الفصل الرابع : الاشراف المالي في الاسلام ٢٠٧

— الفصل الخامس : تعبئة الموارد المالية في الاسلام ٢١٧

— الفصل السادس : الرقابة على المالية العامة في الاسلام ٢٣١

— الفصل السابع : تكامل النظام المالي في الاسلام ٢٤٩

— الملاحق ٢٥٥

— مشروعات قوانين وقرارات وتوصيات خاصة بالزكاة

أولا : مشروع قانون الزكاة قدم الى مجلس النواب المصري سنة

١٩٤٧ (١) ٢٥٧

ثانيا : مشروع قدم من لجنة توحيد المذاهب الاسلامية بينى سويف

الى وزارة الشؤون الاجتماعية ٢٦٠

ثالثا : توصيات حلقة الدراسات الاجتماعية لجامعة الدول العربية

التي عقدت بدمشق ١٩٥٢ (١) ٢٦٣

أحكام عامة ٢٦٥

المراجع ٢٦٩

مطابع المدينة للصورة المطبعة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٩/٣٨٩٥

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ٢١٣٥ - ٥

سيجد القارئ بعد فراغه من قراءة هذا الكتاب أن
للإسلام نظاماً مالياً تتوفر فيه سائر الأركان التي تتوفر
في النظام المالي الحديث وأن ذلك النظام قد زاول
وظائفه في المجتمع الإسلامي كما تزاو النظام المالي
الحديث وظيفتها في المجتمعات الحديثة.

وأن النظام المالي في أوج الإسلام كان نظاماً محكماً
منضبطاً ساعد على ازدهار الإسلام وترسيخ مبادئه
وحقق توازن المجتمع الإسلامي وكفل قدسية المال العام
وحرمة ونشر الويه الرضاء.

مطابع

الهيئة المصرية العامة للكتاب